الأمم المتحدة

A/70/PV.6

الجمعية العامة

الدورة السبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٦

الجمعة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس المشارك، تولى الرئاسة السيد آل خليفة (البحرين)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة

البندان ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به نائب رئيس جمهورية بوتسوانا.

اصطُحب السيد موكويتسي إريك كيبتسوى ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى المنصة.

السيد ماسيسي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن فخامة رئيس جمهورية بوتسوانا، الفريق سيريستي خاما إيان خاما. في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن أحر تهانئ بوتسوانا إليكما، الرئيسان المشاركان، على تعيينكما المستحق والطريقة المقتدرة للغاية التي تواصلان بها توجيه مداولاتنا.

وعلى نفس المنوال، اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا العميق للممثلين الدائمين للجمهورية كينيا وأيرلندا على المهارة الدبلوماسية التي أدارا بها عملية التفاوض الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

واليوم، نشهد التاريخ يكرر نفسه. لقد عدنا إلى نقطة البداية. ففي عام ٢٠٠٠، اجتمعنا هنا في مؤتمر قمة الألفية، الذي تُوج باعتماد الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية، التي يحل هذا العام الموعد النهائي لتنفيذها. وبعد ذلك بـ ١٥ عاما، ها نحن ،مرة أخرى، نجتمع في نيويورك لنعتمد خطة عالمية للتنمية

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لما بعد عام ٢٠١٥ جديدة، ومراعية لمصلحة الفقراء، وتحويلية، وشاملة (القرار ١/٧٠)، والتي ينبغي أن توجه جهود التنمية المستدامة خلال ال ١٥ سنة القادمة، تحت شعار: ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وهذا معلم هام آخر في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة ونظام عالمي يتسم بالعدل والإنصاف والرخاء والسلام.

ونلاحظ ببالغ التقدير والارتياح أن خطة التنمية هاته لما بعد عام ٢٠١٥ سترتكز على مجموعة من ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة الشاملة والمحددة زمنيا، التي تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع وإيجاد فرص العمل، والقضاء على الفقر، وتمكين الناس، وتعزيز الرخاء المشترك، وحماية كرامة الإنسان وكوكب الأرض.

كما نلاحظ أن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغايات خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ال ١٦٩ تنطوي في حد ذاتها على إمكانية تغيير مسار التنمية البشرية بصورة كبيرة لا رجعة فيها، ممهدةً السبيل لحقبة جديدة من الرخاء المستدام للجميع. ولذلك، فإن بوتسوانا تفخر بالمشاركة في هذا الحدث التاريخي.

إن أهمية هذه اللحظة التاريخية غير مسبوقة في تطلعاتها إلى عالم أفضل، لكنها ستظل عملية لا معنى لها بدون الإرادة السياسية الحيوية على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك فلا بد أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لحشد ما يلزم من إرادة سياسية وموارد لضمان نجاح تنفيذ هذا الإطار العالمي الجديد للتنمية المستدامة، الذي يبشر بحياة كريمة للجميع.

والواقع أن طموحات وتطلعات الشعوب التي نمثلها من أجل تحسين نوعية الحياة كبيرة للغاية. ولذلك، فإن من واجبنا ومسؤوليتنا الأخلاقين ألا ندخر وسعا في مساعينا الرامية إلى الوفاء بتطلعاتها المشروعة.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أغتنم الفرصة لإعادة تأكيد التزام بوتسوانا بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبتنفيذها الفعال. وبشكل عام، فإن الخطة تتماشى مع برنامج التنمية الوطنية لبوتسوانا على النحو الوارد في خطة التنمية الوطنية، والرؤية الوطنية لعام ٢٠٣٠ واستراتيجية الامتياز للتنويع الاقتصادي، وأيضا مع العديد من القيم التي يؤيدها بلدي. ونعتقد أن الحوكمة الجامعة، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ينبغي أن تشكل ركيزة أساسية لجهودنا لتحقيق التنمية المستدامة.

وما زلنا نستلهم التزامنا الثابت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ وما ينص عليه من كرامة متأصلة وحقوق متساوية وغير قابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية. ولذلك فإننا على اقتناع راسخ بضرورة إنهاء الفقر المدقع والجوع، وإزالة الحواجز المنهجية التي تعوق التنمية، بما في ذلك أوجه التفاوت والتمييز، وانعدام الوظائف اللائقة، وعدم كفاية فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية. وندرك تماما الحاجة إلى كفالة استدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج، كجزء من الاستراتيجيات الأوسع نطاقا للتخفيف من آثار تغير المناخ من أجل الاعتناء بكوكبنا وتأمين وطن للأجيال الحالية والمقبلة. ونعتقد أن هذا ليس خيارا، بل هو التزام أخلاقي ملح، يجب أن ينهض به كل عضو مسؤول من أعضاء المجتمع الدولي.

وينبغي أن نتذكر على الدوام بأننا لسنا هنا لكي ندفن الأهداف الإنمائية للألفية ولكن لنستخدم استخداما فعالا نقطة الانطلاق التي تشكلها. وفي حين أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتحقق بالكامل والتقدم المحرز كان متفاوتا بقدر كبير داخل الدول وفيما بينها، فإنها نجحت في الحد على نحو كبيرة من الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم، وسد الفجوات من حيث

عدم المساواة، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أحدثت بالفعل أثرا بالغا في حياة الناس.

إن التقدم المحرز في بلدي مشجع جدا. فقد وصلنا إلى حصول الجميع على التعليم، وأنهينا تقريبا التفاوت بين البنات والصبيان في المدارس. وباتت الخدمات الصحية مجانية عمليا، وهي تتوفر ضمن نصف قطر يبلغ ثمانية كيلومترات لكل مجتمع محلي في جميع أنحاء البلد. ويتم توفير العقاقير المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية دون أي تكلفة لجميع الذين يحتاجون إليها في بوتسوانا، ونسبة انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل هي صفر تقريبا. وأسفرت الأنشطة المنصبة على تهيئة فرص العمل للشباب وتوليد الدخل عن تحسين نوعية الحياة لمواطنينا.

وثمة مجال من مجالات النجاح التي يجدر ذكرها بصفة خاصة هو البرنامج الوطني الرئيسي الذي يرمي إلى القضاء على الفقر المدقع. فمن خلال الإجراءات المدروسة لتلك الاستراتيجية، بدأت الأدلة تبيّن إحراز تقدم مطرد. ومن المثير للاهتمام، تبيّن الأدلة أيضا أن النساء هنّ أكبر المستفيدات من هذا البرنامج، إذ يحققن نتائج أعلى وأفضل إلى حد كبير في تحويل عيشهن وعيش أسرهن بشكل فعلي. وهذه تذكرة واضحة بالدور الذي يمكن أن تؤديه النساء في التنمية الوطنية عندما تسنح لهن الفرصة. وفي هذا الصدد، تبقى حكومة بوتسوانا ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وكذلك القضاء على جميع أشكال التمييز ضدهن.

وعلى الرغم من الإنجازات البارزة التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية، توجد تحديات خطيرة تعوق الجهود الرامية إلى سد الفجوات والفوارق التي لا تزال قائمة. وسوف يستغرق الأمر جهودا متضافرة تبذلها الحكومات الوطنية، وتعاونا ومشاركة وثيقين من جانب المجتمع الدولي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لإنجاز العمل غير المكتمل أثناء المدة المحددة للأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

إن الوسائل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي عنصر حاسم لإحراز النجاح. وفي هذا الصدد، ترحب بوتسوانا ترحيبا حارا بخطة عمل أديس أبابا التي اعتمدت في تموز/يوليه من هذا العام خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وعلى الآليات القوية المعنية بتمويل أهداف التنمية المستدامة أن تعبئ العمل الدولي حول مبادرات محددة للغاية يمكنها أن تحقق نتائج إيجابية.

وفي ما يتخطى الدعم المالي، فإن التعاون التكنولوجي الذي يعزز تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها يتصف بالأهمية أيضا. ومن الضروري إجراء المتابعة والمراجعة، وينبغي أن يكون هذا الإجراء عالميا مع مراعاة الظروف الوطنية، فضلا عن تلبية احتياجات فرادى البلدان وأولوياتها. لذلك، تدعو بوتسوانا شركاء التنمية إلى الاضطلاع بدورهم في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، يود وفدي مجرد تأكيد التزامه المطلق بخطة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. ونتعهد كذلك بأن نظل نعمل بنشاط لحشد الجهود الدولية نحو تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه، كما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. ونؤمن بأن هذه الجهود يمكنها، وينبغي لها، تحقيق مستقبل لا يخلّف أحدا وراءه.

ونحن نتطلع إلى اليوم الذي يتمكن فيه كل فرد من الجنس البشري، وفي كل جزء من العالم، من بلوغ أقصى إمكاناته أو إمكاناتها، وتحقيق الازدهار على كوكب سلمي وآمن ومأمون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية بوتسوانا على بيانه.

اصطحب السيد مو كغويتسي إريك كيابيتسوي ماسيسي، نائب رئيس جمهورية بوتسوانا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان نائب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد خوان ألفونسو فوينتيس سوريا، نائب رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى المنصة.

السيد فوينتيس سوريا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): إنني أنتمي إلى منطقة تسطع فيها الشمس وتكثر فيها الجبال. غواتيمالا هي وطننا. إنها الفسيفساء المتلألئة ذات اللغات الأربع والعشرين. أنا المتحدث باسم رئيس الجمهورية، الذي يمثل وحدة أمة الأمم، التي، منذ منتصف نيسان/أبريل وعلى مدى ٢٠ أسبوعا على التوالي، كانت مثالا للعالم. فبطريقة جماعية وسلمية، نزل شعب غواتيمالا إلى الشوارع للتعبير عن غضبه إزاء عجز نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي عن التغلب على الفقر والتفرقة بجميع أنواعهما.

إن اكتشاف شبكات الفساد التي تجاوزت حدود الإدارة وتسببت بعدم الارتياح تجاه الثقافة السياسية، لم يسفر عن أعمال عنف. بل على العكس من ذلك، فقد تحول إلى شعور عميق بالتضامن والوحدة اللذين أجبرا السلطات القيادية في بلدنا على الاستقالة وملاحقتها قضائيا. لم يتبدد استياء المواطنين، ولكنه لم يتحول أيضا إلى شعور بالتشاؤم. فمشاركة المواطنين في الانتخابات التي جرت بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر تجاوزت الأرقام القياسية التاريخية، وسجلت أعلى نسبة إقبال في انتخابات عامة منذ عودة الديمقراطية قبل ٣٠ عاما. وفي ربيعنا الديمقراطي الجديد، لم تتراجع نزعة التقشف فحسب، بل تراجع الفساد كذلك. ولقد صمّ المواطنون آذانهم لعدم سماع الأصوات الداعية إلى مقاطعة الانتخابات التي ستبلغ الذروة في الاقتراع الذي سوف يجري بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عندما يتم انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية ونائب الرئيس.

وفي غواتيمالا، اتخذنا الخطوة الأولى نحو القضاء على الفقر مع تغيير في التركيز. ونحن أتينا إلى مؤتمر القمة هذا الذي ينعقد لاعتماد الخطة الجديدة للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠)، بتجربة تنم عن صحوة مواطنينا الذين يطالبون بالتغيير، بدءا بالتغلب على فقرهم. وبغية القضاء على الفقر المدقع والجوع، يجب أن نبدأ بالاعتراف بأن الفقراء ليسوا الوحيدين الذين يعانون من عدم توزيع الدخل والثروة بالشكل الملائم، مثلما أشار إليه صاحب القداسة البابا فرانسيس بمنتهى الوضوح صباح هذا اليوم. أولا، يجب التغلب على الظروف التي تمنع المشاركة الشعبية الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والفقراء لا يملكون الموارد المادية أو غير المادية لتلبية المتطلبات والتقاليد الاجتماعية لجميع المواطنين. الفقراء هم موضوع البيانات والتحليلات والشفقة، ولكنهم ليسوا قادرين على التصرف بحياتهم ومصائرهم. والفقر لا يمكن القضاء عليه إذا كان لا يزال يعتبر عقبة أمام بناء المواطَنة. المشكلة في أمريكا اللاتينية – المنطقة التي تشهد أكبر قدر من عدم المساواة في العالم من حيث الثروة والدخل – هي الفقر الناجم عن غياب العدالة.

إن قوة النظام القضائي واستقلاليته وفعاليته هي الأساس للحريات الاقتصادية والسياسية. وأعظم تمييز في بلدنا يعاني منه أغلبية السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر، وأولئك المهملون بسبل مختلفة، أي غواتيمالا المحجوبة، هو أنهم لا يجدون العدالة عندما يلجأون إليها.

لقد قال ماريو فارغاس يوسا إن عظمة بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر لم تكمن في صناعييها، أو شجعانها، أو ضباط جيشها، وإنما في أولئك القضاة الوقورين الذين كانوا

يغطون رؤوسهم بالشعر المستعار، والذين من خلال أعمالهم كانوا يعلّمون الشعب بأسره أن القانون هو نفسه للأغنياء والفقراء، وأن المحكمة العادية بإمكانها أن تعاقب الأقوياء لا أكثر ولا أقل من معاقبتها للضعفاء، وأن بإمكانها أيضا التصدي للمظالم الكبيرة والصغيرة.

إن المساواة أمام القانون هي ما اتسم به الربيع الديمقراطي الذي نشهده الآن. فمكتب المدعي العام، بدعم من اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، التي أنشئت عام ٢٠٠٦ نتيجة اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة بلدنا، قد حددت الشبكات الإجرامية التي أضرّت بالحقوق الأساسية للسكان، فحققت معها وعملت على تفكيكها. ورئيس غواتيمالا الحالي، بوصفه قاضيا دستوريا، هو أحد الموقعين على القرار الذي وافق على إنشاء اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب.

والعدالة للنساء، على وجه الخصوص، ضرورية من أجل الوفاء بالهدف الإنمائي للألفية الذي يرمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فهناك عدد قليل جدا من النساء المشاركات في صنع القرار داخل الأجهزة الحكومية. وهذا النقص غير معقول عندما نرى أن العدالة ممثلة بصورة أنثى.

وندعو إلى معالجة مسألة نضال المرأة من أجل حقوقها ومصالحها وذلك من أجل إيجاد حقبة جديدة يتشاطر فيها الرجال والنساء المسؤولية عن القيادة والسلام.

ونعرب عن تضامننا مع المهاجرين الذين يعانون مأساة إنسانية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك على طول حدود أوروبا، وفيما يتعلق بالهجرة في أمريكا الوسطى، لا سيما هجرة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم. وتم تحديد هوية غواتيمالا بحجم الهجرة ووضع المنفيين. فالمنفى والهجرة ينبعان من اليأس، ولكن لا يفضيان إلى نفس الآمال. ولا يتخلى المهاجرون عن إمكانية العودة. لكن المنفيين يتخلون على عجل عن وطنهم لإنقاذ أرواحهم ولا يمكنهم العودة حتى تتغير الظروف التي أدت إلى مغادرتهم الأليمة.

وغواتيمالا الخفية، التي تتكون من السكان الأصليين والفلاحين الذين ظلوا مهمشين من جانب النظام، غير مقتنعة بنهج الاستكانة الذي يتبعه قادتهم؛ لكنها اجتاحت الشوارع للتحذير من أن تعديل بعض القوانين لا يكفي. إنهم يطلبون إصلاحات الدولة من أجل تحقيق تحول كبير للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يتيح لهم التغلب على الفقر والاستبعاد والعنصرية، وبالتالي وضع مفهوم حقيقي للتضامن الوطني والدولي، وهو عنصر أساسي للسلام والأمن.

وقد كرر رئيس جمهورية غواتيمالا شكوى المواطنين، وتحقيقا لهذه الغاية، سيقدم في مجلس الوزراء إلى كونغرس الجمهورية مبادرات تشريعية تعكس المطالبات بإصلاح وعلاج النظام السياسي كخطوة أولى في إعادة تنظيم الدولة.

يجمعنا مؤتمر القمة من أجل وضع الصيغة النهائية لبرنامج طموح للقضاء على الفقر والنهوض برخاء ورفاه الشعوب وحماية البيئة. وهناك إشارة هامة إلى تلك التطلعات في ميثاق الروح الغواتيمالية بشكله المحض لنداء الصباح الغواتيمالي:

”لننهض جميعا. لندعو الجميع. لا تدعوا أحدا يتخلف عن الركب. لا شخص أو اثنان بيننا، بل كلنا كواحد“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية غواتيمالا على بيانه.

اصطحب السيد خوان ألفونسو فوينتيس صوريا، نائب رئيس جمهورية غواتيمالا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

اصطحب السيد إيدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، إلى المنصة.

السيد راما (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): بالرغم من كل التقدم المحرز، فإن العالم ما زال موطنا للفقر المدقع، للأشخاص الذين ما زالوا يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية والخدمات الحيوية، وهو أمر غير مقبول، وأيضا موطنا لأوجه انعدام الأمن والتحديات المتعددة. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة والجريئة والطموحة والتحويلية هاته (القرار ١/٧٠) تبرهن على التزامنا بنقل الشعوب من الاستبعاد إلى المشاركة، من الفقر إلى طريق الازدهار، ومن انعدام الأمن إلى الاستشراف والحلول، ومن مجرد التعاون إلى الشراكة العالمية. إنها ميثاق لجيل يصبو إلى مستقبله في عالم يمضي قدما بسرعة أكبر. إنها اتفاق عالمي جديد بوعد رسمي بألا يتخلف أحد عن الركب. وفي إطار الهدف المشترك لاتخاذ إجراءات متسقة وشاملة للجميع وتعاونية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في غضون السنوات ال ١٥ المقبلة، فإننا نلتزم بكفالة حياة كريمة للجميع.

إن الخطة الجديدة قابلة للتطبيق عالميا، وتهمنا جميعا، جميع البلدان، بجميع خلافاتنا وأوجه واقعنا الوطني المختلفة. وهي بالتأكيد تهم بلدي، ألبانيا. وأود أن أشرح بإيجاز ماذا تعني لنا الاستدامة في الوقت الحالي وفي الأعوام المقبلة. إنها تعني تعزيز سيادة القانون، وتوطيد القيم الديمقراطية لمجتمعنا وتعميق القاعدة الواسعة النطاق للوئام الاجتماعي. هذه هي أسس مسارنا الإنمائي وضمانات تماسكنا الاجتماعي.

فالتماسك الاجتماعي والدين والتعايش والتعاون هي بعض الأصول الرئيسية لأبناء شعب ألبانيا أينما كانوا، وليس في ألبانيا فحسب. وفي الزيارة التي قام بها البابا فرانسيس إلى ألبانيا – زيارته الأولى على الإطلاق إلى أوروبا – قال إن الوئام بين الأديان فيما بين الألبان مثال ملهم للعالم، مما يبين أن التعايش بين المسيحيين والمسلمين ليس ممكنا فحسب، ولكنه مفيد لتنمية بلدنا، وأن ألبانيا بلد فريد من حيث وجود تعايش سلمي وتعاون بين المسلمين والكاثوليك والمسيحيين الأرثوذكس ومن لا دين لهم على الإطلاق.

وما برحت ألبانيا وما زالت وستظل مثالا للتعايش، لأنها تقوم على أساس جزء حقيقي غير قابل للتغيير من التاريخ. لقد شهدنا مرحلة انتقال طويلة ومؤلمة، أفضت إلى تغيير عميق، ولكنها كشفت أيضا عن أوجه تفاوت. ونحن بحاجة إلى تعزيز برامج اقتصادية محلية شاملة للجميع، استناداً إلى استمرار النمو، بينما نحترم البيئة. ونحن بحاجة إلى زيادة العمالة بشكل عام وإلى إدماج الشباب في أسواق العمل على وجه الخصوص، فضلا عن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، كل الأمور التي تسهم في التنمية وتمكين النساء والفتيات عناصر رئيسية.

إن توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية المجانية والجيدة للجميع، وهي بالفعل من المجالات ذات الأولوية في خطتنا الإنمائية، سيستدعي اهتمامنا في السنوات المقبلة. وستكون هذه العناصر بالغة الأهمية على مسارنا نحو الاستدامة. وإننا نشرع في الوقت الحاضر في إجراء إصلاح قضائي تحويلي، وهي عملية حيوية ستوثق العلاقة بين الدولة والمواطنين وتمنح العدالة المعنى الحقيقي وتؤثر بصورة عميقة وإيجابية على الطريقة التي يمضي بها بلدي قدما في السنوات القادمة.

وعلى غرار البلدان الأخرى، شرعنا في عملية التكامل الأوروبي التي لا رجعة فيها، والتي تشمل ببساطة كل ما نقوم به وتؤثر عليه. وأمن الطاقة وإدارة المياه والنفايات والصرف الصحي، والتنمية الريفية، والإدارة الإقليمية، والتوسع الحضري، وهي على سبيل المثال لا حصر بعض المجالات الرئيسية للاستدامة، كلها أجزاء من تلك العملية.

إن ألبانيا آخذة في التطور داخل منطقة البلقان، التي لا تزال تكافح من أجل إيجاد مكانة لائقة في أوروبا المتحدة. ومع ذلك وبينما نحن مؤهلون للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، فإننا نبذل كل ما في وسعنا من خلال اتخاذ مبادرات ملموسة لجعل جميع بلدان منطقة البلقان الغربية أقرب ولزيادة التعاون في كل مجال. من المعروف أنه كلما زادت أوجه التعاون بيننا، زادت الجوانب المشتركة بيننا، وأصبحنا أكثر ترابطا، وزادت معرفتنا وقبولنا للآخر، وكانت فرصنا أفضل في العيش والعمل معا في سلام ووئام. وبطبيعة الحال، التعاون أمر أساسي للاستدامة.

إن عرض رؤية الـ ١٥ سنة المقبلة في بضع دقائق مهمة مستحيلة تقريبا، ولكني أعتقد أن ما يهم حقا ليس هو ما نقوله هنا وكم نقول، ولكن ما نقوم به في بلداننا ومناطقنا.

ولذلك، أود أن أختتم بالتشديد على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تمثل نجاحا كبيرا من جانب الدبلوماسية المتعددة الأطراف يقوم على أساس روح المسؤولية الجماعية. وينبغي أن تفضي نفس الروح بنا إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر. وسيمنح الاتفاق الذي طال انتظاره هناك التزاماتنا هنا معنى حقيقيا، العنصر المفقود الذي لن تكتمل الخطة من دونه، وسيوفر أداة اشتدت الحاجة إليها لحماية كوكبنا وحياتنا ومستقبلنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية ألبانيا على بيانه.

اصطُحِب السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، من المنصّة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تُدلي به رئيسة وزراء مملكة النرويج.

اصطُحِبت السيدة إرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء مملكة النرويج، إلى المنصة.

السيدة سولبيرغ (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نجتمع اليوم في وقت مفعم بأمل كبير، لكنه ينطوي على أزمة خطيرة أيضاً. فالأمل يحدونا حين نرى نجاح الأهداف الإنمائية للألفية: إذ خرج بليون شخص من الفقر المدقع؛ وانخفضت معدلات وفيات الأمومة إلى النصف؛ وأُنقِذ ملايين الأشخاص بفضل الشراكات لإنجاز حملات التلقيح. ويحدونا الأمل حين ننظر إلى خطة عام ٢٠٣٠ التاريخية (القرار ١/٧٠) التي اتفقنا عليها اليوم، والتي تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، والحفاظ على المحيطات والأنظمة الإيكولوجية وعدم إقصاء أي أحد. ولدينا الأمل للناس الأكثر ضعفاً، وللأمم المتحدة ومستقبلنا المشترك على هذا الكوكب.

لكنَّ أزمة إنسانية عالمية تتكشَّف في الوقت نفسه. فهناك الآن ستون مليون شخص لاجئون أو مشردون. وهم فارُّون من النزاع والفقر والإدارة السيئة. وقد أرغمت الحرب في سوريا ١٢ مليون شخص على ترك منازلهم. وهناك آخرون يفرون من الضائقة الاقتصادية والدول الهشَّة. ويتعيَّن علينا نشر الحكم الرشيد وسيادة القانون لدى الناس والمجتمعات الأكثر ضعفاً. إذ إنَّ العمل كالمعتاد لن يؤدي إلى تنمية مستدامة حقيقية.

ولْنستجب لدعوة الأمين العام من أجل صون كرامة الإنسان، أولاً، بزيادة المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح وتلبية الاحتياجات المُلِحّة، بما في ذلك في الأزمات المطوَّلة. فهذا استثمار في التعافي والتنمية البشرية. وهناك نقص حادٌّ في تمويل مناشدات الأمم المتحدة من أجل الأزمة السورية. وعلينا أن نفعل المزيد. ولهذا عرضنا أن نستضيف مؤتمراً دولياً للمانحين

من أجل سوريا، وقد ضاعفنا معونتنا الإنسانية فيما يتعلق بالأزمة السورية. وإننا ندعو جميع الدول إلى أن تكون سخية لنمنع ضياع جيل.

ثانياً، يجب أن نستثمر في التعليم والصحة. فهناك نحو ٦٠ مليون طفل لا يزالون خارج المدرسة الابتدائية. وستون مليوناً آخرون لا يذهبون إلى المدرسة الثانوية.

والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة يجب أن تكون أولوية قصوى للجميع. فذهاب الفتيات إلى المدرسة الثانوية يعود بمكاسب صحية هائلة، ليس للفتيات أنفسهن فحسب، بل لأطفالهن وأسَرهنّ ومجتمعاتهنّ المحلية أيضاً. لهذا ستضاعف النرويج مساعدتها للتعليم.

إنَّ ملايين الأطفال بحاجة إلى التغذية والتعليم الجيّدَين على الصعيد العالمي. ويمكننا الاستفادة من الشراكات الناجحة في الصحة العالمية. والتحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي ذات الصلة مثالان ممتازان. والتعليم والصحة هما المدخلان إلى النمو الشامل وإيجاد فرص العمل.

ثالثاً، يجب أن نستثمر في الاستقرار والمناعة في المجتمعات الهشَّة. إذ بدون السلام والاستقرار لن تكون هناك تنمية مستدامة. والهدف ١٦ المتعلق بالمؤسسات المستقرة، الحقوق، الحريات، سيادة القانون والعدالة هو ابتكار هامٌّ في خطة عام ٢٠٣٠. وهذه جميعها عناصر رئيسية للاقتصادات الجيدة والحكْم الديمقراطي.

وعلينا أيضاً تكثيف الجهود لإيجاد حلول سياسية للنزاعات. وستواصل النرويج دعمها من أجل السلام والمصالحة في الشرق الأوسط، كولومبيا، جنوب – شرق آسيا وأفريقيا.

رابعاً، يجب أن نحمي الأنظمة الإيكولوجية ونمنع تغيُّر المناخ. وعبْر التعاون الإقليمي الوثيق، ضَمِنَّا إدارة مستدامة للأرصدة السمكية المشتركة في الشمال. ونحن الآن ندعم البلدان النامية في التشكيل الهام لخريطة الموارد البحرية. وسنواصل العمل مع البرازيل، إندونيسيا، ليبريا، كولومبيا وبيرو لحماية الغابات والتنوع البيولوجي.

إنَّ أهدافنا عالمية. وهي تنطبق على جميع البلدان والشعوب. والمسؤولية عن تعزيز استثمارات الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل، والمسؤولية عن إيجاد نموٍّ اقتصادي أكثر اخضراراً وشمولية تقع على جميع الحكومات. وتبقى المساعدة الإنمائية الرسمية هامَّة. والنرويج ستواصل تقديم واحد في المائة من الدخل القومي الإجمالي بمثابة مساعدة إنمائية. لكنَّ خفض الفقر يعتمد بشكل أساسي على الموارد المحلية والنمو الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص. ولا يمكننا حلّ هذه المشكلة بدون تحقيق توزيع أكثر مساواة للثروة. وعلى الحكومات الوطنية أن تتولَّى المُلكية. ونحن سنستخدم المعونة بمثابة محفِّز لزيادة العائدات ومكافحة الفقر. وستبذل النرويج قصارى جهدها، في الوطن والخارج على السواء. وبإمكاننا إنهاء الفقر المدقع وإنقاذ الكوكب، إذا عملنا معاً بالشراكات وعبْر التعاون متعدد الأطراف.

فلْنستفِد من الزخم الإيجابي لمؤتمر القمة هذا، ونحن نُحضِّر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المزمع عقده في باريس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة وزراء مملكة النرويج على بيانها.

اصطُحِبت السيدة إرنا سولبيرغ، رئيسة وزراء مملكة النرويج، من المنصَّة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يُلقيه رئيس وزراء إمارة ليختنشتاين.

اصطُحِب السيد أدريان هاسلر، رئيس وزراء إمارة ليختنشتاين، إلى المنصّة.

السيد هاسلر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ هذه لحظة اعتزاز للأمم المتحدة. فباعتمادنا خطة عام ٢٠٣٠

للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠)، نجتاز العتبة نحو عهد جديد من التعاون الدولي. ونحن لا نَعِد بما هو أقلّ من حياة فضلى للأجيال المقبلة، ولدينا من الأسباب ما يكفي لكي نكون متفائلين بأننا نستطيع الوفاء بهذا الوعد.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً. ونحن، بخطة عام ٢٠٣٠، نستفيد من نجاح الأهداف الإنمائية للألفية، لكننا استفدنا أيضاً من نقاط ضعفها، وأعددنا خطة للمستقبل.

إنَّ الخطة الجديدة تدرك إدراكاً كاملاً أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلاَّ بمعالجة جميع أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. ونحن أخيراً نربط بينها. ولن نستطيع زيادة الازدهار إذا أخفقنا في الحفاظ على كوكبنا. واستثمارنا في شعوبنا لن يؤتي أية ثمار إذا لم نستطع الاستثمار بالتساوي في النساء والرجال، والفتيات والفتيان. ولن نحقق أهدافنا ما لم نلتزم بسيادة القانون وشراكة عالمية جديدة.

إنَّ الأهداف والغايات تنطبق على جميع الدول بالتساوي. واليوم، كل دولة عضو تلتزم علناً بإيجاد بيئة من شأنها أن تسهم في تعبئة الموارد المحلية والاستثمارات الخاصة من أجل التنمية المستدامة. وهذه مَهَمَّة صعبة – ستساعدنا على تجاوز الفئات البالية، مثل تلك المتعلقة بالبلدان متقدمة النمو والنامية والمانحين والمتلقِّين.

إنَّ الخطة هي نتيجة عملية شاملة كلياً. وقد عملت الدول الأعضاء إلى جانب المجتمع المدني، القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وربما لم يُنتِج ذلك أقصر وثيقة ممكنة، لكنه أنتج خطة لجميع الشعوب.

إنَّ ليختنشتاين مستعدة جيداً. فقد بذلنا في السنوات الأخيرة جهوداً كبرى نحو ضمان تنمية مستدامة. وقد حققت ليختنشتاين في عام ٢٠١٢ الهدف المتمثل في تخصيص ٠،٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بل إنها تجاوزته. وستواصل حكومة بلدي التزامها بالأهداف الإنمائية المتَّفَق عليها دولياً. وآمل أن تبذل البلدان الأخرى أيضاً قصارى جهدها لتحقيق الهدف البالغ ٠،٧ في المائة.

إننا نركِّز بشكل خاص على التنمية الطويلة الأمد. فدعمنا يذهب، على سبيل المثال، إلى مشاريع تشمل المرأة في العمليات السلمية، نزع الألغام من الأراضي الزراعية وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

إن ليختنشتاين مقر لمركز مالي يمتثل امتثالا كاملا للمعايير الدولية. إنها ليست ملاذا للتدفقات المالية غير المشروعة. فلدينا نظام فعّال لمنع تحويل عوائد الفساد واكتشافها وتجميد هذه الأصول وإعادتها. تواصل السلطات لدينا اقتسام خبرتها الفنية مع البرامج الدولية ذات الصلة. ونؤيد أيضا التعاون الدولي في المسائل الضريبية القائم على مبدأ المساواة. والأهم من ذلك، إن ليختنشتاين التزمت في وقت مبكر باعتماد تدابير عالمية جديدة بشأن تبادل المعلومات بصورة آلية.

كذلك ما فتئت ليختنشتاين في طليعة الجهود العالمية الرامية إلى حماية عالمنا. فنحن ملتزمون بتخفيض انبعاثات الكربون إلى نسبة ٤٠ في المائة من المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٩٠. إننا نمضي على المسار الصحيح. منذ عام ١٩٩٠، نما عدد السكان لدينا بنسبة ٢٥ في المائة، وزاد إجمالي الناتج المحلي لدينا بنسبة ١٤٠ في المائة. ومع ذلك فإن الانبعاثات لدينا اليوم أقل بالفعل مما كانت عليه قبل ١٦ عاما.

إن الأهداف والغايات التي وضعناها لأنفسنا طموحة جدا. لذلك نعتبر رصد تنفيذها عنصرا أساسيا لنجاحها. أما المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة فسيظل جوهر جهودنا على الصعيد العالمي. وسوف يُمكننا من الاعتراف بالمشاكل وسوف يتعلم أحدنا من الآخر، ومن أن نتبادل على الطاولة أفضل الممارسات مع جميع أصحاب المصالح.

إن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ والمؤتمر الدولي الثالث الناجح بشأن تمويل التنمية دليل آخر على أن التعددية ما زالت تنبض بالحياة وتعمل. وهذا ينبغي له أن يعطينا أملا بأن بوسعنا أن ننجح للمرة الثالثة عندما نجتمع في باريس لاعتماد اتفاق جديد بشأن تغير المناخ. فلنغتنم هذه الفرصة لصالح شعوبنا وكوكبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء إمارة ليختنشتاين على بيانه.

اصطُحب السيد أدريان هاسلر، رئيس وزراء إمارة ليختنشتاين من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيس الوزراء والوزير المكلف بشؤون الإدارة والمالية في أنتيغوا وبربودا.

اصطُحب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء والوزير المكلف بشؤون الإدارة والمالية في أنتيغوا وبربودا إلى المنصة.

السيد براون (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نجتمع هنا بوصفنا قادة لدينا رسالة واحدة وأمل واحد من أجل تحويل عالمنا بحلول عام ٢٠٣٠.

نحن، مجتمع الدول، أخوة وأخوات. لذلك من المهم لنا أن نتفهم ونحترم فيما بيننا وجهات النظر المختلفة والتوقعات والأهداف. في هذه القمة، باسم الأمم التي نمثلها، اعتمدنا بيانا رئيسيا ينطوي على تعهدات ووعود (القرار ١/٧٠) وبالعبارات المعهودة: ”لقد آلينا على أنفسنا بأن لا يتخلف أحد عن الركب“ و ”التزمنا بالعمل من دون كلل من أجل التنفيذ الكامل للخطة بحلول عام ٢٠٣٠.“

لقد فشلت الإعلانات السابقة في الوفاء بعدد من الوعود، بما في ذلك إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) الذي أعلن الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تنفذ بالكامل حتى يومنا هذا. تهيب أنتيغوا وبربودا بالمجتمع الدولي الالتزام بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبأهدافها الإنمائية المستدامة بوصف ذلك دليلا إرشاديا لاستئصال شأفة الفقر. فالإجحاف داخل البلدان وفيما بينها ليس له ما يبرره، بينما تعيش الأغلبية من أفقر الناس في العالم في البلدان ذات الدخل المتوسط.

أناشد البلدان المتقدمة النمو أن تواصل الوفاء بالتزاماتها السابقة، بما في ذلك الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. لا يزال التعاون بين الشمال والجنوب جوهر هذه الشراكة، لذلك يقتضي الأمر التزاما متينا من جانب البلدان المتقدمة النمو لتحسين التعاون الدولي وزيادة الدعم المقدم للبلدان النامية. إن التعاون بين بلدان الجنوب من جانب البلدان النامية القادرة على تقديم المساعدة ينبغي ألا يُعتبر بديلا عن الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو، ولكن بدلا من ذلك بمثابة عناصر مكملة لتحقيق التنمية المستدامة.

تنشأ من تغير المناخ كوارث طبيعية على نحو أكثر تواترا وتكثيفا بحيث أن بعض البلدان تنكر إلى حد كبير استمرارها في تدمير البلدان الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ولا بد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أن تعالج قضايا تغير المناخ والاستدامة البيئية. وندعو إلى تعزيز الشراكات العالمية في جهودنا الرامية إلى بناء القدرة على التكيف لنتمكن من امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية وزيادة القدرة الاقتصادية على البقاء، بما في ذلك الحق في التنمية وفي تحقيق تنمية مستدامة.

إن مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الصغيرة، ولا سيما في قطاع الخدمات المالية، تشلها الأعمال الانفرادية للبلدان الكبيرة والمؤسسات التابعة لها. إذ أنه يُفرض على البلدان النامية اتفاقات تتعلق بالتجارة والاستثمار غير منصفة ومتفاوتة مع عدم إيلاء الاعتبار للأضرار الثقيلة التي

تلحقها بها. ويجري إنفاذ القوانين خارج نطاق الحدود الإقليمية بممارسة الضغط الاقتصادي الذي ليس بمقدور البلدان النامية تحمله.

علاوة على ذلك، يجري تجاهل القانون الدولي عندما يتعلق الأمر بوفاء البلدان القوية بالتزاماتها نحو البلدان الضعيفة. وفي الإعلان الوارد في القرار الذي اتخذناه، ”ونحث الدول بشدة على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعيق تماما تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في البلدان النامية، وعن تطبيق تدابير من هذا القبيل.“ القرار ١/٧٠، الفقرة ٣٠). غير أننا نعرف أكثر من عبارة ”تحث“ الدول على الامتناع عن التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية ؛ لا ”نحظر“ عليها ولا ندين تلك التي تطبق تلك التدابير الانفرادية.

في ذلك الصدد، يقر الإعلان بإن بلداننا لا تزال قائمة في عالم تسوده التفاوتات وتقرره القوة. وعلى الرغم من جميع البيانات والإعلانات البليغة التي تصدر، ما برحنا عالما منقسما بين الغني والفقير، وبين القوي والضعيف، حيث الحق فيه للقوة. هذه حقيقتنا المرة.

نقدم عدد من التأكيدات في الإعلان الذي نصدره. ومن بينها الاعتراف بأنه تقع المسؤولية الرئيسية على كل بلد عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن لكل دولة السيادة الدائمة والكاملة على ثروتها ومواردها الطبيعية ونشاطها الاقتصادي ولها أن تمارس تلك السيادة بحرية

نعلن في هذه القمة عن ١٧ هدفا للتنمية المستدامة مع ١٦٩ غاية. ونعلن أيضا بأن الأهداف والغايات الجديد سيبدأ سريان مفعولها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ولكن يجب علينا أن نذكر أنفسنا بأن الإعلان عن تلك الأهداف والغايات ليس مثل تحقيقها. لذلك بينما ينبغي علينا أن نبتعد عن مقولة أننا تمكنا من الاتفاق عليها، ينبغي علينا تأجيل الاحتفال حتى تتحقق النتائج.

لا يزال يتعين على دولنا الاعتراف بالمجتمع العالمي الذي نعيش فيه، وبحضارتنا العالمية، وتكافلنا وواجب الرعاية الذي يتعين علينا نحن البلدان أن يقوم به أحدنا نحو الآخر. وإذا ما أردنا وقف اندثار الجزر الصغيرة بسبب تغير المناخ، وإذا ما أردنا وقف التدفق المستمر للاجئين الناجم عن الأحوال الاقتصادية الهزيلة، وإذا ما أردنا وقف انتشار الأمراض التي تحدث في ظل أحوال الفقر، علينا أن نكون ملتزمين حقا بما نقوله.

لذلك ستغفر لي الجمعية تبني وجهة نظر عملية ومنطقية في اجتماعنا اليوم. ويسرني أننا نعقد هذه القمة.

وإنني مسرور للإعلان الذي نشترك بإصداره، لأسباب أقلها أنه مقياس لتعهداتنا وقراراتنا جميعا، التي يمكن لكل منا أن يعتبر مسؤولا عنها. وهي المرآة التي سوف نرى فيها وجوهنا عام ٢٠٣٠.

ويجب أن لا نقول ما سوف نفعله فحسب؛ ولكن علينا أن نفعل ما نقول. وينبغي أن نجدد الالتزام بتوسيع وتعزيز مساهمة البلدان النامية ومشاركتها، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير والإدارة الاقتصادية العالمية.

والدول الجزرية الصغيرة النامية تقر بضخامة هذه اللحظة وهذه الحقبة الجديدة التي نقترب منها. ونحن نطلب من العالم أن يعطينا الأولوية بسبب خصائصنا الجغرافية الفريدة. وليس لدينا القدرة على تغيير تصنيفنا كدول جزرية صغيرة نامية.

ونحن لا يمكننا أن نخرج من قائمة الدول الجزرية الصغيرة النامية ولا إزالة اسمنا منها ولا رفع تصنيفنا.

والتحديات التي نواجهها فريدة من نوعها؛ ونحن نطلب ألا نتعرض للتهميش بسبب تلك الخصائص الفريدة. لا تهمشونا لأننا دول هشة، لا تهمشونا لأننا من الفئات الضعيفة، لا تهمشونا لأننا دول الصغيرة؛ وبدلا من ذلك، أعطوا الأولوية لنا لتلك الأسباب.

وأود في الختام أن يتم تذكر مؤتمر القمة هذا بوصفه لحظة حاسمة في تاريخ البشرية. وأوده أن يكون المؤتمر الذي لم تصبح نتائجه مجرد إعلان آخر؛ ليس مجرد بيان آخر من الأهداف والغايات، ولكنه مؤتمر يؤدي بالفعل إلى نتائج إيجابية. والحكم ما إذا كانت تلك اللحظة حاسمة سيتعين تأجيله حتى عام ٢٠٣٠، وهو التاريخ الذي وضعناه من أجل تحقيق الأهداف والغايات.

ويحدوني الأمل ألا تحكم علينا شعوبنا بقسوة خلال ١٥ عاما. لذلك، فلنعمل على إنشاء هيكل جديد للتنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، يكون بحق شاملا للجميع، وبالتأكيد منصفا. ينبغي أن يكون عالم ما بعد عام ٢٠١٥ عالما يسود فيه الاحترام والتفاهم المتبادلين، عالم حيث يسوده التعاون والالتزام والمساواة في الفرص والعدالة بحيث يمكن أن يكون للفتيات والفتيان الصغار في أنتيغوا وبربودا نفس الفرص المتاحة للفتيات والفتيان الصغار في البلدان المتقدمة النمو، عالم حيث يمكن أن يكون فيه صوت أنتيغوا وبربودا صوتا موحدا للعالم، عالم حيث يسمح لاقتصاد أنتيغوا وبربودا بالازدهار تماما كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو، عالم حيث يتمتع فيه أبناء انتيغوا وبربودا بنفس الفرص التي يتمتع فيها إخواننا وأخواتنا في العالم، لأننا كقادة اتخذنا موقفا وكفلنا ازدهار جميع الشعوب وشعورها بالرضا عن عالم ما بعد عام ٢٠١٥ التحويلي الجديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر دولة رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا على بيانه.

اصطحب دولة السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة دولة رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطحب دولة السيد ميرو سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى المنصة.

السيد سيرار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الخطة الجديدة هي خطة العمل الإنمائية الأكثر شمولاً حتى الآن. أنها عالمية وشاملة. وهي متعددة الرؤى وملموسة. ومحورها الناس والأرض. وتتعهد بعدم إغفال أحد وبناء حياة كريمة لكل فرد.

لماذا ترى سلوفينيا أن هذه الخطة الجديد يمكنها أن تحدث تغييرا؟

أولا، لأنها توفر التزاما ثابتا بتنفيذ الأعمال التي لم تنجز بعد من الأهداف الإنمائية للألفية، كي يتسنى لجميع الرجال والنساء، الأولاد والبنات، أينما كانوا يعيشون، الوفاء باحتياجاتهم البشرية الأساسية، دائما وأبدا. وقد كان هذا وعدنا قبل ١٥ عاما. فقد سبق وأن حققنا الكثير، ولكن نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد للوفاء بوعدنا بصورة كاملة.

ثانيا، تعيد الخطة الجديدة التأكيد على التزامنا باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز لأي سبب من الأسباب. لن يضمن عدم تخلف أحد عن الركب إلا عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وعدم قابليتها للتصرف. إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية حقوقها هي جزء هام لا يتجزأ من الخطة الجديدة.

ثالثا، تعترف الخطة الجديدة بوجود صلة قوية بين السلام والأمن والتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه، تشدد على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

كما تستجيب الخطة الجديدة للتحديات العالمية الأخرى مثل الهجرة. إن أزمة الهجرة العالمية التي نواجهها حاليا ليس في أوروبا فحسب، ولكن في مناطق أخرى من العالم أيضا، تستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة. أولا وقبل كل شيء، ينبغي لنا معالجة أسبابها الجذرية ومنع أي مزيد من الخسائر في الأرواح.

إن بلدي، جنبا إلى جنب مع سائر البلدان الأوروبية، قد كثف من أنشطته في حل أزمة الهجرة الحالية في أوروبا. وتستند المبادئ الرئيسية لإجراءاتنا ليس إلى الإنسانية والتضامن فحسب، ولكن الأمن أيضا.

وينبغي لنا أن نجمع جهودنا في مكافحة الهجرة غير المشروعة وقمع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وهذا لا يمكن أن يكون مسؤولية أي بلد واحد؛ إنها بالفعل مسؤولية مشتركة تقع على كاهل المجتمع الدولي بأسره.

ويوجد تحدٍ عالمي آخر وملِّح يتطلب اهتمامنا الفوري: تغير المناخ. ويحدوني وطيد الأمل في أن هذا الاعتماد الناجح لخطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيتم استكماله باتفاق عالمي وطموح ودائم وملزم قانونا في وقت لاحق من هذا العام في باريس. وغني عن القول أن هذا الاتفاق ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، والوقت آخذ في النفاد بسرعة.

وسيكون التنفيذ بمثابة رحلة مشتركة. وينبغي لكل شخص أن يشارك؛ ولن ننجح إلا إذا عملنا معا. لدينا إطار تنفيذ قوي؛ وتوفر لنا طائفة كاملة من الوسائل اللازمة للنجاح في تنفيذ الخطة الجديدة. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية عنصرا أساسيا من عناصر تمويل التنمية. وتمشيا مع قدرات سلوفينيا المالية العامة، فأنها تسعى جاهدة إلى زيادة حجم تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها. وسوف نعد خطة وطنية للزيادة التدريجية في المساعدة الإنمائية الرسمية بغية الوفاء بالتزامنا في حدود الإطار الزمني للخطة الجديدة.

وسيتبع نهج سلوفينيا في عملية التنفيذ مسارين: وسوف ننفذ الخطة الجديدة على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال إعداد استراتيجية سلوفينيا الإنمائية الجديدة، التي بدأت بالفعل.

وسنساهم أيضا في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على أساس الوثائق القانونية والاستراتيجية المحدثة بشأن التعاون الإنمائي الدولي. وخلال السنوات العشر الماضية من مشاركة بلدي في التعاون الإنمائي الدولي، ساهمنا في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في أكثر من ٨٠ بلدا ناميا.

إن هدفنا في المستقبل واضح: مواصلة تعزيز التعاون الإنمائي الدولي، وتبيان أن الجهود التي تبذلها البلدان المانحة الصغيرة يمكن أن تشكل إسهاما هاما في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية. وإنني واثق بأننا سننجح.

وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة العمر. وينبغي لنا أن نغتنمها. وينبغي لنا نقبل بها. وينبغي لنا أن نحققها.

وينبغي ألا ننسى أننا نفعل هذا من أجل شعوبنا ومن أجل أجيالنا المقبلة ومن أجل كوكبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على بيانه.

اصطحب السيد ميرو سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء توفالو.

اصطحب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو، إلى المنصة.

السيد سوبواغا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم توفالو بمناسبة مؤتمر القمة هذا المخصص لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فليباركنا الرب جميعاً في هذا التجمع.

أود أولاً أن أنضم إلى الآخرين وأتقدم بالتهنئة إلى السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، وإلى الرئيس الحالي وإلى الرئيسين المشاركين لمؤتمر القمة على قيادتهم الفذة لعملنا. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام وموظفيه وبجميع البعثات الدائمة وشركائها على التزامهم الراسخ بوضع أهداف وغايات خطتنا الجديدة.

لقد اعتمدنا اليوم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وكنا ندرك أن هذا العام يصادف أيضا الذكرى السنوية السبعين لإنشاء هذه الهيئة، التي أزف تهاني توفالو الصادقة بمناسبتها. فلتحيا الأمم المتحدة وميثاقها وقيمها النبيلة ومبادئها. لقد عملنا جميعاً بجد واجتهاد لرسم طريق المستقبل الذي نصبو إليه – عالم يتم فيه القضاء على الفقر والجوع؛ عالم نتقاسم فيه السلام والأمن والحكم الرشيد والفرص بالتساوي؛ عالم تُحترم فيه حقوق إنسان كل مواطن والحريات الأعم ويتم تحقيقها بكرامة؛ عالم يتم فيه تمكين جميع الأفراد من تحسين حياتهم ويتعافى فيه كوكبنا ويستدام من أجل الأجيال المتعاقبة. هذه خطة الجميع.

ويجب أن تنفذ أهداف التنمية المستدامة الجديدة وخريطة طريقها بالتزام وتفان إذا أردنا تحويل عالمنا إلى عالم يركز على السلام والأمن والرخاء. ويجب أن تعالج أفعالنا الأسباب الجذرية للفقر والضعف البشري وانعدام الأمن البشري. ويجب أن تحرر الجنس البشري من جميع أنواع التمييز وتتصدى للفوارق المتزايدة بيننا، بما في ذلك اختلال الميزان التجاري والفجوة الرقمية.

ويجب أن يكون هدفنا الأساسي الفئات الأكثر تهميشاً وفقراً وضعفا وتلك التي تتعرض للتمييز؛ وأولئك الذين فقدوا قيمتهم الذاتية أو تسربوا من نظم التعليم النظامي؛ وأولئك الذين يفتقرون إلى فرص الحصول على الرعاية الصحية؛ وأولئك الذين تم تجاهل حقوقهم الإنسانية أو الذين جرى تهميشهم بحكم طابع السمات المادية الجغرافية لبلدانهم. هؤلاء هم الذين ينبغي أن نركز عليهم، لأنهم الأقرب للتخلف عن الركب بسهولة. وسيضع كل بلد خطة عمله الخاصة به ويقودها، لكننا ندعم بكل صدق الدعوة إلى إقامة شراكات في وسائل التنفيذ، وعلى سبيل المثال، إدراج آلية تيسير التكنولوجيا على النحو الذي تم الاتفاق عليه في أديس أبابا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ومن المهم للغاية أيضا ضمان أن يستند تطبيق الوسائل إلى نهج لا يستبعد أحدا ويهدف إلى إفادة الجميع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم تقديرنا الصادق والعميق، بالنيابة عن حكومة وشعب توفالو، لأعضاء الأمم المتحدة الذين ساعدوا توفالو في تنميتها من خلال مسار الأهداف الإنمائية للألفية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. ونحن ممتنون أيضا لغير الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك شركاء مثل تايوان (جمهورية الصين) على مساعدتهم المستمرة التي دعمت جهودنا الإنمائية بقدر كبير. ومن الضروري الإبقاء على هذا النوع من تعددية الأطراف إذا كنا نريد أن نحقق على نحو استراتيجي الأهداف الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩ الجديدة التي وضعناها.

ويجب دعم خطتنا الجديدة بإجراء إصلاحات مؤسسية في الأمم المتحدة غايتها جعل الأمانة العامة والجمعية العامة ومجلس الأمن مهيأة لتحقيق الغرض المنشود. ويجب أن نعزز

القدرات والفنيين ليس في الأمم المتحدة فحسب ولكن أيضا على الصعيد القطري. كما أن من رأينا أيضاً أنه ينبغي أن يدرج مجلس الأمن بعد إصلاحه تغير المناخ بوصفه مسألة أمنية وبندا دائما في جدول الأعمال نظراً للتهديدات الأمنية الناجمة عن آثار تغير المناخ، لا سيما بالنسبة للبلدان الضعيفة جداً، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي ومناطق أخرى من العالم.

ويجب أن نلتزم أيضا برصد واستعراض التقدم المحرز من أجل استدامة خطتنا التحولية وتركيزها. إن دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دور غاية في الأهمية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا إجراء استعراض سليم، ولا سيما من وجهة نظر المجلس الاجتماعي والاقتصادي، للمعايير الخاصة بأقل البلدان نمواً وتطبيقها، خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة الأقل نمواً من أجل إدراك أفضل لمواطن الضعف الفريدة لتلك البلدان.

لقد حققنا نجاحات في ظل نظام الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن لا يزال هناك الكثير من المسائل والثغرات التي لم تُحل والخلافات المزمنة والتي طال أمدها. إن العالم متطور جداً من الناحيتين الفنية والتكنولوجية ومع ذلك، على سبيل المثال، لا يمكننا التغلب على أزمة الطاقة المرتبطة بمسببات تغير المناخ. ولدينا سؤال واحد: لماذا؟ لماذا نحن لا نزال على هذه الحالة؟ ونحن زعماء العالم، الذين حضروا هنا لاعتماد خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ رسمياً، نملك الإجابة على هذا السؤال. إذ يجب علينا، نحن القادة، أن نهب لتحمل المسؤولية من أجلنا، نحن الشعوب. وبقدرما نحتاج إلى تعزيز القدرات والعلوم والبيانات والتكنولوجيا الجديدة، يتعين علينا مضاهاة كل ذلك بممارسة القيادة. والقيادة يجب أن تتطلب أن الأشياء الوحيدة التي ينبغي أن نخلفها وراءنا هي الحروب وعدم المساواة وسوء الحكم والمصالح الذاتية والجشع وعقلية الربح وحده. فالقيادة تعني إعادة توجيه جهودنا بعيداً عن الصراع ونحو إنقاذ الأرواح. والقيادة تعني بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتعني مساعدة أشد الفئات ضعفا، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتوفالو ترحب بإعلان رؤساء البرلمانات المؤلف من ٣٨ نقطة والذي يشجعنا نحن القادة على تحمل المسؤولية عن نواتجنا في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

ويسر توفالو أنه جرى الاعتراف، في إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وخطة عام ٢٠٣٠، بالدول الجزرية الصغيرة النامية كحالة خاصة ذات مواطن ضعف فريدة – اجتماعية واقتصادية وبيئية – ولا سيما موطن ضعف فيما يتعلق بآثار تغير المناخ. فإذا كانت خطة ما بعد عام ٢٠١٥ تهدف إلى احترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان للناس كافة، فنحن بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق شامل وموثوق به، في مؤتمر باريس القادم حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، يستهدف جعل متوسط الزيادة في درجات الحرارة مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية يستقر عند مستوى يقل كثيرا عن ١,٥ درجة مئوية. ويجب أن يتضمن آلية دائمة جديدة قائمة بذاتها لمواجهة الخسائر والأضرار، تكون مستقلة عن أنشطة التكيف. كما يجب أن يتضمن آلية تسهل التتبع السريع وتعبئة موارد التمويل لإجراءات التكيف العاجلة.

غير أن الفوارق الشاسعة والمسافات الكبيرة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو والمراكز العالمية، لا سيما الأمم المتحدة، تجعل من الضروري أن نرى في إطار الخطة الجديدة زيادة التواصل والشمول، وبالتأكيد زيادة وجود

الأمم المتحدة على أرض الواقع في توفالو وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية النائية.

ويجب علينا عدم الاستمرار في تهميش هؤلاء الأعضاء الأكثر ضعفا لمجرد بعدهم عن المقر. حيث أنهم لا يزالون يستحقون المساعدة وبحاجة إليها، لا سيما وهم يحاولون مواجهة نتائج الكوارث وتغير المناخ.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لأعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك جيراننا من الدول الجزرية، والهيئات العاملة في المحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وغيرهم، ولأصدقائنا الثنائيين من جميع أنحاء العالم الذين تكرموا واستجابوا بتقديم الدعم والمساعدة لتوفالو في أعقاب الدمار الذي أحدثه الإعصار المداري بام في وقت سابق من هذا العام. ونحن نقدر كثيرا دعمهم ونتطلع إلى مواصلة شراكتنا فيما يخص جهودنا المبذولة في مجال التعافي والحماية في المستقبل. ونحن نشكرهم. وتوفالو لن تنسى كرمهم أبدا.

وتتعهد توفالو بتقديم دعمها الكامل للخطة الجديدة، ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. ولنعمل معا لتخليص البشرية من طغيان الفقر والعوز ومن أجل تعافي كوكبنا وتأمينه للأجيال المتعاقبة. فلنكن قدوة يُحتذى بها من أجل تحويل مسار التنمية في العالم إلى مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود، وهو مسار يمكن أن ينقذ البشرية وتوفالو والعالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء توفالو على بيانه.

اصطحب السيد إنيلي سوسيني سوبواغا، رئيس وزراء توفالو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء بربادوس.

اصطحب السيد فروينديل ستيوارت، رئيس وزراء بربادوس، إلى المنصة.

السيد ستيوارت (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): ثمة لحظات فارقة في المجال الإنساني، عندما تُنحى الخلافات التي تقسم البلدان والثقافات جانبا، سعيا لتحقيق هدف مشترك أسمى يصب في مصلحة البشرية جمعاء. وقد شهد عصرنا لحظتين من هذا القبيل: إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠، والآن وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد شكل اجتماع زعماء العالم لاعتماد ثمانية أهداف إنمائية دولية قبل نحو ١٥ عاما أملا لم يسبق له مثيل في فجر الألفية الجديدة. وسلطت الأهداف الإنمائية للألفية الضوء على عزم المجتمع الدولي القضاء على الفقر المدقع والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.

ومنذ نيل بربادوس استقلالها في عام ١٩٦٦، فإنها قد سعت إلى تحقيق هدف القضاء على العديد من التناقضات الاجتماعية والاقتصادية التي ورثناها عن ماضينا الاستعماري. وفي هذا الصدد، وضعت الإدارة التي أتشرف برئاستها رؤية لجعل بربادوس دولة متوازنة اجتماعيا وتتوفر لديها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية وسليمة بيئيا وتتسم بالحوكمة الرشيدة. وهذه الرؤية تقودنا مباشرة للامتثال للمثل العليا التي تجسدها خطة التنمية الدولية، التي عُقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة الخاص هذا لاعتمادها.

وقد وضعت الجماعة الكاريبية مجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية خاصة بالمنطقة لمواجهة الواقع الفريد لمنطقتنا ولدولنا الأعضاء. وشكلت الأمور الجنسانية وأعمال العنف والأمراض المزمنة غير المعدية، ولا تزال تشكل، إحدى أولوياتنا. ورغم ما توفره لنا أحلامنا من دعم، فقد حد

ضعف قدرتنا على تمويل أهدافنا الإنمائية للأسف من تقدمنا فيما يخص تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع انتظار مواطني العالم بفارغ الصبر لإحراز تقدم، يجب أن نستثمر رأس مالنا الفكري الجماعي والتكنولوجيا المتاحة لنا في تصميم الأدوات والآليات التي نحن بحاجة إليها لتحقيق وعد أهدافنا المعلنة.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تتيح لنا مخططا لتحقيق التحول الذي نصبو إليه. ولكن يجب ترجمة ذلك المخطط إلى واقع، وأن يقودنا بسلاسة من الأهداف الثمانية والغايات الـ ١٨ للأهداف الإنمائية للألفية إلى الـ ١٧ هدفا والـ ١٦٩ غاية التي تشكل أهداف التنمية المستدامة. ونطاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي لم يسبق له مثيل، يرقى إلى مستوى التحديات التي تواجه عالم اليوم المترابط، وهو متجذر بقوة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. والأهم من ذلك أنه مدعوم بقيم محورها الإنسان وتراعي سلامة الكوكب، وتجعل البشر والكوكب والرخاء والسلام والشراكة في صميمها.

وتنص الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المتمثلة في خطة عمل أديس أبابا، على السياسات والإجراءات اللازمة لتمويل التنمية المستدامة لبلداننا. والآن هو الوقت المناسب بالنسبة لنا لمعالجة الحاجة إلى تطوير مقاييس شفافة للتقدم تتجاوز كثيرا النطاق الضيق لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويجب عدم معاقبة الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل بلدنا، على التنمية المحدودة التي استطعنا تحقيقها، وذلك في كثير من الأحيان في مواجهة مصاعب عنيدة ومستحكمة.

وقد استرشد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في العام الماضي في ساموا، ببرنامج عمل بربادوس السابق لعام ١٩٩٤ واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ لعام ٢٠٠٥. وقد عزز بشكل لا لبس فيه مركز هذه الدول باعتبارها حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة في ضوء نقاط ضعفها الفريدة والخاصة. وتمثل الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ، بما في ذلك ويلات الكوارث الطبيعية المدمرة والشديدة المتكررة، تهديدا وجوديا للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشكل الدمار الذي لحق في الآونة الأخيرة بالبلد الشقيق دومينيكا، جراء العاصفة الاستوائية إريكا، تذكيرا صارخا بذلك الخطر. وتعتقد بربادوس وبلدان الجماعة الكاريبية الأخرى اعتقادا راسخا أنه لا يمكن معالجة مشكلة تغير المناخ إلا ببذل جهد دولي شامل، يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي رأينا، ترتبط التنمية المستدامة وتغير المناخ ارتباطا وثيقا. ودعونا نستفيد من الزخم الذي تولد عن مؤتمر القمة هذا لضمان اعتماد اتفاق هادف وطموح في باريس خلال المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في الاتفاقية.

إن منطقتنا في حاجة ماسة إلى استراتيجية لتخفيف عبء الديون من أجل إتاحة حيز مالي أكبر والتخطيط للتنمية الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها من أجل تحقيق الأهداف المحددة في خطة عام ٢٠٣٠. ويظل من الضروري بشكل ملح إعادة النظر في الأساس لرفع أسماء بلدان منطقتنا من قائمة أقل البلدان نموا، مما يحرمها من الحصول على التمويل بشروط ميسرة. ونحن نتطلع إلى المستقبل، من المهم، بل من الضروري، الوفاء بالالتزامات التي تم الاتفاق عليها مسبقا.

والأمم المتحدة، بحكم قوة عضويتها العالمية وشرعيتها وولايتها الشاملة، ستضطلع بدور محوري على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة في تحقيق هدف التنمية المستدامة.

ولكن، لا يمكننا صب الخمر الجديدة في إناء قديم. وإذ ننظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا بد من تعبئة الدعم المالي الكافي والمتسق والذي يمكن التنبؤ به وتخصيصه لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. والاختبار الحقيقي لقيمة

تلك الأهداف يتمثل في أثرها على نوعية حياة الرجال والنساء والأطفال العاديين في كل مكان.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في وقت كان العالم يكابد العواقب السياسية والاقتصادية لصراع عالمي واسع النطاق. وبعد قرابة ٧٠ عاماً، تغير الكثير، إلا أننا عجزنا عن القضاء على آفة الحرب. فلا يمكن أن تتحقق التنمية في غياب السلام. وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستكون هي البوصلة التي نسترشد بها في مسيرتنا نحو عالم أفضل للجميع. وبالإرادة السياسية والعمل الدؤوب، ستضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مستقبلاً آمناً ومأموناً للأجيال الحالية والمقبلة. ولا يمكن أن نسمح لهذه الفرصة التاريخية أن تفلت من قبضتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء بربادوس على بيانه.

اصطحب السيد فروندل ستيوارت، رئيس وزراء بربادوس، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

اصطحب السيد هايلي مريم ديساليغن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، إلى المنصة.

السيد ديساليغن (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أخاطب هذه القمة للأمم المتحدة بشأن إقرار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ١/٧٠). وأود أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيسين المشاركين اللذين يترأسان هذه القمة التاريخية.

من الصعب أن نتصور وقتاً أنسب من هذا، إذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا العالمية، لمباشرة شراكة دولية جرى تنشيطها حديثاً من أجل التنمية. والأمل الوطيد الذي نعقده على هذه القمة دليل على الالتزام الذي قطعناه جميعاً بتحويل عالمنا. وهذا ما تدعو إليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وما من شك في أن مستقبلنا يكمن في الإجراءات التي نتخذها لتنفيذ الالتزامات التي نقطعها. ولم يحدث من قبل أن اتخذ المجتمع الدولي التزاماً جريئاً وبعيد النظر مثل هذا الذي نتخذه الآن من أجل القضاء على الفقر المدقع في فترة قصيرة نسبياً.

وفي مطلع فجر الألفية الجديدة، اتخذنا نحن القادة الالتزام التاريخي في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) بألا نألو جهداً من أجل تخليص شعوبنا من الظروف اللاإنسانية المترتبة على الفقر المدقع. وهذا الالتزام هو ما انبثقت عنه الأهداف الإنمائية للألفية، التي كانت مصدر إلهام حقيقي لنا جميعا، ومن خلال تنفيذها، أمكن إنقاذ حياة الملايين وتحسين ظروف ملايين كثيرة أخرى. والسنوات الخمسة عشر الماضية – وهي فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية – كانت سنوات إنجازات رائعة حقاً. وتلك الإنجازات تلهمنا جميعاً ألا ندخر جهداً وأن نواصل بذل المزيد من الجهد للتغلب على التحديات الكثيرة للتنمية التي يواجهها عالمنا حالياً.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد أن نعترف بأن تنفيذ تلك الأهداف مهمة لم تنجز، على وجه العموم. فالتقدم كان متفاوتاً بين المناطق والبلدان. وعلى الرغم من ذلك التقدم، ما زال الملايين يكابدون الفقر والجوع، من دون الوصول إلى الخدمات الأساسية. واتسعت الهوة بين أشد الأسر فقراً وأكثرها ثراء. وما زال عدم المساواة بين الجنسين مستمراً. وتغير المناخ والتدهور البيئي يقوضان التقدم المحرز، وتظل النزاعات هي التهديد الأكبر للتنمية البشرية. وتقتضي كل تلك التحديات العمل الملح والمنسق.

وإذ نقف على أعتاب عهد جديد للتنمية، فإن الأهداف الإنمائية المستدامة التي نوشك على الشروع في تنفيذها ستتطلب جهوداً أفضل تنسيقاً وأكثر عزماً مما شهدناه في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وليس سبب ذلك أن أهداف التنمية المستدامة كبيرة من حيث العدد، بل لأنها قابلة للتطبيق عالمياً وأكثر طموحاً بكثير.

ولا شك أن أهداف التنمية المستدامة تمثل تطلعات إلى تحويل مشهد التعاون الإنمائي الدولي. والفشل في تحقيقها في بلد واحد أو منطقة معناه الفشل في العالم برمته. ولا بد لنا أن نستخلص الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن بين العوامل التي عرقلت إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية مشكلة توفير وسائل كافية للتنفيذ. وإذ نوشك على الشروع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة، ولا بد أن نبدأ المسيرة بثقة، وأن ندرك أن الكثير من العمل قد تم بالفعل قبل هذه القمة. فقبل شهرين. اتفقنا على وسائل التنفيذ لإنجاز الأهداف الإنمائية المستدامة عندما اجتمعنا في أديس أبابا لإقرار إطار سياسة شاملة – خطة عمل أديس أبابا. وأصبحت تلك الخطة الآن جزءاً أساسياً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي تكتسي أهمية بالغة لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يضمن المجتمع الدولي تنفيذ خطة عمل أديس أبابا تنفيذاً كاملاً لكي يتسنى إنجاز تلك الأهداف بالكامل. ويسرنا أن ينعكس ذلك جيداً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن إقرار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يعني الكثير بالنسبة لنا في العالم النامي، وخاصة في أفريقيا. فهو يعني بداية المعركة للقضاء على الفقر المدقع قضاء مبرماً. كما يعني بداية رحلة هامة لتحويل اقتصاداتنا إلى قطاعات ذات قيمة عالية لتوفير فرص العمل لشبابنا. ويعني تطوير قدرات الموارد البشرية من خلال تهيئة مجتمع متعلم. ويعني أيضاً الحفاظ على بيئتنا والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره.

ولاشك أن السنوات القادمة ستظل تشهد تغيرات في المشهد السياسي والاقتصادي العالمي. وبغية خدمة مصلحتنا الجماعية، لا بد لنا أن نشكل تلك التغيرات وفقاً لمسؤولياتنا المشتركة ولكن المتباينة. والدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الشأن أساسي، وهذه القمة فرصة يجب أن نغتنمها للالتزام بتحقيق أهداف المنظمة ومقاصدها. ومع كل نواقصها، ما زالت الأمم المتحدة مؤسسة لا بديل لها. وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها، ينبغي أن تقترن المهمة التي تلقى على عاتق هذه المنظمة بالدعم السياسي الضروري لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها.

ونحن في إثيوبيا ملتزمون بالشروع في المسيرة الهامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أطلقنا بالفعل خطتنا الخمسية للتنمية الوطنية – خطة النمو والتحويل. ومهمة إدماج الأهداف الإنمائية المستدامة في تلك الخطة ما كان يمكن أن تأتي في وقت أفضل من ذلك. وبالتالي، فإن مواءمة تلك الاستراتيجيات الإنمائية سيتيح لنا الفرصة لمواصلة جهودنا من أجل بناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود وأكثر اخضراراً.

وبقدر ما نحن عاقدون العزم على تحقيق أهدافنا الإنمائية من خلال تعبئة مواردنا المحلية، فإن أمامنا فرصة أفضل لتحقيقها على نحو كامل وفعال إن استكملت جهودنا بالدعم من شركائنا الإنمائيين، الذين كان لإسهاماتهم أهمية قصوى على مر السنين. ونحن على ثقة بأنه من خلال مواصلة التعاون وتعزيزه، بما في ذلك فيما يتعلق بضمان السلام وحمايته، يمكننا أن نبذل المزيد لتحقيق الخطة التحولية التي وضعناها.

ويمنحنا اجتماع القمة هذا مرة أخرى الفرصة للتعهد بالتزامنا تجاه البشرية. فلتكن هذه هي المناسبة التي ينبثق عنها

عزم جماعي على الشروع في رحلة حقيقية لبناء عالم أكثر سلامة وازدهارا لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر دولة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية على بيانه.

اصطحب السيد هايلي مريام ديساليغن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء مملكة بوتان.

اصطحب السيد ليونتشوين تشيرينغ توبغاي، رئيس وزراء مملكة بوتان، إلى المنصة.

السيد توبغاي (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): لقد بلغت الأمم المتحدة عامها السبعين. ولقد قامت الأمم المتحدة على مدى ٧٠ عاما بصون السلام العالمي وبحماية حقوق الإنسان وإعلاء شأن القانون الدولي. وساعدت على وقف استخدام الأسلحة النووية وانتشارها ومنع نشوب حرب عالمية ثالثة. وأكدت الأمم المتحدة مجددا طوال ٧٠ عاما على سيادة الأمم، وضمت إلى رحابها دولا أعضاء جديدة، بصرف النظر عن حجمها أو عدد سكانها أو ثروتها أو قوتها. ويكتسي هذا أهمية خاصة – بل إنه في الواقع بالغ الأهمية – بالنسبة للبلدان الصغيرة والضعيفة مثل بلدي، بوتان.

وقادت الأمم المتحدة طوال ٧٠ عاما الكفاح العالمي ضد الفقر والمرض والجوع. وإذ نطوي صفحة الأهداف الإنمائية للألفية، تنعم شعوبنا الآن بقدر أوفر من الصحة وتعيش عمرا أطول وتتلقى تعليما أفضل.

وتوشك الأمم المتحدة اليوم على القيام بالمزيد. لقد وضعنا لأنفسنا خطة طموحة للتنمية المستدامة، خطة تدعو إلى اتخاذ إجراءات جماعية للقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وإنقاذ كوكبنا.

وتنسجم الرؤية والمبادئ المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بقوة مع الفلسفة الإنمائية الخاصة ببلدي المتمثلة في تحقيق السعادة العامة على الصعيد الوطني. لقد شددنا في بوتان، منذ سبعينات القرن الماضي، على أن السعادة العامة على الصعيد الوطني أهم من الناتج القومي الإجمالي.

إن السعادة العامة على الصعيد الوطني نهج جامع تجاه التنمية يهدف إلى تحسين سعادة شعبنا ورفاهه. ولذلك، نحقق بعناية التوازن بين النمو المادي مع الإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، جميعها في إطار الحكم الرشيد.

والسعادة العامة على الصعيد الوطني هي محرك التنمية في بوتان. فعلى سبيل المثال، يتمتع شعبنا بالرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني، رغم أننا بلد فقير. ولا يزال اقتصادنا نظيفا وأخضرا ومتجددا إلى حد كبير.

لكن الأهم من ذلك هو أننا تعهدنا قبل ست سنوات في عام ٢٠٠٩ بأن نظل بلدا محايدا من حيث الأثر الكربوني. وفي الواقع نحن لا نطلق أي كمية منه. والسبب في ذلك هو أن ٧٢ في المائة من مساحة بلدنا يقع تحت الغطاء الحرجي، وأكثر من نصف مساحة بلدي يحظى بالحماية كمتنزهات وطنية ومحميات للأحياء البرية. والأهم من ذلك هو أننا قمنا بترسيخ الحكم الرشيد عن طريق تبني الديمقراطية.

إن الديمقراطية في بوتان فريدة من حيث أن الشعب لم يرد يوما الديمقراطية؛ ولم نطالب بها، وبالتأكيد لم نناضل من أجلها. بل ترسخت الديمقراطية على نحو لم يسبق له مثيل. لقد فرضها ملكنا، ضد إرادة شعبه. وهذا، في رأيي المتواضع، تطبيق عملي للسعادة العامة على الصعيد الوطني.

وصف صاحب الجلالة الملك السعادة العامة على الصعيد الوطني بأنها ”التنمية ذات القيم“. هذا في الواقع هو ما تتعلق به أهداف التنمية المستدامة: التنمية ذات القيم. لقد بدأت

حكومة بلدي بالفعل إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططنا الإنمائية، ونتطلع إلى العمل الحثيث من أجل الوفاء بوعودها.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، دليل هام على الإرادة الجماعية والحكمة التي تحلت بها جميع الدول لتحويل عالمنا بصورة مجدية. لكننا لكي نحول عالمنا، علينا أن نغير أنفسنا؛ علينا أن نحدث تحولا في الأمم المتحدة؛ علينا أن نحدث فيها تحولا لجعلها قادرة على نحو أفضل للوفاء بالغرض المنشود، أي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

قدمت لنا الأمم المتحدة الكثير طوال ٧٠ سنة.

ولكي تقدم لنا المزيد على مدار الـ ٧٠ سنة المقبلة، يجب أن تبقى ذات صلة. ولكي تظل ذات صلة، يجب أن تعكس الواقع الجغرافي السياسي لعالم اليوم. بلدان مثل الهند واليابان والبرازيل وألمانيا يجب أن تكون أعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن، وينبغي لأفريقيا أن تكون ممثلة بشكل ملائم.

إذا لم نقم بإصلاح الأمم المتحدة، فإننا نخاطر بجعل هذه المؤسسة المهيبة غير ذات صلة وغير فعالة. وهذا سيضر جميع الدول. لكن البلدان الصغيرة، البلدان الضعيفة، بلدان مثل بلدي وبلدان أخرى كثيرة، ستعاني القدر الأكبر من الضرر.

الآن، إن نحن أصلحنا الأمم المتحدة، وإن نحن جعلناها ذات صلة، وإن نحن جعلناها فعالة، فإنها سوف تواصل العمل على نحو جيد من أجلنا. ومن ثم بعد ٧٠ سنة، سوف تجتمع الأجيال المقبلة هنا، في ذات هذه القاعة، شأنها شأننا، للاحتفال بالأمم المتحدة التي جعلت عالمها أكثر أمنا وأكثر سلما وأكثر ازدهارا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر دولة رئيس وزراء مملكة بوتان على بيانه.

اصطحب السيد ليونتشوين تشيرينغ توبغاي، رئيس وزراء مملكة بوتان، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

السيد مان سينغ (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أحمل معي أحر تحيات شعب وحكومة نيبال إلى جميع الحاضرين. هذا الصباح، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). إن الخطة عالمية من حيث النطاق وتحويلية من حيث طابعها. وإذ ترتكز في محورها على الشعوب والكوكب والرخاء والسلام والشراكة، فإنه الخطة توضح بجلاء التزامنا الجماعي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في العالم على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

لكننا إن تطلعنا إلى الماضي، سنجد أنه يخبرنا بأن اعتماد الخطط ليس كافيا.

وما زال التنفيذ يمثل تحديا هائلا وسيتطلب موارد هائلة. ويتطلب أيضا توفر سياسات وأولويات وقدرات وطنية فضلا عن إقامة شراكات عالمية قوية لتحقيق تلك الأهداف في جميع أبعاد التنمية المستدامة. والأهم من ذلك، يرى وفد بلدي أنه يجب أن يكون السكان محورا للحوكمة وأن يشعروا بإمساكهم بزمام عملية التنمية كي تكون التنمية مستدامة حقا. وإن من مسؤوليتنا جميعا أن نضع نظاما من شأنه أن يُشعر السكان بأنهم جزء لا يتجزأ من العملية في جميع الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. ونحن على ثقة بأننا سنلحظ – ونحن نضع أهداف التنمية المستدامة نصب أعيننا على الصعيد الوطني – تقدما كبيرا في تحقيق السلام والازدهار في بلدنا في الأيام المقبلة.

ولا ريب أن التنمية والديمقراطية مفهومان وشرطان يكمل أحدهما الآخر ويتماشيان معا. وإن لدينا اعتقادا راسخا

بأن الديمقراطية لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا النهج وحده هو التأكد من أن تنفيذ توجيه إلى الشواغل والتطلعات الأشخاص الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في العالم على النحو الواجب معالجتها، ألا يتخلف أحد عن الركب.

وعليه، تتوقع نيبال تعزيز وتنشيط الدعم الدولي النحو المتوخى في خطة العمل. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن نيبال ما تزال تواصل أعمال التعمير والتأهيل في أعقاب الزلزال المدمر الذي أصابها في أوائل هذا العام، فإن من الواجب أن يستجيب ذلك الدعم الدولي يجب للحاجة إلى بناء القدرات والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف الوطنية على الصعيد الوطني، في جملة أمور أخرى. وإلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون وتوفير موارد مالية إضافية، فإننا نتوقع أيضا تدابير الدعم مثل الامتيازات التجارية ونقل التكنولوجيا، والمجموعات الاقتصادية الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في الكفاية، طريقة متسقة ومتماسكة. وذلك أكثر ضرورة بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية مثل نيبال، وهي بلدان ضعيفة اقتصاديا ومعرّضة للكوارث. وتشير الخبرة في مجال العمليات الإنمائية الدولية إلى أن هناك فجوة بين الالتزامات والوفاء بها. وليس ذلك بمؤشر جيد. وبالتالي، يجب علينا وضع آلية للتأكد من ترجمة الالتزامات إلى أفعال وإجراءات، بل إلى نتائج بطريقة فعالة ومحددة زمنيا.

لقد أدت الأمم المتحدة دورا أساسيا في تهيئة الظروف المواتية للمداولات واعتماد هذه الخطة التحويلية التي تركز على السكان. ونأمل أن نكون قادرين على الاعتزاز بإنجازاتنا حين نقيّم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة بعد مضي ١٥ عاما.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشاطر اجتماع القمة هذا، القول أن نيبال قد أصدرت في الأسبوع الماضي دستورا ديمقراطيا شاملا وضع صيغته ممثلو الشعب المنتخبون في الجمعية التأسيسية. وقد جاء إصدار هذا الدستور نتيجة لتسع سنوات من الحوار والمفاوضات بين أطراف ذات آراء متعارضة للغاية، فضلا عن إحداث تحول في عقود من النزاع المسلح إلى عملية السلام السابقة له. إن هذا الدستور إنجاز تاريخي لشعب نيبال. واتسمت عملية وضع الدستور بأنها ديمقراطية شامل للجميع، فضلا عن كونها تشاركية وشفافة. ويضفي الدستور طابعا مؤسسيا على نظام الحوكمة الديمقراطي الجمهوري الاتحادي. ويستثمر الدستور بقوة في نهجه القائم على الحق في التنمية ويسعى إلى الوفاء بتطلعات السلام المستدام والحكم الرشيد والتنمية والرخاء في إطار عام من السياسة الديمقراطية. ونتقدم بالشكر الخالص إلى جيراننا في الهند والصين، وإلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي قدمت لنا الدعم أثناء عملية تحول تاريخي في بلدنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة العلاقات الدولية والتعاون في ناميبيا.

السيدة ناندي – اندايتوا (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان نيابة عن فخامة السيد هيج غينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا بداية، أود أن أعرب عن خالص التقدير والشكر إلى رئيس الجمعية العامة على قيادته الرشيدة وتوجيهه الممتاز في استضافة مؤتمر قمة الأمم المتحدة هذا لأجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأثني أيضا على الرئيس السابق للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين على نجاحه في توجيه عملية التفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأذكّر بالقول المأثور: ”ما أن يفقد أحدنا الأمل حتى يكون قد فقد كل شيء“. وتعطي الأهداف الإنمائية للألفية الأمل لملايين الأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر. وبالنسبة لناميبيا، بوصفها أحد البلدان التي اضطلعت بدور رائد

في عملية الأهداف الإنمائية للألفية والدفع بها، فإنه لا يسعها التشديد بما يكفي على أهمية الأهداف الإنمائية للألفية خاصة وأن هناك أدلة كثيرة تشهد على أثرها الملموس. عليه، يجب أن يظل القضاء على الفقر هدفا محوريا ورئيسيا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كي يتسنى الاستمرار في تحويل حياة غالبية السكان، فضلا عن تعزيز التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٣٠.

وناميبيا على اعتقاد راسخ بأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ توفر فرصة تاريخية للقضاء على الفقر المدقع وتؤدي بنا إلى عالم يسوده الرخاء والاستدامة والإنصاف والكرامة للجميع. وتمثل الخطة أيضا تحولا رئيسيا يضع التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية، وبالتالي تؤدي إلى تحويل الاقتصادات وتدفع عجلة النمو الشامل للجميع وبناء مؤسسات قابلة للمساءلة، فضلا عن كفالة الحكم الرشيد وبناء مجتمعات سلمية وإنشاء شراكة عالمية جديدة تقوم على التعاون والمساواة وحقوق الإنسان.

لقد أعلنت ناميبيا الحرب على الفقر. وبالتالي، فإنه يجب الاستجابة على نحو فعال للاعتراف العالمي بأن القضاء على الفقر يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية، ويجب أن تفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوعدها النبيل. ويتطلب تحقيق خطة التنمية الطموحة هذه، بما في ذلك جميع أهداف التنمية المستدامة اتباع نهج تحويلي طموح شامل وكلي بالقدر ذاته فيما يتعلق بوسائل التنفيذ.

وينبغي أن تسند هذا النهج مؤسسات فعالة وجامعة وخاضعة للمساءلة، وأن ترفده سياسات سديدة وحوكمة فعالة على المستويات كافةً.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون ترسخ خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدناها في تموز/يوليه ٢٠١٥ تمويل التنمية وأن تنشطه وتعززه، وأن تحدد العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف والإجراءات اللازمة للتغلب على هذه العقبات، وكذلك الدعم المطلوب لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبصفتها عضواً في الاتحاد الأفريقي، فإن ناميبيا على اقتناع بأن تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ سيكمّل تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتظلّ الموارد المالية الإضافية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل العام والخاص مصادر هامة لتمويل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية.

وفي هذا الصدد، فيما ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وزيادتها لمساعدة البلدان النامية، فإننا ندعو أيضاً إلى شروط تمويل أكثر مواتاة فضلاً عن شراكة عالمية حقيقية في مجال التجارة والاستثمار، إذ أننا نعتقد أن هذا من شأنه أن يمكننا من الوفاء بأهداف التنمية المستدامة على النحو المبين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن تغير المناخ مشكلة عالمية تتطلب رداً عالمياً منا جميعاً في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وقد أُفردتْ أفريقيا بوصفها الأكثر ضعفاً تجاه الآثار الضارة لتغير المناخ. وتواجه ناميبيا، بوصفها أحد البلدان الأكثر جفافاً على وجه الأرض، شأنها شأن بعض البلدان النامية، تحديات هائلة تتمثل في الجفاف وتدهور الأراضي والتصحّر. ومن هذا المنطلق، فإننا نرحب بالهدفين ١٣ و ١٥.

وسوف نجتمع في باريس في وقت لاحق من هذا العام، في كانون الأول/ديسمبر، في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لاعتماد اتفاق ملزم قانوناً سيمنحنا الأمل فيما يتصل بتطلعاتنا لمعالجة التحديات التي يشكلها تغير المناخ أمام هذا الجيل والأجيال المقبلة.

لقد كانت الأهداف الإنمائية للألفية تتمحور حول شمول الجميع لا استبعادهم. وهي نفس المبادئ المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، يقع على عاتق المجتمع الدولي التزام بضمان أن يحقق شعب كل من فلسطين والصحراء الغربية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة ذات السيادة.

وأودّ أن أختتم بالقول إن الوقت قد حان الآن لإظهار ما يلزم من إرادة سياسية وقيادة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على نحو شامل. ويجب شمول الجميع، بما في ذلك النساء والشباب. ومن واجبنا بوصفنا قادة أن نفعل الصواب ونعالج مسألة القضاء على الفقر كي نكفل ألا يتخلف أحد عن الركب. وهذه أفضل تركة يمكننا أن نورثها بصورة جماعية للأجيال المقبلة. وتلتزم ناميبيا بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والنقل في جمهورية سيشيل.

السيد مورغان (سيشيل) (تكلم بالإنكليزية): أخاطب الجمعية بالنيابة عن الرئيس جيمس أليكس ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل.

صادقت سيشيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إلى جانب ١٨٩ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة، على إعلان الألفية الذي شمل الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية. ويمكننا القول اليوم إن الكثير من التغييرات قد حدثت على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. ومع ذلك، وفيما نصل إلى نهاية هذه العملية التي دامت ١٥ عاماً، فإن من المهم أن نلاحظ أنه ما زالت هناك تفاوتات كبيرة بين البلدان وفي داخلها.

لقد أنقذت الأهداف الإنمائية للألفية حياة الملايين وحسنت ظروف كثيرين غيرهم. والعمل لم يكتمل، ويجب أن يستمر في عهد التنمية الجديد هذا. وتفخر سيشيل بأنها حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية؛ وقد تم تحقيق بعضها حتى قبل أن تبدأ العملية. فعلى سبيل المثال، في مجالي التعليم والصحة، كانت سيشيل قد حققت ما يقرب من ١٠٠ في المائة من معدل التحاق الأولاد والبنات بالمدارس الابتدائية. وتم ضمان أفضل ما يمكن من الرعاية واهتمام الموظفين الطبيين المدربين للنساء في حالات الولادة. وكانت معدلات وفيات الأطفال منخفضة بالفعل بالمقارنة مع العديد من البلدان الأخرى التي لها نفس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت حماية البيئة بالفعل إحدى القضايا الرئيسية بالنسبة لسيشيل. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، ما زال بلدي يواصل الحثّ على المزيد من الزخم لضمان التصدي على نحو كامل للتحديات القليلة التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تنجز بعد.

لقد أعلن اليوم عن ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ غاية مرتبطة بها، وهي كل متكامل وغير قابلة للتجزئة. ولم يسبق قط لزعماء العالم أن تعهدوا بالعمل معاً وبذل مساع مشتركة بشأن خطة سياساتية عالمية واسعة النطاق بهذا القدر. وبإمعان النظر في الأهداف الإنمائية للألفية والنظر كذلك في السنوات الـ ١٥ المقبلة، ينبغي ألا تكون هناك مسألة لا يمكننا تحقيقها بالنظر إلى مسؤوليتنا المتبادلة عن وضع حد للفقر وعدم إغفال أحد وإيجاد عالم تُحترم فيه الكرامة الإنسانية لكل فرد.

ونعتقد أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا بد أن تزيد التركيز على مكافحة تغير المناخ والفقر وعلى التعليم، بما في ذلك النماء في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم العالي، فضلاً عن التركيز الشديد على المساواة بين الجنسين باعتبارها

أدوات لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الدعم الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وكلما اتسع نطاق فهم الجميع لأهداف التنمية المستدامة، وهي قائمة بما يتوجّب عمله لصالح البشر والكوكب، زاد تعامل السياسيين معها على محمل الجد وزاد تمويل الحكومات لها بالشكل الملائم ورجوعها إليها بصورة أكثر تواتراً وجعلها تنجح. إنها الخطة الطويلة الأجل الأكثر أهمية التي بين أيدينا من أجل بقائنا.

وتواصل سيشيل تطوير وثائقها الاستراتيجية الوطنية، والتي نأمل، فيما نهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن توفر سياسات للالتزام المجتمعي الفائق ببناء المستقبل الجدير بسيشيل. وقد رفعنا في هذا العام عدد سنوات التعليم الإلزامي من ١٠ إلى ١١ عاماً. وكان عام ٢٠١٥ عاماً مهمّاً شهد الاتفاق على العديد من المسائل الإنمائية الرئيسية، من برنامج عمل أديس أبابا إلى المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس.

وتؤيد سيشيل الوثيقة الختامية ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وأودّ أن أسلّط الضوء على الهدف ١٤، ”حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة“. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الحجم الصغير والعزلة عنصران أساسيان في ضعفنا. والتهديدات المتزايدة تُحدِقُ بمحيطاتنا، وعدم الدعوة إلى مكافحة هذه التهديدات أمر يزيد من هذا الضعف. وبما أن ٧٥ في المائة من كوكبنا عبارة عن محيطات، يقوّض ضعف الحوكمة العالمية لمناطقنا المحيطية الأمن الكلّي. ونحن جميعاً ضعفاء.

ولم تقبل سيشيل، شأنها شأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بأن تكون متفرجاً وحسب فيما يتعلّق بهذه القضايا. فنحن نعتمد منظورا باعتبارنا دولة محيطية كبيرة. ونهدف إلى تحسين إدارة المحيطات، بضرب مثل جيد في الإدارة الجيدة للمحيطات. وعلى غرار العديد من الدول الجزرية، تتمتع سيشيل بمنطقة اقتصادية خالصة شاسعة مساحتها ١,٣ مليون كيلومتر مربع، وهي ثاني أكبر منطقة من نوعها في أفريقيا. وقد جنى البلد فوائد كبيرة من موارده المحيطية، مع تطوير مصائد الأسماك والسياحة والتجارة والنقل البحري الدولي والمحلي من أجل دعم التجارة.

وفي نفس الوقت، فقد أثبتت أنها رائد عالمي في المحافظة على البيئة البحرية، مع تأكيد الحكومة مراراً وتكراراً على أن صحة المحيطات والبحار أمر حيوي من أجل المستقبل المستدام للكوكب بأسره وليس للدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب. ومما لا شك فيه، خلال السنوات القليلة الماضية، أن المفهوم الناشئ ”للاقتصاد الأزرق“ قد تم اعتماده من قبل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية كوسيلة لتحقيق النمو المستدام استناداً إلى اقتصاد المحيط.

وتدعو سيشيل إلى تعزيز قدرات البلدان النامية لتسخير إمكانيات المحيطات على نحو مستدام. وبدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة، عقدت سيشيل مؤتمرها الأول عن الاقتصاد الأزرق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الذي تم تنظيمه في إطار أسبوع أبو ظبي للاستدامة. وكان المؤتمر ناجحاً، إذ أتاح للمجتمع العالمي إبداء آرائه وأهدافه للمستقبل في ما يتعلق بمفهوم الاقتصاد الأزرق، وقد أنشأ شراكة قوية مع رؤية لحشد المزيد من البحث في النشاط الاقتصادي للمحيطات المتوافق مع التنمية المستدامة لكوكبنا الأرض. وأدى نجاح هذا المؤتمر الأول إلى التعهد الذي قُطع في الدورة العادية الثانية والعشرين لرؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي إلى اعتماد وتوسيع نطاق الاقتصاد الأزرق بوصفه جزءاً أساسياً من مفهوم التنمية والتوسيع لأفريقيا في المستقبل،

على النحو المبين في خطة عمل الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

وتخطط سيشيل لاستضافة مؤتمر القمة الثاني للاقتصاد الأزرق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بدعم من الإمارات العربية المتحدة خلال أسبوع أبو ظبي للاستدامة. إن توقيت مؤتمر القمة مثالي للبناء على نتائج اجتماع القمة هذا لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في وقت لاحق من هذا العام. وسوف أختتم بياني بإعلان يدعم تنفيذ مفهوم الاقتصاد الأزرق من خلال إثراء المبادرات الوطنية والدولية ذات الصلة من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وستواصل سيشيل التأكيد من جديد على أهمية الاقتصاد الأزرق في إطار الجهود الرامية إلى وضع ”اقتصاد أخضر“ من أجل زيادة الاستفادة من مواردنا الطبيعية، والتنمية المستدامة، ومكافحة تغير المناخ والنمو والأمن الغذائي.

إن الأهداف والغايات الجديدة للتنمية، التي ستدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ستوجّه سير القرارات التي نتخذها على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة. وسوف نعمل جميعاً على تنفيذ الخطة في بلداننا وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع مراعاة الواقع المعيشي في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته واحترام سياساتنا وأولوياتنا الوطنية. فهي أهداف وغايات عالمية تشمل العالم أجمع، ببلدانه المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وينبغي ألا يتخلف أحد عن الركْب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة فائقة بنت سعيد الصالح، وزيرة التنمية الاجتماعية في البحرين.

السيدة الصالح (البحرين): يطيب لي أن أنقل لكم تحيات سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، وتمنياته للمشاركين فيها بالتوفيق والنجاح.

تواكب هذه القمة التي تُعنئكم على رئاستها الذكرى السبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، وتعهّد الدول بالعمل على عدم السماح بحدوث حرب عالمية أخرى، انسجاماً مع ما التزمنا به جميعاً منذ سبعة عقود خلت عند اعتماد ميثاق الأمم المتحدة. ومن هنا تبرز أهمية الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر، خطة العام ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠)، بوصفها عملاً جماعياً مشتركاً يتيح الفرصة لنقل دولنا إلى مستوى أعلى من التنمية والازدهار، والذي لن يتأتّى إلا من خلال تجاوز العقبات التي تعيق تحقيق أهدافنا، ومع الأخذ في الاعتبار الخصائص المجتمعية والدينية لكل مجتمع. ولذا يمكن القول بأن هذه الوثيقة والأهداف الـ ١٧ تتيح لنا فرصة لوضع خطة عمل مشتركة تقدّم لنا آليات واضحة وملموسة كخطوة صادقة في مسيرة حماية مكتسباتنا البشرية.

لقد استطاعت مملكة البحرين أن تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة. وبالفعل، فقد نجحنا في تحقيق معظم أهداف خطة الألفية التي حددت عام ٢٠١٥ للوصول إلى إنجازها في مجالات الصحة والتعليم ورعاية الطفولة والقضاء على الفقر ومحو الأمية وتعزيز دور المرأة وتفعيل دور الشباب ودعم المساواة بين الجنسين ونشر مفاهيم حقوق الإنسان واحترامها. وكان لوجود خطة استراتيجية تنموية شاملة ونهج إصلاحي شامل لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين – حفظه الله – على جميع الأصعدة الدور الأساسي في الإسهام في نجاح عمل الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقّر، والذي جاء منح المنظمة الدولية، ممثلة بالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، جائزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، ليؤكد المكانة العالية لسموّه في سلسلة التقدير الدولي للجهود التي قامت بها حكومة مملكة البحرين من إنجازات واضحة في مجال التنمية المستدامة، والتي تدلّ على الرؤية الاستشرافية المتقدّمة التي تنتهجها الحكومة،

والتي دوّنتها تقارير الأمم المتحدة في التنمية البشرية على مدى سنوات عديدة، وكان آخرها وضع المملكة ضمن دول الصدارة في التنمية البشرية. وما زالت بلادي مستمرّة في وضع الخطط والبرامج لضمان مواصلة تنفيذ الأهداف المستدامة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأبعادها الثلاثة – الاجتماعية والاقتصادية والبيئية – وفق استراتيجية المملكة في هذا الصدد.

وسعياً منها لدفع هذه الأهداف التنموية إلى الأمام، قررت بلادي احتضان المؤتمر الوزاري المعني بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الدول العربية تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. والذي يأتي ضمن جهود المملكة في احتضان العديد من الاجتماعات الدولية والإقليمية لدفع عجلة التنمية المستدامة. وبذلك تكون مملكة البحرين من أوائل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تنظّم مؤتمراً لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة التي ستعتمد خلال هذه القمة.

إننا جميعاً ندرك اليوم التحديات الجسيمة التي تواجهنا معاً، وضرورة أن نكون أكثر إصراراً وعزماً وإرادة على مواجهتها بلا تردد ولا تباطؤ، وما تجمّعنا هذا إلا دليل على الإصرار والعزم الذي يعكس إرادتنا المشتركة والتي هي قوة الدفع لعملنا وجهدنا المشترك من أجل مستقبلنا جميعاً في ظلّ تنمية شاملة ومستدامة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد إرلان عبدي الضعيف، وزير خارجية قيرغيزستان.

السيد عبدي الضعيف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشارك في اجتماع القمة التاريخي هذا للأمم المتحدة.

وقد اعتمدنا اليوم خطة تنمية طويلة الأجل للمجتمع الدولي (القرار ١/٧٠)، سيترهن بها إلى حد كبير الحفاظ على كوكبنا وستضمن الحياة الكريمة لجميع البشر.

وتؤيد جمهورية قيرغيزستان تماما هذه الخطة الطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الضروري لمبادئ المسؤولية العامة وإن كانت متباينة، والمساءلة والشفافية أن تشكل جزءا لا يتجزأ من خطتنا المتجددة؛ حيث إنها ستساعد دون شك في تحقيق أهدافها.

وتشيد قيرغيزستان بأن الخطة الإنمائية الجديدة تتناول على وجه التحديد احتياجات البلدان الشديدة الضعف. وفي ذلك الصدد، نرحب بأن تدرج في الخطة التحديات التي تواجه حاليا البلدان الجبلية والدول النامية غير الساحلية، الفئتان اللتان تنتمي إليهما قيرغيزستان. ومع ذلك، من الضروري أن نلاحظ أن آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية سوف ترتهن أيضا بحل مشكلة ضمان توفير التمويل الدولي المناسب. وتأمل جمهورية قيرغيزستان أن يفي المجتمع الدولي تماما بالالتزامات التي تعهد بها اليوم، وفي مؤتمر أديس أبابا المعني بتمويل التنمية، حتى نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي نفس الوقت، نتفق على أن أقل البلدان نموا والبلدان النامية ينبغي أن تزيد من تمويل برامجها الوطنية من خلال كفاءة استخدام الموارد الداخلية.

ومن الأهمية بمكان أن تستند خطتنا الإنمائية إلى الخبرة المكتسبة من خلال الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الوقت ذاته أن تتمتع بالخصائص الرئيسية المتمثلة في العالمية والشمولية وإمكانية التحقيق. وفي حين أنه لا مجال

للشك في أنه ينبغي أن تظل المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي هي مكافحة الجوع والفقر، فإن تحقيق تلك الأهداف يتطلب نهجا جديدة وشاملة. ونحن نؤيد إتباع نهج شامل في معالجة قضايا الفقر، ومكافحة الجوع من خلال التعليم، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومكافحة تغير المناخ. ولا يمكن أن نحقق نتائج فعالة إلا بضمان حسن التوازن بين الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إبداء الإرادة السياسية والتوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس، الأمر الذي يمكن أن يضع الأسس للتصرف على نحو أكثر مسؤولية تجاه العالم الذي حولنا.

ونحن على استعداد للاستفادة من الخبرة التي اكتسبناها ولتعبئة جميع ما لدينا من موارد وقدرات متاحة من أجل تنفيذ الخطة الجديدة. وقد اعتمدت جمهورية قيرغيزستان استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة منذ عام ٢٠١٣. ويضع البرنامج العدالة الاجتماعية ورفاه الشعب في موقع الصدارة، إلى جانب حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وأمنهم، وبناء دولة سلمية وشرعية يرتفع فيها مستوى التعليم، والأهم من ذلك، تحافظ على البيئة.

وتقيد عوامل الجغرافيا الطبيعية والمناخ من قدرة البلد على الحد من الفقر ورفع مستوى تحقيق التنمية المستدامة. وفي المناطق الجبلية في قيرغيزستان، تتخطى معدلات الفقر المتوسط، نظرا لصعوبة ظروف المعيشة وارتفاع التكاليف الاقتصادية. فالجبال – ذات النظم الإيكولوجية الحساسة لتغير المناخ – تشكل أكثر من ٧٠ في المائة من أراضينا. وإننا بالفعل نشهد تقلص احتياطياتنا من الجليد، وقد توقع الخبراء أن تنخفض الأنهار الجليدية في قيرغيزستان بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، الأمر الذي من شأنه أن يخفض من حجم مياه الأنهار في آسيا الوسطى بنسبة الثلث. وفي هذا الصدد، تشكل المياه في قيرغيزستان وآسيا الوسطى عاملا هاما من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وكان من المتوقع أن يتسارع نقصه في جميع أنحاء العالم. وقد أصبحت المياه اليوم تشكل بعدا اقتصاديا فضلا عن كونها بعدا من أبعاد المساعدات الإنسانية والبيئية. وفي هذا الصدد، تؤيد قيرغيزستان ترشيد استهلاك الموارد المائية.

ويعد تطوير الطاقة الكهربائية المائية بوصفها أحد فروع ”الاقتصاد الأخضر“ شرطا مسبقا لا بد منه من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وموقف قيرغيزستان القائم على المبدأ هو أن الموارد المائية والطاقة الكهرمائية يرتبطان معا ارتباطا وثيقا وراسخا، وهو موقف يتوافق تماما مع مبادرة الأمين العام في إعلان الفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

ونود بصفة خاصة أن نؤكد على أهمية تهيئة بيئة تفضي إلى أن تحقق الدول التنمية المستدامة، والحفاظ على تلك البيئة. واستنادا إلى الخبرات الإقليمية لجمهورية قيرغيزستان، فإنها ترى أن لكل دولة الحق في تحديد التنمية الخاصة بها. ونعتبر أن ذلك يشكل حقا لا يتجزأ ولا يمكن لأي شخص أو أي شيء قصره بأي شكل من الأشكال. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مسألة ضمان هذا الحق يشكل أمرا عاجلا بالنسبة لمعظم البلدان النامية وأقل البلدان نموا في جميع أنحاء العالم على حد سواء. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة، والبلدان الأكثر تعرضا لتغير المناخ، وكذلك تلك الدول الكثيرة الديون والقليلة الإمكانيات للقضاء على الفقر.

وترى جمهورية قيرغيزستان أن احترام حق الدول في التنمية على مر الزمن وضمانه ينبغي أن يشكلا الأساس لبناء

علاقات دولية منصفة على الصعيد العالمي، إلى جانب مبادئ من قبيل احترام السلامة الإقليمية والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والامتناع عن استخدام القوة. وفي هذا الصدد، تعتبر قيرغيزستان أنه من المهم للغاية تعزيز مفهوم حق الدول في التنمية والتعزيز التدريجي للشراكات الدولية للدول الأعضاء تحقيقا لهذه الغاية.

وختاما، أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن توحد جهودها الرامية إلى كفالة أن تتوافق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – التي اعتمدناها اليوم (القرار ١/٧٠) – قدر الإمكان مع شعار ”لا يُحرَمُ من ذلك أحد“. ومن جانبي، أود أن أؤكد للجمعية على أن بلدي سيبذل كل جهد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار قدراته المالية مع الأخذ في الاعتبار احتياجاته الإنمائية الوطنية الخاصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين في الخارج في جمهورية النيجر.

السيدة كاني بولاما (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): أود أولا أن أنقل التحيات الحارة من فخامة السيد محمدو إيسوفو، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في جمهورية النيجر، الذي يتمنى لمؤتمر القمة كل النجاح. وبالنيابة عن وفد النيجر، أود أن أؤكد للرؤساء المشاركين على دعمنا الكامل واستعدادنا للمشاركة في عملهم خلال الاضطلاع بمهمتهم. كما أود أن أشيد إشادة يستحقها عن جدارة الأمين العام بان كي – مون على قيادته والتزامه بتنفيذ عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي هي موضوع هذه القمة.

وكما تعلم الجمعية العامة، ففي إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ توصل قادة العالم إلى الأهداف الإنمائية الثماني للألفية، مع تحديد الهدف العام المتمثل في الإسهام بصورة كبيرة في الحد من الفقر والجوع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وبالنسبة لخطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت اليوم في قمتنا (القرار ١/٧٠) فإنها تأتي ليس في الوقت المناسب فحسب، بل إنها تراعي المجالات التي تشملها الأهداف الإنمائية للألفية ولا تزال غير مكتملة، كما أنها أوسع نطاقا وأكثر شمولية، وتتسم بالطابع العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تعمل هذه الخطة على تعزيز التنمية المستدامة بشكل متكامل، من خلال التأكيد المتوازن على أبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ونحن نرى أن اعتماد هذا البرنامج من قبل جميع دول العالم هو التزام رئيسي بكوكبنا. وإننا نرى فيه تعبيرا عن التضامن والمشاطرة بصورة طوعية لكفالة بقاء الجميع. ويجب التأكيد على أن المسألة ليست مجرد مسألة تضامن الأغنياء تجاه الفقراء؛ إنها أيضا مسألة التضامن المتبادل والقيم المتشاطرة، ولدى الدول الفقيرة أيضا الكثير للإسهام به في هذا الصدد.

وبلدي، النيجر، الذي يقع وسط الشريط الساحلي والصحراوي، يواجه كل نوع من أنواع التحدي للتنمية، التي أضيف إليها في السنوات الأخيرة التحدي الأمني الخطير. وتذكّر النيجر بزيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى نيامي عام ٢٠١٣ لتعزيز استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في مرحلة حاسمة من تاريخها، حيث أُحبطت ديناميات التنمية نتيجة مجموعة من المسائل الأمنية والصدمات المناخية المستمرة، في ظل التحدي الديمغرافي.

وعلى الرغم من هذه البيئة غير المواتية، وكجزء من جهودنا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حققنا تقدما كبيرا، لا سيما في مجالات الحد من الفقر والجوع، والتعليم، بما في ذلك التعليم الابتدائي، والصحة، خاصة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخفض معدلات وفيات الرضع، مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. بيد أننا ندرك تماما الجهود التي لا يزال علينا أن نبذلها. لهذا السبب، نحن نؤيد

كل التأييد هذا البرنامج الواسع والطموح للتنمية المستدامة، الذي سنعمل جاهدين لإدماجه في استراتيجيتنا الإنمائية، مع مراعاة حقائقنا وأولوياتنا الوطنية.

إن تحويل عالمنا خلال ١٥ عاما عن طريق ١٧ هدفا للتنمية المستدامة و ١٦٩ غاية أمر طموح وصعب لا يمكن إنكاره، في ضوء القيود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديدة التي نواجهها، وإنما علينا جميعا – جميع الأمم – أن نعقد العزم معا على تحقيق ذلك. ويلتزم شعب النيجر، من جانبه، بهذا الأمر.

ويعرب شعب النيجر، من خلال التزامه، عن الاستعداد لمواصلة بذل الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع؛ وعزمه على عدم شغل المرتبة الأخيرة في العالم من حيث التنمية البشرية بسبب أدائه في مجالي التعليم والصحة؛ وتصميمه على كفالة مستقبل أفضل لشباب النيجر تحت سن الخامسة والعشرين، الذين يشكلون أكثر من ٧٠ في المائة من السكان، وتوفير وظائف لائقة لهم؛ ورغبته في التغلب على آثار الصدمات المناخية عن طريق تحسين قدرته على التكيف؛ وعزمه على مواصلة برنامجه لتوفير المياه وجعله متاحا للجميع، وتعزيز التنمية الزراعية وتربية الماشية؛ والتزامه بتوطيد مجتمع عادل والوفاء به ثقافيا بحيث يتحقق فيه تمكين المرأة؛ واستعداده لتحقيق المساهمة في السلام والأمن في العالم من خلال إعادة التأكيد على التزامه بمكافحة الإرهاب؛ ورغبته في تعزيز الديمقراطية عن طريق مؤسسات ديمقراطية قوية؛ وأخيرا عزمه على مواصلة تعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية الرشيدة.

وفي الختام، أكرر التزام جمهورية النيجر الكامل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الالتزام بتنفيذها بروح من التضامن والشراكة مع جميع الأمم. نحن نؤمن بهذا البرنامج، ونؤمن بقدرة الأمم المتحدة على توجيهه نحو خاتمة ناجحة، ونحن فخورون بأن نكون من بين أولئك الذين سوف يتذكرهم التاريخ بأنهم ساهموا إيجابيا في تحويل العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جان – كلود غاكوسو، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية الكونغو.

السيد غاكوسو (جمهورية الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم من هذا المنبر نيابة عن فخامة السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

في الوقت الذي يؤيد قادة العالم البرنامج الطموح المعروض علينا، عقب عملية مفاوضات شارك فيها بلدي، جمهورية الكونغو، مشاركة كاملة إلى جانب دول أعضاء أخرى، بوصفه عضوا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، لا يسع بلدي إلاّ أن يرحب بنتيجة ما يراه إنجازا تاريخيا عظيما (القرار ١/٧٠).

لقد وعدنا هنا، في عام ٢٠٠٠، بمساعدة المنظمة على التكيف مع العصر الجديد المقبل، وتعزيز قدرتها على مواجهة تحديات حفظ السلام والقضاء على الفقر. وبتشجيع من ذلك الوعد، اعتمدنا من ثم الأهداف الإنمائية للألفية، التي كانت ترمي إلى تحقيق ثماني غايات لمكافحة الفقر بحلول عام ٢٠١٥. واليوم، ومع بلوغ الموعد النهائي، يبدو من المناسب تقييم كامل التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف، وفي الوقت نفسه تقييم قدرتنا على كفالة حياة كريمة لشعوبنا حسبما التزمنا به قبل ١٥ عاما.

لا شك في أنه منذ عام ٢٠٠٠، تم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هذه الأهداف. فمستوى الفقر العالمي يتواصل انخفاضا. وعدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس الابتدائية بات الآن أكثر من أي وقت مضى. ومعدل وفيات الرضع تراجع تراجعا هائلا. والوصول إلى مياه نظيفة اتسع إلى حد

كبير. والاستثمارات المستهدفة في مجال مكافحة الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل أنقذت أرواح الملايين. ومما لا يمكن إنكاره أن الأهداف الإنمائية للألفية قد غيّرت حياة الناس، على الرغم من أن هدف القضاء على الفقر لا يزال أبعد ما يكون عن الواقع، لا سيما في أفريقيا.

وفي جمهورية الكونغو، تم إحراز تقدم ملحوظ منذ عام ٢٠٠٠ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حتى ولو أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. فالقيود المتنوعة والمختلفة تتطلب منا بذل المزيد من الجهود، ولكن حكومتنا تفعل ذلك بعزم. لذا، بغية التغلب على هذه الصعوبات من أجل الذهاب إلى أبعد من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي للتحديات التي تواجهها التنمية المستدامة الأكثر شمولا، اعتمدنا في تموز/يوليه استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، توفق بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات التنمية الاجتماعية.

إن تقييم الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يمكّننا من فهم الإمكانات الكاملة لمنظمتنا بعد ٧٠ عاما على إنشائها، بغية التصرف والمضي قدما معا صوب بناء عالم يلبي تطلعات دولنا وشعوبنا. ولقد اعتمدنا للتو إطارا جديدا للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ – وهو برنامج أردناه أن يكون تحويليا، وابتكاريا، وعالميا، ومتمحورا حول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

غير أن تنفيذ الخطة سيتطلب توفير التمويل الداخلي والخارجي الملائم والكافي الذي يمكن أن يكفل أن تكون تطلعاتنا السامية طويلة الأجل. وللقيام بذلك، أعتقد أنه يجب علينا الاضطلاع بإصلاحات قوية وطموحة للنظام المالي العالمي من خلال استنباط قواعد جديدة من شأنها أن تتيح للدول تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد الإنمائية.

ونحن نرى أن تلك هي أهمية برنامج العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه. ونعتقد أن تنفيذ الخطة سيكون خطوة حاسمة نحو ضمان النجاح في الوفاء بالمواعيد النهائية المقبلة ومن أجل مستقبل البشرية والإرث الذي يجب أن نورثه للأجيال المقبلة.

وأود أن أعرب عن الأمل في أن يسفر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر، عن إبرام اتفاق يفتح آفاقا جديدة، وهو أمر سيكون ذا أهمية بالغة من أجل تحقيق أهداف التنمية الجديدة التي اعتمدناها من فورنا.

إن مصائرنا مترابطة، ولا يمكن بناء المشرق المستقبل الذي نصبو إليه إلا إذا عملنا بصورة مشتركة، وإلا إذا عملنا على جبهات مختلفة من خلال الاستناد في إجراءاتنا مستقبلا إلى نماذج جديدة مبنية على أساس التنمية المستدامة. ونجاح هذه الخطة التحويلية يتوقف بصورة كاملة على الإرادة السياسية لحكوماتنا وعلى التصميم الذي يجب أن نبديه في تنفيذها من أجل بناء عالم أكثر سخاء يسوده المزيد من التضامن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جمهورية سورينام.

السيدة بادريسينغ (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن رئيس جمهورية سورينام، فخامة السيد ديزيريه ديلانو بوتيرس، وحكومة وشعب بلدي، أود أن أهنئ الجمعية والمجتمع الدولي على عقد مؤتمر القمة هذا واعتماد قادة العالم لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

ونرحب بأن الخطة تتضمن أحكاما تنص على إدراج المسائل غير المُنجزة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. ونرحب أيضا بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتركيزها في السنوات الخمس عشرة المقبلة على البشر والكوكب والازدهار. ونحن نؤيد الأهداف والغايات، فضلا عن الدور الأساسي للسلام والشراكة في هذا الصدد.

خلال السنوات الخمس الماضية، أصبح سد الفجوات الناجمة عن عدم المساواة في بلدي أولوية عالية في العقد الاجتماعي بين رئيس وشعب سورينام. ومن ثم، تركز سورينام بشكل خاص على تحسين التعليم والصحة وأحوالها الاجتماعية. وفي هذا الصدد، أصبح التعليم الابتدائي الآن متاحا بالمجان لجميع الأطفال في سورينام. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ننفذ برنامجا وطنيا لأنشطة ما بعد الدوام المدرسي بهدف تعزيز الظروف المواتية لتحسين التعليم. كما أنشأنا برنامجا للتأمين الطبي الشامل، بما في ذلك توفير التأمين الصحي مجانا لكبار السن والأطفال دون سن السادسة عشرة.

ونظرا لأن الأمراض غير المعدية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وأنها أصبحت الآن السبب الرئيسي للوفاة في سورينام وفي منطقة البحر الكاريبي، فإننا نعكف على وضع سياسات وبرامج ترمي إلى مكافحة هذه الأمراض، بما في ذلك من خلال الترويج لأساليب الحياة الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمد تشريع ينص على حد أدنى للأجور وحد أدنى للمعاشات التقاعدية على المستوى الوطني لجميع العمال.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، لا يمكننا تجاهل التحديات التي نواجهها في تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما بوصفنا بلدا متوسط الدخل. وفي هذا الصدد، نؤيد الاعتراف في خطة عمل أديس أبابا بالتحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل.

إن تغير المناخ يشكل خطرا كبيرا على بلدي. ونحن معرضون بوجه خاص لآثار تغير المناخ بسبب سواحلنا المنخفضة، حيث يقيم ٨٠ في المائة من سكان بلدنا وتعمل القطاعات الإنتاجية الرئيسية. وقد ضربت سورينام مثالا للعالم بتمكننا من أن نصبح إحدى الدول ذات الرصيد السالب في الانبعاثات الكربونية (الدول التي تقل انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون عما تزيله من الغاز من الغلاف الجوي). ويحافظ بلدي على غطاء حرجي يمتد على مساحة تعادل أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع مساحة أراضيه ومعدل لإزالة الغابات لا يتجاوز ٠,٠٢ في المائة.

وسورينام تتطلع إلى نجاح الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس في وقت لاحق من هذا العام. والتزامنا وهدفنا هو مواصلة التقليد المتمثل في حماية بيئتنا. ونحن على استعداد للشراكات، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعاون في سياق التكيف والتخفيف.

وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية أمر بالغ الأهمية للنجاح في تنفيذ هذه الخطة الجديدة على أرض الواقع. وتؤكد سورينام مجددا على التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره وسيلة مهمة للنهوض بالتنمية المستدامة وتحقيق المزيد من الوحدة والتضامن بين البلدان النامية.

وتؤيد حكومة بلدي النهج المتمحور حول البشر لخطة التنمية المستدامة، والذي يركز بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع: المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال والنساء والشباب. وبالتالي، يتعين بذل كل جهد ممكن للاستثمار في زيادة المشاركة النشطة لهذه الفئات وفرصها في المجتمع، بما في ذلك في القطاعات الإنتاجية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، فضلا عن القضاء على جميع أشكال العنف ضدهن.

وفي الختام، فإن تحقيق النجاح وبناء عالم أفضل سيتوقفان علينا جميعا، فرادى ومجتمعين. وكما قال الأمين العام بان كي – مون مؤخرا: ”لا يمكن أن يكون لدينا خطة بديلة لأنه ليس لدينا كوكب بديل“.

ولذلك، يجب أن نتصف بالجرأة والقوة في تصميمنا السياسي والمالي لأن الفشل ليس خيارا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): من دواعي سروري البالغ أن أوجه تحياتي إلى جميع المشاركين. وسأتطرق بإيجاز إلى بعض المقترحات والمسائل التي نوقشت اليوم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أولا، أود أن أؤكد على أن جمهورية أوزبكستان تؤيد الخطة الجديدة للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠)، التي طرحها الأمين العام من أجل مستقبل البشرية، والتي تتضمن أهداف التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠. وينبغي أن تصبح هذه الخطة الامتداد المنطقي والملائم لعملية الأهداف الإنمائية للألفية للفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥.

إن جمهورية أوزبكستان تحتل، وفقا للهيئات الاقتصادية والمالية الدولية، المرتبة الخامسة على الصعيد العالمي بين الدول ذات الاقتصادات السريعة النمو. وخلال السنوات العشر الماضية، وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية العالمية المستمرة، نما الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على ٨ في المائة في المتوسط. وعلى مر سنوات التنمية المستقلة، أي السنوات الـ ٢٤ الماضية، نما اقتصادنا بأكثر من خمسة أضعاف وتضاعف الدخل الحقيقي للسكان تسع مرات.

ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٦٩ إلى ٧٣ سنة، و ٧٥ سنة للمرأة. ويوجه حوالي ٦٠ في المائة من ميزانية الدولة إلى التنمية الاجتماعية، بما في ذلك إلى مجال التعليم؛ وهو ١٠ في المائة إلى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة من بنود الإنفاق في نفقات الميزانية الحكومية تشكل ٣٥ في المائة. ويتسم ذلك بأهمية خاصة إذا كان من المفهوم أن شريحة ضخمة من السكان، نحو ٦٠ في المائة، تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة.

ومكنتنا الإصلاحات الواسعة النطاق في مجال الرعاية الصحية في عام ٢٠٠٩ من التوصل إلى انخفاض بمقدار الثلث، على النحو المتوخى في الأهداف الإنمائية للألفية، في معدل وفيات الأطفال، وفي عام ٢٠١٣، حققنا انخفاضا بمقدار الثلث في معدل وفيات الأمومة. وبحلول عام ٢٠٠٩ تمكنا من الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وانخفضت مؤشرات مرض السل مقارنة بمعدلات الذروة التي بلغتها عام ٢٠٠٢، حينما مثلت ١,٦ في المائة من إجمالي الوفيات. وبحلول عام ٢٠١٣، لم تسجل حالة واحدة من حالات الملاريا في البلد.

ومكنت التدابير المتخذة لزيادة الاستدامة البيئية انخفاضا في حجم نصيب الفرد من انبعاثات التلوث من ٩٥ كيلوغراما عام ٢٠٠٠ إلى ٦١ كيلوغراما عام ٢٠١٥. وتمكنا خلال السنوات ال ١٥ الماضية من الحد من استهلاك الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من مرتين عن استخدام الطاقة الأصلية.

وتغيرت بشكل ملموس الظروف فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتشكل النساء حوالي ٥٠ في المائة من مجموع عدد العاملين في الاقتصاد. ونود أن نشدد تحديدا على أن البرنامج لتعميق وإصلاح التعليم والهياكل الاقتصادية فضلا عن وضع الملكية الخاصة لعام ٢٠١٥ سيكون أساسا قويا لبرنامجنا. وتتمثل غايتنا المشتركة في انضمام بلدنا إلى صفوف الدول ذات مستوى الدخل الأعلى من المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠، وفقا لمؤشرات العالم القياسية.

ما زال المجتمع الدولي اليوم يولي اهتماما خاصا للآثار الكارثية لتغير المناخ. وأصبحت الكوارث البيئية شائعة للمرة الأولى في التاريخ، مثل مأساة بحر الآرال الذي على وشك

الاختفاء خلال جيل. وساد الشعور بتغير المناخ المأساوي لا في آسيا الوسطى فحسب، بل في مناطق أخرى. وكنتيجة مباشرة لجفاف بحر الآرال، ظهرت صحراء مالحة جديدة مساحتها أكثر من ٥,٥ مليون هكتار من الأراضي في الجزء المكشوف من بحر الآرال. وتهب العواصف الرملية لأكثر من ٩٠ يوما في السنة، تحمل في الغلاف الجوي أكثر من ١٠٠ مليون طن من الغبار والأملاح السامة. ولوحظ الأثر الخطير لكارثة بحر الآرال الآن في جميع أنحاء العالم، وفقا للخبراء الدوليين. وقد اكتشفت الأملاح السامة القادمة من منطقة بحر الآرال الآن على ساحل منطقة القطب الشمالي والأنهار الجليدية في غرينلند، وغابات النرويج، والعديد من أجزاء أخرى من الأرض.

وكان التأثير الأخطر على الظروف المعيشية والمجمع الجيني لأكثر من ٦٥ مليون شخص في آسيا الوسطى. فالبيئة الإيكولوجية البالغة السوء والافتقار إلى نوعية المياه وانخفاضها وازدياد الإصابات بالأمراض الخطيرة ما هي إلا قائمة قصيرة لآثار مأساة بحر الآرال. وتأمل أوزبكستان في مراعاة كارثة بحر الآرال لدى تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة. وندرك أن تغير المناخ وسائر المسائل ذات الصلة التي تناقش خلال مؤتمر القمة هذا سيكون لها أثر مباشر على المسألة. وتمشيا مع ما قاله معالي الأمين العام السيد بان كي – مون خلال رحلته إلى بحر الآرال عام ٢٠١٣، إن ذلك يتطلب مسؤولية جماعية من العالم بأسره، لا بلدان آسيا الوسطى فحسب.

اعتمدت الجمعية العامة في دور تها الثامنة والستين ٢٠١٣، وبناء على اقتراح من أوزبكستان، كوثيقة رسمية برنامج التدابير لإزالة آثار جفاف بحر الآرال وتفادي حدوث كارثة بالأنظمة الإيكولوجية في منطقة بحر الآرال. وإذ نأخذ في الاعتبار الطابع العالمي لكارثة بحر الآرال، من الضروري توسيع نطاق الإجراءات ووضع آليات مالية محددة في ذلك الصدد. وسيكون من المناسب إقامة صندوق استئماني خاص معني ببحر الآرال ومنطقة بحر الآرال تحت رعاية الأمم المتحدة.

وستشمل المهمة الرئيسية تنسيق الجهود وتنفيذ برامج ومشاريع محددة في المجالات الرئيسية التالية: الحفاظ على الصحة وحماية المجمع الجيني للسكان؛ ووضع نظام للحوافز الفعالة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة بحر الآرال؛ وتهيئة الظروف من أجل كفالة ظروف معيشية لائقة للأشخاص الذين يعيشون في المنطقة؛ والحفاظ على التوازن الإيكولوجي في منطقة بحر الآرال؛ واعتماد تدابير متسقة لمكافحة التصحر وتطبيق سياسة معقولة لاستهلاك المياه؛ وإنقاذ والحفاظ على التنوع البيولوجي الفريد للنباتات والحيوانات البرية، التي لا تزال على شفا الانقراض؛ واستخدام الموارد المحدودة من المياه في المنطقة، في المقام الأول شرايين الأنهار العابرة للحدود – نهري أمودار يا وسيردار يا – لمصلحة جميع البلدان في المنطقة وفي امتثال صارم لقواعد القانون الدولي.

ونتيجة لتنفيذ خطط تشييد السدود الضخمة ومحطات الطاقة الكهرمائية الهائلة على روافد هذين النهرين، التي تعتمد عليها حياة الملايين من الناس، يجب أن نمنع عرقلة التيار الطبيعي للأنهار، مما يؤثر على إمدادات المياه في المناطق الأكثر انخفاضا. وسيؤدي حدوث شيء من هذا القبيل إلى انتهاك جذري لتوازن المياه والتوازن البيئي، وتفاقم مشكلة بحر الآرال والأمن الإيكولوجي الكامن للمنطقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد ويلفريد إيلرنغتون، وزير العدل ووزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إيلرنغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): يوافق هذا اليوم معلما تاريخيا آخر في مسيرة التنمية العالمية في الأمم المتحدة. وكانت المرحلة الأولى المحددة لتلك الرحلة تحديد الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى تحقيقها. حشدت تلك

الأهداف التضامن الدولي بطريقة لم يسبق لها مثيل ووضعت الأساس للتعاون الدولي بشأن خطة تنمية متفق عليها دوليا. وتتطلب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تم اعتمادها حديثا (القرار ١/٧٠)، التي تتألف من ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية إدماج السياسات الإنمائية للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتلتزم بليز التزاما ثابتا بالعمل بهذه الخطة.

وواصلت بليز منذ فترة طويلة – كاقتصاد يقوم على الموارد الطبيعية والأشخاص – اتباع خطة تنمية شاملة تراعي الجوانب الاجتماعية والبيئية. وقد وضعنا استراتيجية وطنية تضم بشكل كامل أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها، واعتمد مجلس الوزراء في بلدنا استراتيجية للنمو الوطني والتنمية المستدامة تم وضعها بدعم كبير من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتجمع الاستراتيجية إطار التنمية الوطنية وآفاق عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٣٠. وتتحدث عن رؤية طموحة للبيئة البشرية التي نعيش فيها، ألا وهي، العيش في سلام وهدوء في وئام مع الطبيعة، في حين نتمتع بنوعية حياة عالية ونتمكن من رعاية تنميتنا بطريقة مستدامة. ونحن عازمون على تنفيذ تلك الرؤية من خلال أربعة عناوين للتنمية – أولا الاستفادة المثلى من الدخل القومي والاستثمار؛ ثانيا، تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود؛ ثالثا، الإدارة المستدامة للأصول الطبيعية والبيئية والثقافية والتاريخية؛ رابعا، تحسين الحوكمة وأمن المواطنين. وسنسعى بصورة جماعية وبالتعاون مع شركائنا في التنمية إلى تحقيق تلك الرؤية.

إننا نعلم أنَّ المَهمَّة أمامنا شاقَّة. فالموارد البشرية والمالية المحدودة تمثل تحديات مستمرة لبلدي الصغير. وبليز، الصغيرة في الحجم والتي تتعرض لضغوط شديدة في مواجهة صدمات خارجية عديدة وحيِّزٍ مالي ضيق، مستترَفة شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان النامية الصغيرة الأخرى.

ونكرر الإعراب عن قلقنا لأنَّ معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموا التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية بشكل انفرادي على بلدان مثل بلدي تجعل من الصعب علينا الوصول إلى تمويل قائم على المِنَح وغيره من أنواع التمويل بشروط ميسَّرة على الصعيد الدولي. وهذه الحالة تحصل مع العلم بأنَّ بلدنا الصغير يقف على الخطِّ الأمامي لمواجهة الآثار السلبية الباهظة التكاليف لتغير المناخ، والتي تسهم إسهاماً كبيراً في تزايد الأعباء على خزانتنا المحلية في شكل معدلات مرتفعة من الديون الخارجية قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهذه آفة تُصيب بشدة جميع دول منطقة البحر الكاريبي.

وإذ تذكر بليز إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وخطة عمل أديس أبابا والشراكة العالمية المنشَّطة المترسخة في خطة عام ٢٠٣٠ الجديدة هذه، فإنها تجد نفسها مدفوعة للدعوة إلى سياسات أفضل لتيسير تعزيز وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى موارد التمويل العامة الدولية، ولا سيما المِنح والقروض بشروط ميسرة للغاية؛ وإلى سياسات تجارية متعددة الأطراف أفضل لضمان تحسين وصول الاقتصادات الضعيفة الصغيرة إلى الأسواق؛ وإلى هياكل حوكمة أكثر شمولا على المستوى الدولي لضمان مراعاة شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية المصنفة باعتبارها بلدانا متوسطة الدخل عند وضع السياسات وتنفيذها.

إنَّ حالتنا تتضرر بقدر أكبر حينما يستخدم بعض شركائنا من البلدان المتقدمة النمو انفراديا تدابير محلية لتقييم بلداننا أو تصنيفها مما يترتب عليه إدراجنا في قوائم سوداء في غياب أيّ شكل من مراعاة الأصول القانونية. وتؤدي هذه التدابير إلى إدامة ما لا يمكننا تسميته إلا ببيئة دولية معوِّقة لبلداننا الصغيرة المتوسطة الدخل ومشاريعنا الصغيرة بذات القدر.

وتعيد بليز التأكيد على الدعوة الواردة في مسار ساموا إلى إقامة شراكات حقيقية ودائمة. والأكثر فائدة لنا هي

الشراكات تلك التي تضع أولويات شعبنا أولاً. وإننا نواصل تعميق شراكاتنا عالمياً. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنَّها أساسية للتنفيذ الناجح لخطتنا لعام ٢٠٣٠.

ومع أنَّ التحسينات في البيئات والشراكات المؤاتية الأوسع يمكنها تحفيز عملية التحول في اقتصاداتنا، فإننا نعلم أن ما من تحول كهذا يمكن أن يكون مستداما في وجه التأثيرات العكسية الخطيرة لتغير المناخ. وفي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، يمكن لعاصفة بسيطة أن تمحو عقوداً من التنمية وتجرف الأرض نفسها التي تمدُّنا بأسباب الحياة. وقد يكون جيلنا آخر جيل تماماً لديه الفرصة والقدرة لإنقاذ الكوكب من الآثار الكارثية لتغير المناخ. فلنغتنم هذه اللحظة. وعلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في باريس، أن يخرج بنتيجة قوية ترسِّخ أعلى درجات الطموح لمعالجة تغير المناخ.

إننا أمام مفترق طرق في ممارستنا الإنمائية. وعند هذا المنعطف، لِنَخْتر المسار الصحيح – المسار المستدام والمرِن. إذ يجب علينا أن نحمي أمنا الأرض. ولْنفعلْ ذلك بعدالة اقتصادية واجتماعية من جانبنا وبتضامن في مسيرتنا. ولن تكون هناك استدارة إلى الوراء من اليوم فصاعداً.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تشيبانداا نتونغامولونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي الاعتزاز والشرف لي أن آخذ الكلمة أمام الجمعية بالنيابة عن فخامة السيد كابيلا كابانغي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بعقْد مؤتمر القمة هذا المكرَّس لاعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ١/٧٠)، فإننا نعيش لحظة تاريخية على صعيد الإدارة المؤسسية للتنمية المستدامة. ووجودنا هنا اليوم، بعد ١٥ عاماً على مؤتمر القمة الألفية، هو في الحقيقة دليل على إرادتنا المشتركة لمواجهة التحديات التي تُعيق تنفيذ التزامنا المشترك، والذي جددناه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والوارد في الوثيقة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦)، بجعل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة لا رجعة فيهما وإعطاء زخم جديد للسلام والتعاون والتنمية والأمن والاستقرار في العالم.

إنَّ الخبرة التي اكتسبناها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية جعلت من الممكن إحراز تقدم كبير وتحسين الظروف المعيشية للبشرية. وبفضل تلك الأهداف، تغلب أكثر من بليون شخص على الفقر المدقع، وأُحرِز تقدم لافت في مكافحة الجوع وعلى صعيد التحاق عدد كبير من الفتيات بالمدارس وحماية الكوكب. وقد أسهمت أيضاً الأهداف الإنمائية للألفية في الحد من تفشِّي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الإيدز)، وفي إنقاذ أرواح عديدة من الملاريا. كما أنها أوجدت شراكات جديدة مبتكَرة، عبأت الرأي العام وأظهرت أهمية تنفيذ الأهداف الطموحة.

وبخصوص جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجري تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني عبْر سلسلة من البرامج، ولا سيما الجيلين الأول والثاني من ورقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر وخطة إعادة الاستقرار والإعمار في المناطق المتضررة من النزاع بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج إعادة بناء البلد، المسمَّى الأولويات الخمس للجمهورية.

وتقييم هذا التنفيذ يكشف حالة متباينة. والتقدم في عدة قطاعات يبيِّن أننا لسنا بعيدين عن بلوغ الأهداف المرسومة لعام ٢٠١٥. وعلى الرغم من النزاعات المسلحة المتكررة التي أضعفت منعة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأبطأت نموها الاقتصادي ودمَّرت حصيلة سنوات عديدة من الاستثمار،

فإنها استطاعت خفض معدلات الفقر بين السكان الكونغوليين من أكثر من ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. ونتوقَّع تحقيق نتائج أهم بجعْل الزراعة والتصنيع إحدى أولوياتنا بغية خفض نسبة الكونغوليين الذين يعانون من الجوع، وفي الوقت نفسه إيجاد وظائف لأولئك الباحثين عنها.

وتسير جمهورية الكونغو الديمقراطية على المسار الصحيح أيضاً لتحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، كما يتجلى في حقيقة أنَّ معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي يتجاوز الآن أكثر من ٩٠ في المائة.

والأمر ذاته ينطبق على صحة الأم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. فمن عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٣، أي في غضون ١٢ عاماً فقط، انخفض معدل وفيات الأمومة من ٢٨٩ ١ إلى ٨٤٦ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة، وانخفض معدل وفيات الرضَّع من ١٢٦ إلى ٥٨ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي. وفي ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، فقد انخفض معدل الانتشار من ٤،١ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١،١ في المائة في عام ٢٠١٣، بينما ارتفعت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالَجةٍ من ١٠،٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٢،١ في المائة في عام ٢٠١٣.

فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا يزال يتعين علينا فعل الكثير لتخفيض الحواجز التقليدية، وزيادة تمثيل المرأة في هيئات اتخاذ القرار السياسي.

أما فيما يتعلق بالهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، والمتصل بضمان بيئة مستدامة والحفاظ على التنوع الإحيائي لخير البشرية، فقد زادت جمهورية الكونغو الديمقراطية درجة الحصول المستدام على نوعية محسنّة من المياه وخدمات الصرف الصحي لعدد كبير من المجتمعات الحضرية والريفية. وعملنا أيضا على توسيع رقعة البيئات الحرجية والبيئات الطبيعية المحمية الأخرى من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٦٠ في المائة حاليا. ويستحق البلد الاعتراف له بهذه الجهود وتعويضه، لا سيما من خلال تعزيز التمويل لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات.

على الرغم من هذا التقدم الملحوظ في العالم بشكل عام وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص، علينا أن نعترف بأنه خلال فترة الـ ١٥ عاما الماضية من تجربتنا مع الأهداف الإنمائية للألفية، تبين الحقيقة السائدة على الأرض أن العالم لا يزال غامضا فيما يتعلق ببقاء البشرية. ومن سوء الطالع، أن القضاء على الفقر لا يزال مهمة لم تُنجز إلى حد كبير. بل ما هو أسوأ من ذلك، أنها لا تزال نقطة بعيدة ووهمية تلوح في الأفق مثلها كمثل السراب، وعصية المنال، وتشبه كثيرا، من بين أمور أخرى، عملنا لتقليص آثار تغير المناخ.

لقد رعت الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم عدة مؤتمرات هامة لتحديد السُبُل والوسائل الكفيلة بكسر طوق دوامة الفقر. وانطلاقا من تلك المحادثات، ظهر توافق آراء مزدوج يرتكز على فكرة مؤداها أن التخلف والفقر الملازم لها يمثلان إهانة للبشرية، ويرتكز على الحاجة إلى إنشاء نظام عالمي جديد، ووضع خطة إنمائية عالمية جديدة. إن الخطة الجديدة نتاج مفاوضات طويلة اهتدت بالدروس المستقاة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي بطبيعة الحال يمكن إدخال تحسينات عليها. ومهما يكن من أمر، فإن الخطة الجديدة طموحة، وشاملة، وتجعل الناس محورا لها. ولو عمل الجميع على تنفيذها، لتمكنت من أن تخترق التفاوتات الصارخة وتحول مستقبل البشرية بطريقة إيجابية. من هنا فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ترحب بالقرار المسؤول الذي اتخذناه هذا الصباح بشأن اعتماد الخطة الإنمائية الجديدة.

هذا الالتزام التاريخي الذي قطعناه ليتسنى لشعوبنا التحرك نحو التنمية، والازدهار والسعادة لا يمكن أن يقتصر فحسب على اعتماد الخطة وأهدافها الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩. بل علينا جميعا العمل على تنفيذها باتخاذ خطوات محددة لكي نقضي حقا على الفقر وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني، لإحراز تقدم على الطريق المفضي إلى التضامن، والتنمية، وصون السلم والأمن الدوليين. ومن دون إحلال السلم، لا يمكن ضمان الديمقراطية والعدالة ولا يمكن تصور التنمية. إن الاستثمار في السلم والأمن الدوليين له أثره في توليد عوائد كبيرة في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك في شكل فوائد اقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المستقبل الذي نصبو إليه يتطلب قواعد ومبادئ وطموحات مشتركة. ولا بد لنا من أن نبني معا مجتمعا دوليا جديدا أكثر اتحادا وأكثر عدالة ويُجِل الأخلاق التي تخدم كرامة الإنسان وحقوق الإنسان. ولتحقيق ذلك ولإدراك طموحات جميع شعوبنا، نظل الأمم المتحدة البوتقة الطبيعية. إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المنضوية تحت نظام الأمم المتحدة، ولا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، كلها شريكة أساسية. ومع ذلك، تقع المسؤولية النهائية عن العمل وتحقيق النتائج على عاتق كل دولة عضو في المنظمة. ولا يمكننا تحقيق أهدافنا إلا على ذلك المستوى. إذ أن النجاح الكامل لهذه القمة التاريخية سيتوقف على مغادرتها ونحن مفعمين بالأمل والشجاعة والجراءة لجعل العالم مكانا أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير التخطيط والتعاون الخارجي في جمهورية هايتي.

السيد جوزيف (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن رئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد ميشيل جوزيف مارتلي.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن أحر تهاني جمهورية هايتي إلى الرئيسين المشاركين المُعَيْنين لقيادة هذه القمة الاستثنائية بشأن التنمية. من محاسن الصدف أن تُعقد القمة في الوقت الذي تحتفل فيه المنظمة بالذكرى السبعين لميثاقها. وبالطبع، هذه دلالة طيبة جدا على نجاح عملنا. وقلما أن كانت للأمم المتحدة استراتيجية قربت بين الناس بدرجة وثيقة مثل الأهداف الإنمائية للألفية التي انطلقت في عام ٢٠٠٠ مع طموح يتمثل في كسر دوامة الفقر الذي يستبد بالعديد جدا من الناس على كوكبنا. ومما لا شك فيه، أن الأهداف الإنمائية للألفية ساهمت في زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي وفي تعزيز نضالنا ضد الفقر المدقع بجميع أبعاده.

بعد انقضاء ١٥عاما على ذلك، أين نحن اليوم؟ إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يشوبه التفاوت كما لاحظنا خلال العمل التحضيري لهذه القمة. وفي الواقع، أن الخطة الإنمائية للألفية أدت إلى سياسات جيدة جدا تحققت من خلالها نتائج رائعة في بعض الأحيان. ومن بين أكثرها إثارة للإعجاب تخفيض الفقر المدقع إلى النصف، ذلك كان حال أكثر من ٧٠٠ مليون شخص في فترة ٢٠ عاما. وفي الوقت نفسه، فإن حملة دحر الملاريا والسُل حالت دون وفاة الملايين من الناس. وتم توسيع نطاق الحصول على ماء الشرب الآمن وإنقاذ ملايين الأرواح من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويمكن الآن للأطفال والأمهات الحصول بدرجة أكبر على خدمات الرعاية الصحية وحصول الفتيات على التعليم، وتشارك المرأة مشاركة أكبر في الحياة السياسية. وما تلك إلا أمثلة قليلة على ما يمكن اعتباره ناجحا باهرا.

ومع ذلك، فإن هذا التقدم، بغض النظر عن أهميته ومدى إثارته للإعجاب، لا يمكنه أن يخفي حقيقة أننا في أحيان كثيرة عندما نتكلم عن تقليص الفقر فإن ذلك من ضروب الوهم. فكيف يمكننا تجاهل الحقيقة المأساوية لمليارات البشر الذين

لا يزالون يعانون من سوء التغذية أو يموتون من الجوع؟ إن مئات الملايين من الأطفال لا يستطيعون تحقيق إمكانياتهم الكاملة. وتعيش أعداد هائلة من الناس الضعفاء في حالات محفوفة بالأخطار بدرجة كبيرة جدا كالمهاجرين واللاجئين والأشخاص المبعدين أو المشردين في بلادهم؟

أما فيما يتعلق بجمهورية هايتي، فيسرني عظيم السرور أن أقول أن السياسات العامة التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة، والتي استُلهمت إلى حد كبير من الأهداف الإنمائية للألفية، كانت سياسات مثمرة. وفي الآونة الأخيرة تم تحقيق تقدم كبير في هايتي. وسواء تكلمنا عن تخفيض الفقر المدقع، أو الإجحاف، أو وتحسين الحماية الاجتماعية، أو مكافحة الاستبعاد الاجتماعي، أو التوسع في شمول الرعاية الصحية، أو تخفيض وفيات الأطفال الرضع، أو الوصول إلى ماء الشرب الآمن أو الأمن الغذائي، من قبيل ذكر مجالات أساسية قليلة، فقد تحقق تقدم كبير.

وقد بلغت هايتي الهدف المتعلق بالحد من انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة من العمر، قبل ثلاث سنوات من الموعد المحدد. وفي مجال التعليم، وبفضل برنامج التعليم الإلزامي الشامل والمجاني الذي أنشأته إدارة الرئيس مارتيلي، ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس في البلد من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٠ ليصل إلى حوالي ٩٠ في المائة اليوم. وقد حققنا نجاحات هامة أخرى، لا سيما في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووباء الكوليرا الذي ظهر فجأة في البلد منذ خمس سنوات في انخفاض واضح، رغم أن القضاء عليه لا يزال بعيد المنال.

وإذا كان لدى شعب هايتي من الأسباب المعقولة ما يدعوه إلى الفخر بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فإن الطريق أمام البلد لا يزال طويلا جدا. ونحن ندرك تماما احتياجات السكان الهائلة، وكذلك الثغرات وأوجه التأخير التي علينا تعويضها. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى البنية التحتية الأساسية. وتمثل المعوقات الهيكلية في البلد عقبات شديدة أمام تكوين الثروات وتوفير الخدمات للسكان. وهناك مشاكل بيئية ملحة وعاجلة يتعين التغلب عليها.

وعلمتنا تجربة السنوات الأخيرة أن التخلف ليس قَدَراً. والفقر المدقع ليس بأمر لا يمكن قهره؛ ويمكننا احتواءه وجعله يتراجع ثم العمل من أجل القضاء التام عليه. ويمكننا الحد من أوجه عدم المساواة ومكافحة الاستبعاد. وقد عملت النتائج التي تحققت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب الإنجازات الديمقراطية، على فتح بلدنا أمام طائفة واسعة من الإمكانيات والاحتمالات الحقيقية للتحديث خلال السنوات المقبلة.

وقد وفرت لنا نتائج برنامج الأهداف الإنمائية للألفية، بنجاحاتها وإخفاقاتها، دروسا من شأنها أن تكون مفيدة في سياق تنفيذ خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وتعتقد جمهورية هايتي، من جانبها، أن دور الدولة بوصفها الجهة الفاعلة الإنمائية الأساسية يشكل ضرورة مطلقة، ولا سيما في القطاعات التي يكون فيها القطاع الخاص ذا قيمة محدودة أو حيث يكون بطيئا في الوفاء بوعوده. ولذلك، ينبغي أن تعزز الدولة من قدرتها على تحديد وتنفيذ سياسات وإصلاحات عامة متماسكة من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، فمن الضروري أن يتم تعزيز آليات التنسيق الحكومية لتحسين فعالية المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن تقديم المساعدة من المنظمات غير الحكومية، في سياق السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، من المستصوب أن تضع الجهات المانحة إجراءات أكثر مرونة من أجل القضاء على الاختناقات التي غالبا ما تحد من قدرة المساعدة ومعدل استيعابها، ولا سيما في حالة أقل البلدان نموا.

وتؤيد حكومة هايتي تأييدا تاما النهج الذي حددته الأمم المتحدة لاستكمال مكافحة الفقر المدقع. وقد أيدت أيضا في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية المبادئ التوجيهية العامة ومعظم الأهداف الواردة في في أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ووضع المساواة بين الجنسين موضع التنفيذ والتعجيل بتحقيق عالمية الحق في التنمية المستدامة، سواء كان الحق في التعليم أو الصحة أو الأمن الغذائي أو العدالة أو الطاقة أو الحماية الاجتماعية أو المياه الصالحة للشرب أو البيئة الصحية.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تحمل في ثناياها طموحا كبيرا. وعملية كهذا لا يمكن إنجازها إلا إذا اقترن كل هدف بسياسات وبرامج وخطط عمل ملائمة ومتسقة وآليات تمويل كاف. ولكن، قبل كل شيء، الأمر الذي سيحدث التغيير هو الإرادة السياسية من الدول الأعضاء وتصميمها على تحقيق عالم خال من الفقر والجوع بحلول عام ٢٠٣٠.

ومع اعتمادنا أهداف التنمية المستدامة، نتعهد باستكمال المشروع الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ بالأهداف الإنمائية للألفية. وجمهورية هايتي ملتزمة بهذا المسعى الذي تقوم به الأمم المتحدة للقضاء على الفقر المدقع وإنشاء عالم أكثر عدلا وإنصافا مع تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يستفيد منه الجميع. والأمر يعود لكل منا، في إطار روح متجددة للتضامن، من أجل الالتفاف والتجمع حول قيمنا المشتركة والقيام بكل ما في وسعنا ليتسنى لنا القول باعتزاز للأجيال المقبلة في يوم استعراض ما تم أنجازه في عام ٢٠٣٠ للتأكد من أن الالتزامات التي قطعت في عام ٢٠١٥ قد تم الوفاء بها فعلا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جمهورية غامبيا.

السيدة مكدوال – غاي (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن فخامة الحاج يحيى أ. ج. ج. بابل منسا، رئيس جمهورية غامبيا، أشعر بفخر واعتزاز بالغين وأتشرف بالحضور هنا بمناسبة عقد هذه الجلسة التاريخية. وتود حكومة غامبيا وشعبها أن نثني على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على رؤيتهما في صياغة أهداف التنمية المستدامة، وهي الخطة التي ستخلف الأهداف الإنمائية للألفية. ولا شك في أن صياغة الأهداف الإنمائية الجديدة تمثل التعبيرالأسمى عن إرادتنا ورغبتنا الجماعيتين في تعزيز الحياة وسبل معيشة الجنس البشري. ولذلك من المحتم أن نتحلى بمزيد من الشجاعة، ونحشد موارد إضافية ونعبئ رأس المال البشري لدينا من أجل التأكد من أن أهداف التنمية المستدامة الجديدة ستنجز بفعالية وبسرعة ما لم يكتمل من خطّة الأهداف الإنمائية للألفية.

وبوصفنا المجتمع الدولي، لدينا سبب للاحتفال، إذ أننا أحرزنا تقدما كبيرا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويشير المشهد العالمي إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع قد انخفض، وأنه تم الإبلاغ عن إنجازات رائعة في الالتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين، وان هناك انخفاض مدهش في عدد الذين يعانون من نقص التغذية.

وفي مجال الصحة، عملت حملات التطعيم القوية والمطردة على تخفيض معدل الوفيات دون سن الخامسة بأكثر من النصف. ويسعدني أن أبلغكم بأنه في غامبيا تم بلوغ الأهداف لتخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة. ومن دواعي فخرنا وشعورنا بالارتياح الإشارة إلى أن غامبيا قد خطت خطوات هامة وحققت نتائج كبيرة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في برنامج تحصين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة ضد الحصبة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قامت منظمة الأغذية والزراعة بمنح غامبيا شارة شرف تقديرية لتحقيقها الهدف ١ من الأهداف

الإنمائية للألفية وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن غامبيا قد خفضت انتشار نقص التغذية من ١٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٢.

أما في قطاع التعليم، وبعد توسيع نطاق التعليم المجاني ليشمل الفتيات، فقد تمكنت حكومة غامبيا من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المستوى الأساسي التمهيدي بحلول عام ٢٠٠٥، وفي المستوى الأساسي الأعلى بحلول عام ٢٠٠٩، وفي المرحلة الثانوية بحلول عام ٢٠١٤. وفي معرض زيادة توسيع نطاق التعليم المجاني للجميع في المرحلة الثانوية، تبين الإحصاءات أن ٥٥٠ ٢٢١ تلميذة التحقن بالمدارس في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنة ب ٣٥٤ ٢١٢ تلميذ. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر هذا البرنامج للسكان إمكانية الحصول على ١٢ سنة من التعليم المجاني من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية.

و إنجاز هام آخر بالنسبة لنا في غامبيا هو الحصول على مياه الشرب المأمونة: حققت غامبيا نسبة تغطية بلغت ٩١ في المائة عام ٢٠١٣.

وتعتزم حكومة غامبيا مواصلة مضاعفة الجهود من أجل الحفاظ على المكاسب التي حققناها وتحسينها، والتصدي للتحديات من أجل تحسين معيشة جميع سكان غامبيا. وفي هذا الصدد، فنحن نزيد استثماراتنا في القطاعات الإنتاجية، والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية.

وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت على الصعيدين الوطني والقاري، علينا أن نقر بأنه لا تزال هناك تحديات هائلة.

هناك جوانب لانعدام المساواة بين المناطق والبلدان وبين المناطق الحضرية والريفية. وسيتطلب تغير المناخ والتدهور البيئي المزيد من الاهتمام إذا ما أردنا الحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل وتعزيزها. وفي ذلك الصدد، أدعو جميع الدول إلى التوصل في باريس إلى معاهدة طموحة فيما يخص تغير المناخ، في وقت لاحق من هذا العام.

كما يكتسي أهمية متساوية الاستثمار إلى حد كبير في شبابنا، الذين ليسوا عناصر أساسية في مجتمعاتنا فحسب، بل إنهم يمثلون مستقبل بلداننا. وسيكون التدريب المهني وتعزيز المهارات لتمكين شبابنا من إيجاد فرص عمل مجزية، والإسهام في تحقيق التنمية الوطنية، محوريا في هذا الصدد. ولذلك، من المهم أن نسعى لجعل الأهداف الإنمائية المستدامة فعالة قدر الإمكان. وتتمثل إحدى الطرق لتحقيق ذلك في تعميم أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط الإنمائية الوطنية، ومنحها الأهمية التي تستحقها كجزء لا يتجزأ من تطلعاتنا الإنمائية.

ولا تزال الصراعات تمثل التحدي الأكبر للتنمية. وتصرف الملايين، إن لم يكن البلايين من الدولارات، التي كان يمكن أن تسرّع وتيرة التنمية، على الأسلحة والأسلحة الفتاكة. وفقد عدة ملايين من الأشخاص، كان يمكن أن يشكلوا رأس مال بشريا لتحقيق التنمية، حياتهم، أو تعرضوا للتشويه أو التشريد، إلى جانب العديد من الآخرين الذين يعيشون كلاجئين في المخيمات التي تخلو من المرافق الأساسية. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع العالمي بأسره، الاهتمام بشكل عاجل بمعالجة الصراعات، وجعل العالم مكانا أكثر أمنا وأمانا للجميع. ويعتبر ذلك محوريا، إذا أردنا تحقيق الهدف، من دون التخلي عن أحد، في إطار أهداف التنمية المستدامة. ولا شك، أن تلك الأهداف واعدة للغاية بالنسبة للعالم، ويجب علينا أن نتعلم من تجاربنا خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومما لا شك فيه أن تلك الأهداف طموحة للغاية، وعلى هذا النحو، يجب أن تتحقق بنفس مستوى الطموح عند تنفيذها. وتعد عملية بناء القدرات والتمويل والتكنولوجيا

متطلبات أساسية لنجاح تلك الأهداف. لذلك، يجب على البلدان النامية تسريع تعبئة الموارد المحلية، من خلال الممارسات المبتكرة، وإشراك القطاع الخاص في تمويل التنمية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا ندعو بقوة العالم المتقدم النمو إلى الوفاء بتعهده في مجال المساعدة الإنمائية الخارجية بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخله القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن تقييم الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، يشير إلى أن بضع دول فقط قد حققت هذا الهدف.

إن نقل التكنولوجيا الملائمة ونشرها، إلى جانب بناء القدرات، أمور أساسية لتحقيق تلك الأهداف. ويجب بناء شراكة مع أصحاب مصلحة متعددين وتعزيزها، لتعزيز وتعبئة تبادل المعرفة. ويجب تنظيم الخبرة لاستكمال جهود الحوكمة، لا سيما في البلدان النامية. ولا يمكن ترك تنفيذ تلك الأهداف لحسن النية وحدها. حيث يجب وضع آليات قوية، وإرساء وسائل تحقق.

وفي الختام، دعوني أقول بأن حكومة غامبيا تعتبر تلك الأهداف، عقدا مع البشرية، وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد لا تكون منظمة مثالية، إلا أنها المؤسسة العالمية الوحيدة التي لدينا، القادرة على ضمان تحقيق أمننا وتنميتنا. وبالتالي، بالنيابة عن رئيس جمهورية غامبيا، أدعو المجتمع الدولي للتعبئة، مرة أخرى حولها، وتقديم دعمه الموحد للأمم المتحدة في مهمتها النبيلة، المتمثلة في رفع مستوى معيشة المحرومين على وجه الخصوص. ولن تحكم الأجيال القادمة علينا بشكل إيجابي، إلا إذا تصرفنا بهذه الطريقة. وأتمنى للجميع عيدا مباركا، وأشكرهم على كريم عنايتهم.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد بوركينا فاسو.

السيدة فوفانا (بوركينا فاسو) (تكلمت بالفرنسية): لقد أخذت الكلمة بالنيابة عن فخامة السيد ميشيل كافاندو، رئيس بوركينا فاسو، ورئيس الفترة الانتقالية.

إن بوركينا فاسو ترحب بعقد مؤتمر القمة الهام هذا، بشأن اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن نحتفل بخطة التنمية الجديدة هذه، وهي عملية بدأت في مؤتمر ريو + ٢٠، خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢، علينا الإشادة بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي أتاح حماسه وتفانيه، إنجاح هذه المبادرة المحمودة. إن بوركينا فاسو تعرب عن امتنانها العميق للميسرين المشاركين على التزامهما ورغبتهما في التوصل إلى حل وسط. كما نهنئ جميع الدول على إخلاصها وصبرها، مما أفضى إلى اعتماد هذه الوثيقة التوافقية الجديدة اليوم، والتي نعلق عليها الكثير من الآمال (القرار ١/٧٠).

إن هذا البرنامج، الذي يؤكد مبادئ إعلان ريو+٢٠، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، ومكافحة الجوع، وتوفير التعليم الجيد للجميع والتصدي لعدم المساواة، يدفع كل دولة من الدول الأعضاء لمواصلة العمل الذي بدأ بالفعل، في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية، حققت بوركينا فاسو نتائج، حتى لو كانت النتيجة لا تزال تطرح العديد من التحديات بالنسبة لنا اليوم.

ويفتح هذا البرنامج الإنمائي الجديد دورة جديدة، تعطي دولنا فرصة لرسم آفاق جديدة، وأكثر طموحا تمشيا مع التطلعات العميقة والمشروعة لشعوبنا. ويود وفد بلدي أيضا الإشادة بتوافق الآراء الذي حصل بخصوص ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية تدخل ضمن خطة التنمية الجديدة. إن طبيعتها غير القابلة للتجزئة، والتزام جميع الدول بالعمل على التنفيذ الفعال لها، سيضمن تحقيق نجاحها المنتظر.

ويكرر وفد بلدي عزمه والتزامه بالعمل على التحقيق الكامل لجميع تلك الأهداف. ومع ذلك، نود أن نوجه نداء خاصا فيما يخص الهدف ٨ المتعلق بالشباب، الذين يشكلون الركيزة الأساسية لدولنا، والجزء الأكثر أهمية من سكاننا. وسيكون من غير المناسب، بل حتى من الظلم، أن نتظاهر ببناء عالم، في حال همشنا في هذه العملية أولئك الذين سيعيشون فيه. ومن الآن فصاعدا، لن ندخر أي جهد لتنفيذ هذا الهدف، من أجل بلوغ نتيجة تلبي تطلعات شبابنا.

ويتطلب تنفيذ خطة التنمية الجديدة بدون شك تعبئة الموارد. لذلك، رحب وفد بلدي بتأييد خطة عمل أديس أبابا بالإجماع خلال شهر تموز/يوليه الماضي، وخاصة تقديم الدعم لبرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وسيكون أيضا من الحكمة بالنسبة لآليات تمويل برنامج التنمية الجديد إدماج مجموعة من القضايا الخاصة بقدرة الدول على التكيف مع آثار تغير المناخ. إن تنفيذ مثل هذا المشروع الطموح قد يكون صعبا، مما يطرح الحاجة للقيام بعمل مشترك بين الدول والتزاما مسؤولا من جانب المجتمع الدولي بأسره.

ولذلك، لن يكون إنصافاً منا كسياسيين التنصل من التزاماتنا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وبدلاً من ذلك نطالب بدور أكبر للقطاع الخاص تحت ستار الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها حلا سحريا لزيادة الاستثمار، وذلك نظراً لأن الاستثمارات الاجتماعية، التي لا تدر أرباحاً كبيرة، ليست أولوية بالنسبة للقطاع الخاص.

إن نجاح برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتوقف على إدماجه الكامل في استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وسيعتمد أيضا على طرائق التخطيط التي سيتم تنفيذها، فضلا عن آليات المتابعة والتقييم المنتظر إنشاؤها والتي ستوفر في الوقت المناسب إحصاءات موثوقة. وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق النتائج المتوقعة سيتطلب منا إنشاء إطار متابعة رفيع المستوى. ومن المهم أيضا للبلدان الأفريقية إنشاء آلية متابعة صارمة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ – وهي آلية ستكون قادرة على توفير إحصاءات شفافة وموثوقة ومفصلة في الوقت المناسب، ستتيح إجراء تقييم موضوعي للتحديات المتبقية، جنبا إلى جنب مع إجراء تحليل تدريجي لآفاق حلها.

وكما أكد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه، فإن مشاكل تغير المناخ لا تزال في صلب جدول أعمالنا وتستحق اهتماما خاصا في عملية التنفيذ. وفي هذا الصدد، سواء كنا نتصدى للتصحر أوتدهور التربة أو الجفاف، فإن بلدي، بوركينا فاسو، إلى جانب غيره من البلدان النامية بشكل عام يظل عرضة للتأثر بشدة بتغير المناخ. ويود وفد بلدي أن يحث جميع أصحاب المصلحة على استثمار جهودهم بحيث يمكننا، في ختام أعمال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ التي ستعقد في باريس في نهاية هذا العام، أن نحقق نتائج ملموسة وعملية لحماية كوكبنا من الاحترار العالمي.

ولأن السلام والأمن والاستقرار عوامل لا غنى عنها للتنمية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص ومستمر لأفريقيا لدعمها في جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها وحفظ السلام. وسينظم الاتحاد الأفريقي، إيمانا منه بذلك الواقع، حدثا رفيع المستوى بشأن السلام والأمن يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وختاما، تكرر بوركينا فاسو دعمها لخطة التنمية العالمية الجديدة على أمل أن يسمح لنا هذا العهد الجديد بتلبية الاحتياجات الملحة لشعوبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أنتوني موثاي ماروبينغ، مفوض الشؤون الاقتصادية في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

السيد ماروبينغ (مفوضية الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): لي عظيم الشرف والامتياز الخاص أن أتلو هذا البيان بالنيابة عن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما.

تعترف مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتقدم المحرز في بعض المجالات وتقر وترحب به، وتلاحظ الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات الخمس عشرة الماضية. وترحب أفريقيا بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي اعتمدت للتو في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة التي تشكل خريطة الطريق نحو ”العالم الذي نصبو إليه“. وستوفر تلك الخطة، علاوة على ذلك، الظروف اللازمة لاستكمال الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أسهمت أفريقيا بارتياح إسهاما كبيرا وأثرت في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية وعملية التفاوض الحكومية الدولية بتقديم موقف أفريقي مشترك شامل وواضح المعالم. وترحب أفريقيا بالخطة الجديدة التي تمثل خطة متوازنة تغطي المجالات الرئيسية الثلاثة للتنمية التي تم تحديدها، ألا وهي، المجالات الاجتماعية والاقتصادية واعتبارات الاستدامة. وتعبر قارة أفريقيا كذلك عن سعادتها باستضافة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا، إثيوبيا، والذي أسفر عن اعتماد خطة عمل أديس أبابا في تموز/يوليه.

إن أفريقيا مستعدة للسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام الأداة المتمثلة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وهي إطار للتنمية أكثر تفصيلاً وأوسع نطاقاً وشمولاً وأطول أجلاً. وخطة عام ٢٠٦٣، التي تشتمل على أهداف التنمية المستدامة، ستساعد القارة في تحقيق نمو اقتصادي متسارع ومطرد ومستقر وشامل للجميع يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية سليمة ومستدامة وقادرة على التكيف وشاملة للجميع. وستؤدي خطة ٢٠٦٣ إلى خلق وظائف، بخاصة للقطاعات المجتمعية المهمشة حالياً مثل المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وستتصدى لأوجه عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة. ومن شأن ذلك أن يسهم في القضاء على الفقر الذي نسعى إليه.

وتسعى أفريقيا، من خلال خطة عام ٢٠٦٣، إلى تحويل اقتصادات دولها الأعضاء هيكلياً بضمان زيادة القيمة المضافة زيادة كبيرة والمزيد من التنويع. ويتطلب ذلك، ضمن جملة أمور، تركيزاً خاصاً على تطوير البنية التحتية وتوليد الطاقة والاستثمار في التنمية البشرية، بما في ذلك التعليم والتدريب، وتحسين الإنتاج الزراعي وتسارع التصنيع، لا سيما في الصناعات التحويلية، وتوفير الخدمات ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يؤدي تسارع التكامل والتجارة، إلى جانب تعزيز القدرات الإنتاجية بما في ذلك تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها، إلى زيادة القدرة التنافسية والإنتاجية واجتذاب الاستثمار وتعزيز قدرة أفريقيا على الانضمام إلى سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، قررت أفريقيا أن تولي اهتماما خاصا لإعمال الإمكانات الهائلة لاقتصاد محيطاتها الزرقاء واتخاذ تدابير للإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي الكبير في القارة.

إن خطة عام ٢٠٦٣ هي إطار استراتيجي للتنمية التي يقودها الشعب والتي تعتمد على إمكانات الشعوب الأفريقية، لا سيما النساء والشباب. وسيتم السعي بهمة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات الحياة والقضاء على أشكال التمييز كافة. وسيتم إيلاء أولوية عالية لإشراك الشباب اقتصادياً.

والتمكين الاقتصادي والمالي للمرأة وإشراك الشباب في الأنشطة الاقتصادية من شأنه أن يضمن تعبئة كل الموارد والكفاءات البشرية المتاحة لتسريع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، فضلاً عن القضاء على الفقر.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ستحقق أفريقيا تميزاً في تطوير قدرات الموارد البشرية من خلال تحسين نوعية التعليم والتدريب، وكفالة الوصول الشامل والمتكافئ إلى الرعاية الصحية ذات الجودة العالية، وتوفير الوصول الشامل الذي يعول عليه إلى المياه المأمونة بطريقة مستدامة، وخاصة الحصول على مياه الشرب المأمونة في المناطق الحضرية والريفية، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية المستدامة، ضمن جهود أخرى. وثمة شواغل رئيسية تشمل الحكم الرشيد، والالتزام بحقوق الإنسان، وحسن إدارة التنوع والسلم والأمن، في جملة أمور.

لماذا تبدو أفريقيا متفائلة إلى هذا الحد؟ لأن مشاورات واسعة النطاق قد أجريت مع أصحاب الشأن، بما يكفل الملكية والالتزام على نطاق واسع، ولأن وسائل التمويل تلقى الاهتمام الواجب، وتحليل المخاطر يتم بعناية واستراتيجيات الإدارة ذات الصلة توضع بشكل سليم، ولأنه يجري تقييم القدرات المطلوبة لتنفيذ الخطة، وتحدد السبل لسد الثغرات في القدرات، ولأنه يجري حاليا إعداد إطار ملائم للمساءلة، ولأن الأهداف والغايات والمؤشرات واضحة ويجري قياسها كمياً للتمكين من عملية فعالة للرصد والتقييم، بما يضمن أن تكون الإدارة قائمة على النتائج.

ولا حاجة بنا للتأكيد مجدداً على أن الإحصاءات تمكن من وضع السياسات الهادفة والمشاريع الإنمائية وبرامج العمل. وتتيح الإحصاءات أيضاً وضع إطار موثوق به للمساءلة. وبدون إدارة كفؤة وموثوق بها وفي الوقت المناسب للإحصاءات الخاصة ببرامج التنمية، لن يتسنى إجراء عملية الرصد والتقييم بشكل فعال. ولذلك، لا بد من تعزيز نظم الإحصاءات بغية نجاح مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإزاء تلك الخلفية، وبتعاون المجتمع الدولي، ستكون أفريقيا قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة في غضون الفترة المحددة وفي إطار خطط تنفيذ البرنامج الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد ديمتري بانكين، رئيس مجلس محافظي مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي.

السيد بانكين (مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي) (تكلم بالروسية): لن أكرر الحديث عن الأهمية البالغة لإقرار الجمعية العامة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (القرار ١/٧٠). فأهمية ذلك واضحة تماماً، كما أشار العديد من المتكلمين اليوم بالفعل. وما ينبغي مناقشته هو كيفية تنظيم عملنا من أجل تحقيق تلك الأهداف. وبعبارة أخرى، ينبغي تحديد الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها. وأود أن أشير إلى أنه من الأهمية بمكان ألا يفضي بنا بلوغ أهداف معينة إلى تقويض الأهداف الأخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى التضارب بين بلوغ بعض الأهداف وإنجاز الأهداف الأخرى.

سأعطي مثالاً محدداً، يختص بالبلدان التي أسست مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. لمدة ١٤ عاماً، الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤، ارتفع نمو الدخل الحقيقي مقابل إنتاجية العمل في تلك البلدان بواقع مرتين ونصف، بينما لم يتجاوز نمو الدخل الحقيقي في البلدان المتقدمة النمو خلال نفس الفترة نسبة ١١ في المائة مقابل إنتاجية العمل. وفي بلدان نامية أخرى، بلغت تلك النسبة حوالي ٢٠ في المائة.

فما معنى ذلك؟ من جهة، هو أمر جيد. فالدخل الحقيقي للشعب في العديد من البلدان قد ارتفع، وانخفضت قياسات الفقر، وزادت دخول أصحاب المعاشات والمتقاعدين بشكل

ملحوظ. ولكن تقدم الإيرادات بفارق كبير على إنتاجية العمل يعني أن تلك البلدان أصبحت غير تنافسية، مما جعلها أقل جاذبية للاستثمار. وهذا، بدوره، يعني أن التوقعات الطويلة الأجل للتنمية المستدامة قد تباطأت وقوضت. ولذلك، نحتاج إلى إعادة تصميم نماذجنا المستقبلية للتنمية الاقتصادية جذرياً. وفي هذا الصدد، فإن الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه، إذ نتحرك صوب الأهداف الإنمائية المستدامة، هو أن علينا أن نفعل ذلك بطريقة لا تقوض تحقيق أهداف معينة على حساب الأهداف والغايات الأخرى.

وأود الآن أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مسألة أخرى. عودة إلى مصرف التنمية الذي أمثله، ففي السنوات الأخيرة، في أعقاب الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، شاهدنا الكثير من أقوى البنوك الدولية تخفض عملياتها في العالم النامي. شاهدنا هروب رؤوس الأموال من أسواق البلدان النامية متجهة إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. لقد شهدنا، أساساً، ما نسميه تدفق الاستثمار الجيد. ولذلك، فإننا نواجه تلك المسألة الخطيرة: من الذي سيستمر في تمويل مشاريع البنية التحتية التي تعد أهم المشاريع في بلدان الأسواق الناشئة. وليس من قبيل المصادفة، في هذا السياق، أن نشهد العديد من المشاريع التي تهدف إلى إنشاء مصارف جديدة للتنمية. ماذا نرى؟ نرى أن مجموعة بلدان البرازيل – روسيا – الهند – الصين – جنوب أفريقيا تنشئ مصارف جديدة، إلى جانب إنشاء المصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية، حيث تضطلع الصين بدور قيادي. وفي تلك الظروف، فإن القضية الأخطر والأهم تتمثل في كيفية تنسيق عمل كل تلك المصارف.

في منطقتنا، المنطقة الأوروبية الآسيوية، لدينا الآن البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي. وكما أسلفت، لدينا الآن أطراف جديدة نزلت إلى الساحة، بما في ذلك المصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية، على سبيل المثال. ومسألة تنسيق عمل المصارف أساسية. ونحن نرى العديد من المصارف تعمل في نفس الوقت على عدد من مشاريع البنية التحتية. نحتاج إلى نهج موحد واحد، إلى جانب معايير موحدة، بحيث تطبق نفس المعايير والتوقعات على المشاريع المختلفة الجاري تمويلها.

الأمر الحاسم هنا، في اعتقادي، هو الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة، كهيئة، كمؤسسة، بالعمل كمنسق فيما يتعلق بتنظيم جهود مختلف المصارف الدولية للتنمية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد صابر شودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد شودري (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): تتطلع أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) إلى تشكيل حياة الشعوب في كل البلدان. لم يحدث قط أن كان التركيز على الشعوب بهذا التشابك الوثيق مع المواضيع المتعلقة بالعالم والسلام وازدهار الكرة الأرضية، وأخيرا وليس آخرا، الشراكات. ولذا فقد قدمت هذه القمة فرصة العمر لتوجيه العالم نحو مسار أكثر أماناً واستدامة ورخاء وشمولا للجميع. ويشرفني، بصفتي رئيسا للاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة العالمية للبرلمانات، أن أشكر الجمعية العامة على إتاحة الفرصة لي لمخاطبتة التجمع الذي اعتمد الآن هذه الخطة الطموحة الشائكة والقادرة على التحويل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الرويعي (البحرين).

إن العالم الذي عرفناه خلال السنوات القليلة الماضية سيتغير كثيرا باعتماد أهداف التنمية المستدامة، ويسرنا، نحن المجتمع البرلماني، الإعراب عن تضامننا ودعمنا الكامل لأهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها للتو. لقد أثرت

وجهات نظر البرلمانات والنواب البرلمانيين من جميع أنحاء العالم عمليتي وضع وصياغة أهداف التنمية المستدامة بفضل جهود تقديم المساعدة التي شرعت فيها الأمم المتحدة وما نجم عن ذلك من مناقشات عالمية. ويفخر الاتحاد البرلماني الدولي بإسهامه في تلك العملية. ونرحب بالتقدير الذي حظيت به مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي وإسهامه في الوثيقة الختامية التي تضمنت الأهداف.

وفي نفس هذه القاعة قام رؤساء البرلمانات من جميع أنحاء العالم في وقت سابق من هذا الشهر بعقد المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات الذي اعتمد بالإجماع إعلاناً يصادق على التعاون القوي والشراكة المتنامية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وكما نعلم جميعا تبدأ ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بعبارة ”نحن الشعوب“، والبرلمانات هي المؤسسات التي تمثل إرادة الشعوب. وهذا التركيز المشترك على الشعوب وحقوقها وكرامتها وأمنها وتطلعاتها هو الذي يجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بوصفهما شريكين طبيعيين. إن هذا الدور المركزي للشعوب ومصالحها هو الذي يربطنا كمشرعين بالأفرع التنفيذية للحكومات.

ويساعد إعلان ٢ أيلول/سبتمبر الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، المعنون ”تسخير الديمقراطية لخدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العالم الذي يصبو إليه الناس“ على حشد الإرادة السياسية وإبداء المسؤولية الوطنية، وهي أمر بالغ الأهمية في تنفيذ خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق المشاركة النشطة للمجتمع البرلماني. ويوفر التوجيه السياسي للبرلمانات بشأن المسائل الرئيسية التي تواجه العالم اليوم من جراء عدم المساواة والفقر وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ويتناول الإعلان أيضا خيبة أمل الشباب والهجرة والإرهاب. ويعيد تأكيد التزامنا بعالم خال من الأسلحة النووية، وهو ما سيتم التركيز عليه مرة أخرى يوم غد، ٢٦ أيلول/سبتمبر، في اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. إن هذه التحديات مترابطة وتتطلب اتخاذ إجراءات متسقة وقوية من جانب جميع الدول.

وتضامنا مع أهداف التنمية المستدامة، يحث إعلان رؤساء البرلمانات على وضع شواغل الشعوب في جميع أرجاء العالم في لب صنع السياسات. ونشعر في الاتحاد البرلماني الدولي بالارتياح بوجه خاص إلى تضمين تلك الأهداف في الحوكمة وتمكين المرأة وضرورة التصدي لعدم المساواة. إن تلك الأهداف جزء من صميم مهامنا. ونلاحظ مع الارتياح أن هدف الحوكمة، على وجه الخصوص، يشير إلى الحاجة إلى الإصلاح بغية جعل جميع مؤسسات الحكومة، بما في ذلك البرلمانات، مهيأة لتحقيق الغرض المنشود. ويمثل ذلك الهدف إنجازا سياسيا ضخما. فهو يبعث بإشارة قوية جدا وبرسالة بالغة التأثير بأننا جادين بشأن تغيير أسلوب عملنا على أعلى مستوى سياسي، بما في ذلك المهام الأساسية للتمثيل البرلماني وتخصيص الموارد عن طريق عملية وضع الميزانية والتشريع والرقابة، فضلا عن المسؤولية الوطنية عن العمليات العالمية، وأن للبرلمانات دورا حاسما في ترجمة تلك الأهداف إلى واقع. وبالتالي، تؤدي البرلمانات دورا هاما في نجاح أهداف التنمية المستدامة.

ولكي ننجح، علينا جميعاً أن نعمل معا في تضافر على نحو متماسك ومنسق على اختلاف ألواننا السياسية. وعلى جميع المؤسسات الحكومية، فضلا عن فئات المجتمع الأخرى مثل الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والشباب، أن تعمل معا لضمان تنفيذها تنفيذاً فعالاً. يمكن للبرلمانات أن تحدث تغييرا حقيقيا عن طريق الوفاء بدورها الدستوري وولايتها في رصد التقدم المحرز ومساءلة الحكومات، وضمان أن ننجز محليا ما تعهدنا به عالمياً. وفي نهاية المطاف،فإن ما يدفع بهذه الأهداف قدما

ويترجمها من أقوال إلى أفعال هي القيادة السياسية المتبصرة. إن الجمعية العامة بوصفها هيئة لقادة العالم تملك القدرة على بناء عالم أفضل لشعوبنا وللأجيال المقبلة. والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية على استعداد للمساعدة. ويمكننا معا تشكيل وتهيئة المستقبل الذي يريده مواطنونا، وهو ما تعهدنا به ويحتم علينا الواجب إنجازه.

وأتمنى للجمعية عقد مؤتمر قمة ممتاز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من السيد جانغ جينشنغ، رئيس الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

السيد جانغ جينشنغ (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة) (تكلم بالإنكليزية): يؤمن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إيمانا راسخا بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، بما تحوي من أهداف التنمية المستدامة، توفر إطارا مهما للتصدي للتحديات التي نواجهها اليوم، ونحن نشيد بالأعضاء على اعتماد هذه الأهداف القادرة على التحويل. ويشيد الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة بالحكومات على تحليها بروح الانفتاح طوال المفاوضات، وعلى الأخذ بشواغل ومشورة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في الاعتبار. وفوق كل شيء، نشيد بها على المبادرة إلى الاتفاق على رؤية مشتركة من أجل مستقبل أفضل لا يتخلف فيه أحد عن الركب ويمكن للأشخاص فيه العيش في انسجام مع الطبيعة. إن اعتماد هذه الخطة اليوم هو أكثر من مجرد عمل رمزي إذ أنه وعد للملايين ولجميع الأجيال. لقد توخى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة منذ فترة طويلة في تصوره التنمية المستدامة طريقا يؤدي إلى عالم عادل يقدر قيمة الطبيعة ويحافظ عليها بضمان استخدام مواردها على نحو مستدام بواسطة الإدارة الفعالة النشطة. وتعكس خطة عام ٢٠٣٠ هذه الطموحات.

وكما تعلم الجمعية، فإن جميع أشكال الحياة على الأرض تعتمد على حسن أداء النظم الإيكولوجية. إن قدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي اُعتمدت اليوم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة في الأيام الأولى لانعقاد الجمعية العامة في دورتها السبعين، إنما تعتمد على وجود نظام إيكولوجي حسن الأداء. وإذا فشلت أي من الدول في إنشاء نظام إيكولوجي كهذا أو في الحفاظ عليه فلن يكون بمقدورها اتخاذ خطوات مجدية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبصفة خاصة، يبرز الإعلان الذي اُعتمد في الاجتماع الدولي الخاص رفيع المستوى للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة – المنتدى الإيكولوجي العالمي – الذي عقد في الصين، أن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة سيواصل تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بوصفه منظمة معنية بحفظ الطبيعة أساسا. ويتخذ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الذي إنشئ في باريس في العام ١٩٤٨، من جنيف مقراً له حالياً.

يسرّ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بشكل خاص أن يرى الطريقة التي أدرجت فيها الأبعاد البيئية في أهداف التنمية المستدامة، وليس فقط في تلك الأهداف المخصصة تحديداً لحماية بيئتنا الطبيعية – الأرض والجو والمحيطات – ولكن أيضاً من خلال إدراج كيانات تشير إلى الدور الذي تضطلع به الطبيعة في استجابتنا للتحديات الراهنة. وهذه التحديات تشمل الفقر، والأمن الغذائي، والأمن المائي والحد من مخاطر الكوارث، من بين أمور أخرى.

ويدعو الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إلى الحلول القائمة على الطبيعة في قضايا التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، فإن أهداف التنمية المستدامة فرصة لمعالجة المسائل الرئيسية المتقاربة التي تثبت أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة إلا إذا قمنا بحماية كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية. وبالنظر إلى أن نظاماً إيكولوجياً داعماً سيساعد في تحقيق العديد من

الأهداف، فمن الأهمية بمكان أن نستثمر جهودنا ومواردنا في حفظ واستعادة نظم من هذا القبيل.

ويوفر برنامج عمل أديس أبابا قنوات لتعبئة الموارد اللازمة. بعضها تأخر كثيراً، مثل إعادة توجيه الأموال من إعانات مالية ضارّة إلى استثمارات نظيفة. وعلى الصعيد الوطني، يجب أن تأخذ السياسات الإنمائية في الحسبان الدور الذي تؤديه النظم الإيكولوجية للبلدان في التنمية الوطنية والقيام بذلك على نحو يسهم بنشاط في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الاستثمار في الطبيعة هو الاستثمار في الموارد البشرية.

وفي حين أننا أمضينا السنوات العديدة الماضية في الحوار والمناقشة والتفاوض والاتفاق، علينا الآن أن نحول اهتمامنا نحو تنفيذ خطتنا العالمية. ويجب علينا العمل معاً من خلال الشراكات المتكاملة بين مختلف الأبعاد. ويجب أن تؤدي كل دولة وكل شخص وكل واحد من أصحاب المصلحة الدور المنوط به، وذلك من أجل كفالة نجاح هذه الخطة العظيمة. ونحن مستعدون للعمل معاً من أجل مستقبل مستدام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مارتن كرويتنر، الرئيس والأمين التنفيذي للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

السيد كرويتنر (الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد) (تكلم بالإنكليزية): لقد شهدنا جميعاً اليوم صناعة التاريخ. وقد شهدنا اعتماد خطة شاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ – وهي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – في القرار ١/٧٠، وأهدافها الـ ١٧ للتنمية المستدامة وغاياتها الـ ١٦٩. ويوفر البرنامج الجديد السبيل الأكثر تشاوراً وشمولاً والعملية الأكثر شمولاً للجميع والأكثر وضوحاً من أي وقت مضى، حيث تتواصل مع جميع المعنيين من أصحاب المصلحة ومن شعوبنا ومجتمعنا العالمي وتشركهم في الأمر.

وبالتالي إنه لشرف حقيقي لي أن أكون هنا في هذا اليوم المشهود وأخاطب مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأودّ أن أبدأ بالثناء على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ وفي هذا الصدد أشيد إشادة خاصة بالأمين العام بان كي – مون، وكذلك موظفيه، على قيادته وإخلاصه وتفانيه. لقد قطعنا شوطاً طويلاً، وقد وصلنا إلى نقطة اليوم حيث من الإنصاف أن نسمح فيها لأنفسنا بمشاعر الفخر المتواضعة.

ومع ذلك، فإننا جميعاً سيُحكم علينا بالنتائج العملية والملموسة في عالم يدخل أوقاتاً مضطربة. ونحن نواجه سلسلة متصاعدة، وربما لم يسبق لها مثيل، من التحديات العالمية: انعدام اليقين الاقتصادي، وأعداد هائلة من اللاجئين، وزيادة انعدام الثقة بين الدول الكبرى، وتغير المناخ، من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، يجب علينا التصدي لتلك التحديات في وقت تتراجع فيه الثقة بالقيادة السياسية والمؤسسية والعامة، فضلاً عن وقت من الشك في قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على جعل العالم مكاناً أفضل وأكثر إنصافاً.

وبالتالي، في هذا السياق، أود أن أتكلم اليوم عن مسيرتين يجب على العالم القيام بهما في الفترة بين مؤتمر القمة هذا وعام ٢٠٣٠. وأود أن أحث الأعضاء على النظر في الترابط الوثيق بينهما. من الناحية المثالية، ينبغي أن تكون هناك وسيلة واحدة شاملة أو بوصلة واحدة للإجراءات التي تحدد مسارنا وتلقي الضوء على الطريق إلى الأمام.

تنطوي المسيرة الأولى على الوفاء بخطة عالمية طموحة وملهمة لها ١٧ هدفاً جديداً، ترمي إلى تأمين مستقبل أفضل لجميع البشر على هذا الكوكب، وتشمل الثانية تعزيز جهودنا لمكافحة الفساد في كل مكان، بجميع أشكاله. ودعوني أكن واضحاً – إن رحلة مكافحة الفساد الثانية ليست رحلة إضافية اختيارية. كما أنها ليست جزءاً صغير الأهمية من مأدبة

للسياسات العالمية يمكن للمرء أن يتذوقها بتردد ثم يترك الطبق. بل على العكس من ذلك، فمكافحة الفساد القوية والمستمرة، بقيادة على أعلى المستويات، على الصعيدين الوطني والدولي، سواء في العالم السياسي أو في عالم الشركات، شرط لا بد منه لتحقيق خطة التنمية المستدامة هذه لنا.

وينبغي أن ننظر إلى سجلنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد كانت هناك إنجازات حقيقية في الحد من الفقر المدقع ووفيات الأطفال وفي زيادة أعداد الفتيات اللاتي يرتدن المدارس، على سبيل المثال. ولكن ليس سراً أن الفساد، في الوقت نفسه، قد أعاق إلى حد كبير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عامة. والنبأ الطيب هو أننا بمضاعفة جهودنا لمكافحة الفساد يمكننا التأكد من أن تلقى أهداف التنمية المستدامة حظاً أوفر. وتلك ستكون مهمة ضخمة لأننا نواجه خصماً مرعباً. فالفساد شر لا يعرف الحدود. وهو موجود على امتداد جميع القارات، وفي كل المجتمعات والقطاعات. وهو يكلّف أكثر من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مضيفاً ما بين ٥ إلى ١٠ في المائة إلى أي عقد في مجال الأعمال التجارية.

يضرب الفساد أشد الناس ضعفاً في العالم أقوى الضربات. وتشير البحوث إلى أن البلدان التي يدفع فيها أكثر من ٦٠ في المائة من السكان الرشوات للحصول على الخدمات العامة، يموت فيها المزيد من النساء أثناء الولادة ويحصل عدد أقل من الأشخاص على المياه النظيفة ويكون المزيد من الشباب أميين. وكما قلت في العديد من المحافل الأخرى، فالفساد هو عدوّ حقوق الإنسان، والآفة التي تقوّض سيادة القانون، والسم الذي يفتك بالازدهار والتنمية، وهو نقيض العدالة والمساواة. وبصورة أساسية، فهو يقوض الثقة والاطمئنان ويسهم في انهيار المجتمعات والاقتصادات.

ومما يثلج الصدر أن الحركة العالمية لمكافحة الفساد قطعت بالفعل شوطاً طويلاً منذ بدأت قبل قرابة ٢٠ عاماً مضت. ومن بين الصكوك الإقليمية الأخرى، دخلت اتفاقية مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيز النفاذ في عام ١٩٩٩، ودخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مع امتدادها العالمي، حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥. وهي، حتى الآن، الاتفاقية الوحيدة في مجموعة اتفاقيات الأمم المتحدة التي طبّقت آلية استعراض مملوكة للدولة في عام ٢٠٠٩. وهناك أيضاً وعي متزايد بين القادة السياسيين والجمهور على حدّ سواء للآثار المدمرة للفساد.

إن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وهي المنظمة التي أتشرف برئاستها، فخورة بأنها أسهمت بنشاط في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد فعلنا ذلك بالتأكيد مراراً وتكراراً على ضرورة جعل الحكم الرشيد وسيادة القانون، اللذين يتطلبان أنظمة قوية ومستقرّة ومنصفة وعادلة لمكافحة الفساد، عنصراً واضحاً من عناصر هذه العملية.

ولذلك، يسرني أن أرى صيغة لغوية قوية لمكافحة الفساد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هذا (القرار ١/٧٠)، ولا سيما في إطار الهدف ١٦ الذي يهدف إلى

> ”الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما“، و ”إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات“، و ”تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة“.

ومما يثلج الصدر كذلك أن الوثيقة الختامية تقر أيضا بأن الرؤية الملهمة تحتاج إلى التنفيذ اليومي. وهذه مسألة هامة للغاية إذا أريد لأهداف التنمية المستدامة أن تتحقق. وهنا تمس الحاجة إلى جهود مكافحة الفساد. وقد وسعت خطة مكافحة الفساد من منظورها إلى حد كبير منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي. فآنذاك، كانت تتألف من ركيزة واحدة هي القانون الجنائي وإنفاذ القوانين. أما اليوم، فهناك ثلاث

ركائز هي: الوقاية، والتعليم وزيادة الوعي، والتعاون الدولي. وتشمل أنشطة الأكاديمية جميع الركائز الثلاث الجديدة، مما يمكن الاختصاصيين في مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم. ونحن منظمة حكومية دولية مستقلة لديها كيانات آخذة في الزيادة تتكون من ٦٤ طرفا، تضم أكثر من ٥ بلايين شخص، أو ثلثي سكان العالم. كما تعد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد مؤسسة تعليمية للمرحلة ما بعد الثانوية تقدم البرامج والبحوث ذات الصلة في مجالات المساعدة التقنية، وبناء القدرات، ومكافحة الفساد على المستوى العالمي.

وفي تموز/يوليه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار ١١/٢٩، الذي اعترف صراحة بالآثار السلبية للفساد على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وبأهمية التوعية بمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، أشار مع التقدير إلى أنشطة بناء القدرات والمناهج الدراسية المتخصصة التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأكاديمية، على التوالي. وقد قال نيلسون مانديلا ذات يوم أن التعليم بمقدوره تغيير العالم. وفي سياقنا هذا، من الإنصاف القول بأن التثقيف في مجال مكافحة الفساد لديه القوة على مساعدتنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتغيير العالم، أو كما قالت مالالا يوسفزاي – التي أثرت فينا جميعا هذا الصباح – ”التعليم هو الأمل. التعليم هو السلام“.

وإنني على ثقة من أننا إذا توحدنا بروح من الشراكة العالمية، ستنتصر مكافحة الفساد، وستتحول أهداف التنمية المستدامة إلى حقيقة واقعة، حتى نتمكن – كما ذكرت في مستهل بياني – من النجاح في إتمام رحلتينا من خلال طريق واحد. فالاستثمار في التوعية بمكافحة الفساد والتمكين هي أذكى الطرق للعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون على الطريق إلى عام ٢٠٣٠ وما بعده. ولذلك، ينبغي أن نستلهم رؤية هذه الخطة الجديدة، وأن نتسم بالنشاط والتركيز في جهودنا اليومية. وبالنيابة عن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وفي ملاحظة شخصية، أود أن أتعهد بتقديم دعمي الكامل لاجتماع القمة هذا وبالتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد الحاج آس سي، الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد آس سي (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أود أن أشكر الجمعية على إتاحة الفرصة لمخاطبة اجتماع القمة التاريخي هذا. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) خطة طموحة وجامعة وعالمية وأكثر شمولا. ونحن سعداء بالتركيز على أكثر الأماكن ضعفا وتهميشا. كما نرحب بالتركيز القوي على القدرة على التكيف، الأمر الذي يسلم بأن الكوارث والأزمات الإنسانية والأوبئة التي تصيب الصحة العالمية يمكنها عكس مسار مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. وهذه المسائل، فضلا عن التشريد القسري، والهجرة، والعنف، والسلام وحقوق الإنسان، والكرامة الإنسانية، يجب معالجتها إذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة.

فهناك ما يقدر بنحو ٢٥٠ مليون شخص يتضررون الآن من الأزمات الإنسانية. وإننا نشهد زيادة في كثافة الكوارث وتواترها وعدم إمكانية التنبؤ بها، والتي كثيرا ما تتفاقم بسبب تغير المناخ والتحضر العشوائي. وخلال العامين الماضيين، تم تذكيرنا مرة أخرى بالتهديد الذي تمثله حالات الطوارئ الصحية الدولية، التي تفاقمت بشكل خطير بسبب القطاعات الصحية المتدنية. وقد تضرر عشرات الملايين من البشر من جراء النزاعات التي يطول أمدها أكثر فأكثر، بصورة تنهك قدرة المنظمات الإنسانية وتفوق تصورها. وهناك ما يقدر

بنحو ٦٠ مليون من المشردين قسرا، نصفهم من الأطفال، وهذا هو أعلى مستوى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي الأسابيع الأخيرة، كنا متواجدين على العديد من الحدود في أوروبا، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وقد لمسنا بصورة مباشرة الخسائر الإنسانية المروعة على اللاجئين وأزمة المهاجرين التي تضع قدرتنا على الاستجابة موضع الاختبار، والأهم من ذلك، إنسانيتنا المشتركة في مواجهة الكثير من أوجه المعاناة. وإذا كنا نريد حقا عدم إغفال أحد، فإن الخطة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تعالج احتياجات السكان المتضررين من الأزمات الإنسانية.

ويجب أن تكون الخطة الطموحة لعام ٢٠٣٠ مدعومة بالموارد والالتزامات، وبالموارد المالية بنفس القدر. وكما ذكر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يجب أن ننتقل من من البلايين إلى التريليونات إذا أردنا أن يكون هناك أي أمل في الوفاء بالوعود التي نقطعها اليوم. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا أن نقوم بزيادة طموحاتنا وتنويع مصادر تمويلنا. وعلاوة على ذلك، يجب استهداف المزيد من الموارد على المستوى المحلي، حيث تكون الاحتياجات أكبر ويمكن تقديم الخدمات إلى أشد الفئات ضعفا والأصعب من حيث الوصول إليها. ومن خلال تدريب الموظفين، والمتطوعين البالغ عددهم ١٧ مليون متطوع، يتواجد الصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفة دائمة في المجتمعات المحلية ويعملان عبر سلسلة متصلة من الظروف الإنسانية والتنمية لخدمة الفئات الأكثر ضعفا. وتم تعزيز هذا التواجد الذي لا مثيل له بوجود مركز مساعدة تمتلكه مجتمعاتنا الوطنية إلى جانب الحكومات، ويكمله تضامن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والطابع العالمي لديها. لقد أنشئت حركتنا بشكل فريد وقوي لتدفع بإحداث تغيير مجد ومستدام على مستوى المجتمع المحلي عن طريق بناء القدرة على التكيف وتعزيزها.

ويسعدنا أن نؤيد خطة عام ٢٠٣٠، وتقف شبكتنا على أهبة الاستعداد لإنشاء شراكات مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وقطاع الشركات، وكذلك المجتمعات المحلية ذاتها من أجل تحويل هذا الطموح إلى حقيقة واقعة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيدة ميكائيل جان، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

السيدة جان (المنظمة الدولية للفرنكوفونية) (تكلمت بالفرنسية): في هذه الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، سيسجل عام ٢٠١٥ في التاريخ بوصفه أحد الأحداث والالتزامات والآمال الكبرى للبشرية. لقد أجرينا في آذار/مارس في هذه القاعة، استعراضا للالتزام المعلن منذ ٢٠ عاما في بيجين، في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بالقضاء على أوجه عدم المساواة التي لا مبرر لها بين النساء والرجال. وفي أيار/مايو، التزمنا في إنشيون بكفالة الإنصاف وجودة نوعية التعليم والتعلم على مدى الحياة للجميع. وفي تموز/يوليه، التزمنا في أديس أبابا بتنشيط الشراكات العالمية وتعبئة التمويل والاستثمار اللازمين لتحقيق التنمية.

لقد مُثّلت المنظمة الفرنكوفونية الدولية في جميع الأحداث، وأيدت جميع الالتزامات الناشئة عنها. ونظرا لأنها تضم ٨٠ من الدول والحكومات الموزعة في أنحاء القارات الخمس، فإنها في صميم جميع حالات الطوارئ التي تحدث في جميع أنحاء العالم، أي جميع أوجه عدم المساواة والتفاوت المريع والأزمات الأمنية والنزاعات الدموية المستمرة والمتكررة. غير أن المنظمة تمثل محورا أيضا لكل ما بوسع هذا العالم أن يقدمه في مجالات الطاقة والإنجاز والتنوع الهائل، فضلا عن القدرة غير المحدودة على الإبداع والابتكار والاختراع.

ويقينا، أن المنظمة الدولية للفرنكوفونية ملتزمة التزاما راسخا ببرنامجنا الطموح للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولكي

يكون هذا الأمل الجديد مثمرا، فإننا سنعمل مع الفئات الأكثر ضعفا في بلداننا الأعضاء بغرض مساعدتها على الاستفادة من الفرص التي تتيحها إمكانيات تحسين تمويل التنمية، تمشيا مع مبادئ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا، ولدعمها في العملية المعقدة أحيانا المتمثلة في وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

ويقينا، ستواصل المنظمة الدولية للفرنكفونية العمل بنشاط على كفالة التوصل في الأسابيع القليلة المقبلة إلى تسوية طموحة ودائمة في باريس. ويمثل جزاء من ذلك الجهد العمل الذي اضطلعنا به مع معهد التنمية المستدامة التابع للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، الرامي إلى تعزيز قدرات أفرقة التفاوض المؤلفة من البلدان الأكثر ضعفا، وخاصة في أفريقيا. ومن شأن العمل الذي أنجزناه لكفالة جعل تعدد اللغات جزءا حقيقيا من تلك المفاوضات أن يجعل ممكنا الاستماع إلى أصوات الجميع حقا والأخذ بها في الاعتبار. وذلك أمر هام، ما دام مصير جميع البلدان في العالم مهددا بالخطر. وهي مسألة تتعلق بالديمقراطية الدولية، وهي المبدأ سنبذل قصارى جهدنا للدفاع عنه.

والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ملتزمة بجميع هذه الجهود، وهي على وعي تام بالترابط فيما بيننا. ولم تعد هناك تحديات أو مآس أو تهديدات على الصعيد المحلي فحسب. وعليه، يجب أن نتصدى لعولمة المشاكل التي نواجهها عبر اتخاذ قرارات وإيجاد حلول وإبداء روح التضامن وإقامة الشراكات على أساس معولم أيضا. وتقع على عاتق الدول مسؤولية خاصة إزاء تحقيق هذه الأهداف، وينبغي أن تدرك جيدا أنه يتعين عليها تحمّل مسؤولية متعاظمة أكثر عن زيادة مشاركة المواطنين والمجتمع المدني والشباب فيها. وإن من الأفضل أن تزداد تلك المشاركة.

غير أنه تقع علينا مسؤولية جماعية أيضا عبر المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الشركات الخاصة. ويجب أن تسهم جميع الجهود ومستودعات المعارف والخبرات والموارد المالية – وهي جميعا من الأهمية بمكان – في استراتيجياتنا المشتركة التي يتمثل هدفها الوحيد المعلن في تحقيق الصالح العام. والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ملتزمة بجميع هذه الجهود، وهي على وعي تام أيضا بمدى إلحاحها وبقصر الوقت المتاح لها.

وسيكون من الخطأ الجسيم أن نعتقد أن أمامنا ١٥ عاما لتحقيق ذلك، ما دام كل يوم يمر من التقاعس عن العمل ستكون له آثار إضافية من الأنانية واللامبالاة وانعدام المسؤولية مثلما رأينا في السنوات الأخيرة على الأهداف التي حددناها في عام ٢٠١٥. ويجب أن نضيف إلى الأهداف التي وضعناها اليوم الآثار المترتبة عن النزاعات التي سمحنا بتفاقمها. وفي بعض الأحيان قد تبدو آثار تلك النزاعات الناشئة في مئات الآلاف من اللاجئين التي تسفر عنها، وفي تلك الكيلومترات من الأراضي المروية بالدم التي تسيطر عليها الحركات الإرهابية الطامعة في التوسع. ويجب أن نضيف إلى الأهداف التي حددناها آثار الفقر التي غضينا عنها النظر إلى وقت طويل جدا، وهي تشمل الآن مئات الآلاف من المهاجرين.

وهذا أمر عاجل في حين بات الوقت قصيرا جدا لمعالجته. ويجب أن نتخذ خطوات ملموسة فورا من الآن. وينبغي ألا نرضى بإدارة هذه العواقب جزئيا. فلنعمل بحزم لمعالجة أسبابها. وذلك هو الخيار الذي اتخذته المنظمة الدولية للفرنكوفونية. ونحن نواقون إلى المضي بعيدا وعلى وجه السرعة في ذلك. وبالإضافة إلى عملنا في ميداني التعليم والتدريب في مجالات السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، اعتمدنا أيضا استراتيجية اقتصادية تركز انطلاقا من روح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تحقيق النمو الاقتصادي والعمالة، خاصة للنساء والشباب، أي النساء اللائي لا غنى عن إسهامهن في التنمية والرخاء، والشباب الذين سيمثلون في عام ٢٠٣٠ أكثر من

نصف السكان في العديد من البلدان، وهم شباب تواقون إلى العمل وتحقيق النجاح. وكل ما يرجوه هؤلاء هو القدرة على استعادة شعورهم بالأمل والثقة. وسنطلق من أجلهم برنامج للرعاية في أفريقيا يعنى بالأعمال التجارية الموجهة نحو إيجاد فرص العمل على الصعيد الإقليمي.

ويعني إلحاح هذا الأمر أنه كلما ازدادت مشاركتنا في تلك الجهود – بوصفنا بلدانا وشركاء مؤسسيين وخاصين، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها – ستتاح لنا فرص أكبر في الفوز بهذا السباق مع الزمن. ويجب أن نعمل بوصفنا فريقا لكي نحقق هذا الفوز وغيره. وقد أصبحنا في مفترق طرق الآن. ولا ريب أنه ستكون لجميع الإجراءات والقرارات التي نتخذها أو نتقاعس عنها آثار وعواقب لا رجعة فيها على مستقبل كوكبنا المشترك هذا. فلنثبت إذن، أن بوسعنا أن نفعل ما نقوله عن الإنسانية والتعاطف والأمل وما نتخذه من قرارات طموحة تفيض بالأمل عبر الشعور بالقيام بالواجب، ما دام واجبنا يبدأ من الآن.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد بدر الدين العلالي، وكيل الأمين العام للشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية.

السيد العلالي (جامعة الدول العربية): يأتي اهتمام جامعة الدول العربية بالمشاركة في أعمال مؤتمر القمة التاريخي هذا لنؤكد على دعم جهود الدول العربية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في المنطقة، رغما عما تشهده من الصراعات وموجة إرهاب غير مسبوقة، واستمرار الأزمة في بعض الدول العربية، وزيادة أعداد النازحين وتأثير ذلك على مكتسبات التنمية في المنطقة، فضلا عن الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وسد كل آفاق إنهاء احتلاله، وتمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته المستقلة وتحقيق التنمية المنشودة.

إن جامعة الدول العربية تقدر عاليا القرار الهام برفع علم دولة فلسطين على مباني مقر الأمم المتحدة، وتعتبره خطوة رمزية هامة تعزز الجهود الرامية لحل هذه القضية وانعكاسها على الوضع التنموي.

إنَّ جامعة الدول العربية، بالتعاون مع الدول الأعضاء، ومن خلال أجهزتها المتخصصة وفي مقدّمتها مجالسها الوزارية، بدأت منذ عام ٢٠١٢ بالإعداد لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وأصدرت مؤتمرات القمم العربية في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ قرارات حول أولويات المنطقة في إطار خطة التنمية العالمية الجديدة، الأمر الذي يؤكد على وجود الإرادة السياسية لدى أرفع مستويات اتخاذ القرار في الدول العربية، لتحقيق هذه الخطة العامة.

ولا بُدَّ هنا أن نتوجَّه بالشكر إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وفي مقدّمتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية وآلية التنسيق الإقليمية، على جهودهما، وما قدَّمتاه من دعم لتحضير الموقف العربي الذي قادت عملية التفاوض بشأنه المجموعةُ العربية بالتعاون مع المجموعات الصديقة.

ومواصلةً لجهود جامعة الدول العربية، بالتنسيق مع دولها الأعضاء، وفي إطار تنفيذ قرار مؤتمر القمة العربي في آذار/مارس ٢٠١٥، يُنظَّم بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية وآلية التنسيق الإقليمية، المؤتمر الوزاري حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الدول العربية، وهو من أوائل المؤتمرات التي ستُعقَد على المستوى الوزاري، بمشاركة جميع الوزارات المعنية، حول موضوع التنمية المستدامة، بهدف وضْع خطة التحرك العربي لتنفيذ تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفق أولويات الدول العربية.

إنَّ التحديات الجسام التي تشهدها المنطقة، تتطلب المزيد من التعاون الدولي والأممي لتخطِّيها، بما يمكِّن من تنفيذ هذه الخطة الطموحة، وينعكس إيجاباً على المُواطن العربي. وإننا

نعوِّل على الشباب وزيادة تمكينهم لأداء دورهم الهام في العملية الإنمائية. فنحن نرى خطة عام ٢٠٣٠ بمثابة خطة التمكين والطريق إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي الختام، أؤكد مجدداً امتناننا لكل الجهات التي تتعهَّد بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح المنطقة العربية وشعوبها، كما نأمل كل التوفيق لمؤتمر قمَّتنا هذا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لنائب مدير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

السيدة كيلين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني جداً الإدلاء بهذا البيان بالنيابة عن السيد أنجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية).

إنه لمن دواعي الشرف المشاركة في هذا الحدث التاريخي، ونحن نرسم مستقبلاً للجميع أكثر شمولية واستدامة. لقد حدَّدنا أهدافاً طموحة، لكنها قابلة للتحقيق. فنحن لا نبدأ من الصفر. والأهداف الإنمائية للألفية تساهم في انتشال أكثر من بليون شخص من الفقر المدقع. وقد اتفقنا الآن على أننا في أقلّ من ٨٠٠ أسبوع سننتشل منه الـ ٨٠٠ مليون شخص الباقين.

إنه عمل للجميع. فأهداف التنمية المستدامة تنطبق على كل شخص في كل مجتمع، في كل بلد، غني أو فقير.

إنَّ منظمة التعاون والتنمية قادرة على الإسهام في إحراز تقدم يهمُّ جميع الناس، بصرف النظر عن مكان عيشهم، وستفعل ذلك. وخبرتنا الواسعة في السياسة العامة وشراكاتنا مع أكثر من ١٠٠ بلد، فضلاً عن الأطراف الفاعلة غير الحكومية العديدة، يمكن أن تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والعمل الرائد لمنظمة التعاون والتنمية على الرفاه يتردد صداه مع الرؤية المجسَّدة في تلك الأهداف، متجاوزاً النمو الاقتصادي ليتطلع إلى أبعاد أساسية أخرى للتقدم.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن نوجِد أوجه التآزر عبْر مجالات السياسة العامة، ونوفِّق بين عمليات المقايضة الصعبة في السياسة العامة. وأكثر ما يتجلَّى ذلك في جهودنا لمعالجة تغيُّر المناخ. وقد اعتمدت اقتصاداتنا لفترة طويلة جداً على الوقود الأحفوري. وهذا يجب أن ينتهي، وأن ينتهي قريباً.

وفي وقت مبكّر من هذه السنة، عملت منظمة التعاون والتنمية مع الوكالة الدولية للطاقة، وكالة الطاقة النووية ومحفل النقل الدولي للمساهمة في وضْع تشخيص شامل على الطاولة. وتقريرنا المُعنْوَن ”مواءمة السياسات لاقتصاد منخفض الكربون“ يُظهِر كيف أنَّ السياسات في مجالات متنوعة مثل الضرائب، التجارة والنقل تكون غالباً غير متَّسقة وسيئة المواءمة مع أهدافنا المناخية. وهذا مجرَّد مثال واحد على مساهمة منظمة التعاون والتنمية في قاعدة الأدلة العالمية، التي يجب أن تقدِّم المعلومات لتستنير بها لمداولات في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وحين يتعلق الأمر بتمويل أهداف التنمية المستدامة، ستبقى المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً أساسياً للتمويل من أجل التنمية، وبخاصة للبلدان الأكثر فقراً والأكثر هشاشة. وستواصل منظمة التعاون والتنمية تسليط الضوء على جهود أعضائها وهم يعملون للاضطلاع بمسؤولياتهم. ونحن سنسائلهم عن الالتزامات التي تعهَّدوا بها.

وسنحتاج أيضاً إلى قدر أكبر من الاستثمار الخاص أكبر واستثمارات أكثر ذكاءً بكثير. وإطار سياسات منظمة التعاون والتنمية من أجل الاستثمار تساعد فعلياً أكثر من ٣٠ اقتصاداً نامياً وناشئاً على تحفيز الاستثمار، إيجاد فرص العمل، تنشيط الابتكار وربط المشاريع المحلية بالسلسلة القيمية العالمية.

إنَّ منظمة التعاون والتنمية تدعم المكافحة العالمية للاحتيال الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة عبْر مشروع تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح بمجموعة العشرين التابعة لمنظمة التعاون والتنمية، وبالعمل مع الأعضاء الـ ١٢٦ في المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية لزيادة الشفافية بشأن مسائل الضرائب. ونحن نُسهم إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء قدرة التدقيق الضريبي في البلدان النامية من خلال مبادرتنا المشتركة، مفتشي الضرائب بلا حدود.

وإذ ننظر أبعد من التمويل إلى مضمون بعض التحديات أمامنا، فإنَّ منظمة التعاون والتنمية مشارِكة بنشاط فعلياً في إعداد خطة حضرية جديدة، تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، في السنة المقبلة. وفي مجال التعليم، يسهم برنامج التقييم الدولي للطلبة (برنامج التقييم) فعلياً في رصد التقدم نحو هدف ضمان المهارات الأساسية للجميع في أكثر من ٧٠ بلداً. ومبادرة برنامج التقييم لدى منظمة التعاون والتنمية من أجل التنمية يَعِد بزيادة فهمنا كيف يتعلم الأطفال، ويعلِّم المعلمون وتعمل الأنظمة المدرسية في البلدان النامية، مقدِّمة مساهمة ملموسة في رصد وتحقيق هدف تعليمي وتعلُّمي جديد. وعملنا بشأن إدارة شؤون المياه وتمويلها يعِد بتقديم مساهمة ملموسة للهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

إنَّ المتابعة والاستعراض بعيدَي المدى سيكونان ضروريين لتحفيز العمل والتعلُّم بشأن خطة عام ٢٠٣٠. وهذا سيعتمد على المعلومات الوافية لتحديد الاحتياجات وإحراز التقدم على المستويات العالمية، الإقليمية، الوطنية والمحلية. وتحليلات منظمة التعاون والتنمية القائمة على الأدلة والمعلومات تتطرَّق إلى جميع الأهداف الـ ١٧. وفي غضون ذلك، تساعد الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، وهي شراكة تستضيفها منظمة التعاون والتنمية، البلدان النامية في الاستفادة من ثورة المعلومات.

إنَّ الشراكات مكون أساسي من مكونات منظمة التعاون والتنمية. ونحن نستضيف وندعم تشكيلة متنوعة من الشراكات المتعلقة بمجموعة واسعة من المواضيع. وعملنا المشترك مع الأمم المتحدة لدعم الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال أوجد مجتمعاً حيوياً من الممارسة بشأن المسائل الإنمائية، ومركز التنمية لدينا يواصل النمو، مرحباً بالصين بصفتها عضواً في مطلع هذه السنة.

والمنظومة الدولية تعمل على النحو الأفضل حين تعمل معاً. وقد تشرَّفنا بالترحيب بمعالي السيد بان كي – مون في منظمة التعاون والتنمية في مطلع هذا العام، في أول زيارة من نوعها يقوم بها إلى المنظمة الأمين العام للأمم المتحدة وهو في منصبه. وشراكتنا مع أسرة الأمم المتحدة أقوى منها في أي وقت مضى. ومنظمة التعاون والتنمية ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة ومن أجلها.

وبالتطلع إلى المستقبل، ستكون البلدان بحاجة إلى نظام عالمي لتحديد المواقع – أداة لتجميع الدلائل معا، حيث يتم مضاهاتها ثلاثيا لبيان موقعها ثم توجيهها في رحلتها المقبلة. وتقف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أهبة الاستعداد للمساعدة في تصميم وبناء وتسليم الأداة التي تحتاجها البلدان للمساعدة في تحويل الالتزامات إلى أفعال، وإظهار تقدم ملموس نحو أهداف التنمية المستدامة. إن مجموعة وسائل القياس والتقييمات القطرية والاستعراض من قِبل الأقران وآليات التعلم من الأقران التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمكن أن تسهم في تلك الجهود بما في ذلك عن طريق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

والمنظمة موجودة للمساعدة على تعزيز سياسات أفضل من أجل حياة أفضل. وتوفر أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة لا مثيل لها من أجل تحقيق ذلك الغرض، وتقدم الدعم على جميع المستويات لتلك الأهداف الطموحة لكن القابلة للتحقيق.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيدة فانغ ليو، الأمينة العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي.

السيدة فانغ ليو (منظمة الطيران المدني الدولي) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بصفتي الأمينة العامة المعينة حديثا لمنظمة الطيران المدني الدولي. ترحب المنظمة باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وأنا على يقين من أنها سوف تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق أهدافنا المشتركة ودعم القضاء على الفقر بجميع أشكاله.

وقد كُلفت المنظمة، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة أنشئت قبل ٧٠ عاما، بتعزيز تطوير نظام طيران مدني عالمي يتسم بالسلامة والأمن، الأمر الذي يمكن أن يساعد إلى حد كبير في إيجاد صداقة وتفاهم بين أمم وشعوب العالم والحفاظ عليها. وترتبط الأهداف الاستراتيجية الحالية للمنظمة ارتباطاً قوياً بـــ ١٣ هدفا من أهداف خطة عام ٢٠٣٠ الـــ ١٧، مما يدل على التزامنا الكامل بتنفيذها. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه هذه الجلسة إلى الدور المهم الذي يؤديه الطيران بوصفه محرك قوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

لقد نما النقل الجوي نموا ملحوظا. وبدأ برحلة طولها ٣٤ كيلومترا، ولكن في عالم اليوم تسافر الطائرات ما يزيد على ١٠ ملايين ضعف هذه المسافة في عام واحد – أي ما يعادل السفر من الأرض إلى كوكب الزهرة. والطيران اليوم، هو وسيلة النقل العام الأسرع والأكفأ والأكثر أمانا في العالم. وينقل الطيران حاليا أكثر من نصف الـــ ١,١ بليون سائح الذين يسافرون عبر الحدود الدولية كل عام، وترتفع النسبة إلى أكثر من ٨٠ في المائة في العديد من الدول الجزرية الصغيرة. كما ينقل حوالي ٣٥ في المائة من قيمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، فقد ساهم الطيران بشكل مباشر في توفير ٨,٥ ملايين فرصة عمل وأضاف نحو ٧٠٠ بليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبسبب طابعه الشامل والصلات المتعددة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فإن التأثير الاقتصادي الكلي للطيران يرتبط بنحو ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل ٢,٤ تريليون دولار، ويخلق ٥٥,١ مليون فرصة عمل.

والأهم من ذلك هو أن الطيران يمكن أن يحدث تحولا في الحياة وفي المجتمعات من خلال ربط العالم، مما يتيح إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات جديدة ويفتح الأسواق العالمية أمام المنتجين الريفيين. كما أن الطيران يحظى بتقدير كبير للدور الذي يقوم به في نقل الأدوية المنقذة للأرواح إلى المجتمعات المحلية المحتاجة، والإغاثة في حالات الكوارث، وفي الحد من الفقر من خلال جميع العوامل الاقتصادية التي سبق أن أوجزتها.

ويمثل الطيران، بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة خاصة، شريان الحياة الأساسي الذي يعزز الربط بين البلدان، والذي يشجع بدوره على المزيد من السياحة والتجارة والأنشطة التجارية الحيوية الأخرى. ولعلنا نتذكر أن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تعطل الربط الجوي بعد الزلزال الذي وقع في ٢٥ نيسان/أبريل في نيبال، قد قدرت بمليون دولار في اليوم. ويكلف تعطل النقل الجوي على نطاق العالم ليوم واحد حوالي ٦٠ مليون دولار.

وللمضي قدما، عملت منظمة الطيران المدني الدولي بشكل استباقي مع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي يشكلها التوسع السريع في الحركة الجوية التي من المتوقع أن

تتضاعف بحلول عام ٢٠٣٠. ولتعزيز ذلك النمو المتوقع بطريقة مستدامة وإعداد عمالة منتجة وشاملة، يجب أن يكون للطيران سياسات متسقة مع السياحة والتجارة وقطاعات النقل الأخرى، من أجل مواصلة تحسين الربط بين البلدان وتحديث البنية التحتية. ويمكن لهذه التدابير وحدها أن تضاعف حصة الطيران في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي ٥,٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠. ويقدر بأن تحسين نظم الحركة الجوية، على سبيل المثال، سيسهم في الاقتصاد العالمي بـ ٣٠٠ بليون دولار في السنة، وفي الوقت نفسه سيحقق فوائد بيئية هامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ جميع الدول على خطة عمل أديس أبابا الرائدة، وستواصل المنظمة تقديم الدعم للمبادرات الجديدة، ولا سيما إنشاء منتدى عالمي للبنى التحتية. وقد أطلقت المنظمة حملة عدم تخلف أي بلد عن الركب الرامية إلى تحديد وتنسيق المساعدة للدول المحتاجة إليها بشكل أفضل بحيث يمكنها أن تعزز ازدهار محلي وإقليمي مستدام، وأن تستفيد استفادة كاملة من تحسن الربط الجوي بينها.

وبالإضافة إلى التزامنا القوي والمستمر، اقترحت المنظمة، بوصفها مراقبا رسميا في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مجموعة من المؤشرات العالمية في إطار هدفي التنمية المستدامة ٨ و ٩. وبالتعاون الوثيق مع الدول والشركاء الدوليين وبما يتسق مع رؤى أهداف التنمية المستدامة وأهداف منظمة الطيران المدني الدولي بعدم تخلّف أي بلد عن الركب، تواصل منظمتنا قيادة جهود تطوير وتنفيذ إطار تنظيمي عالمي متماسك ومتجانس لعملية نقل جوي سالمة وآمنة.

إن قدرة شبكة النقل الجوي العالمية على إدارة ١٠٠ ٠٠٠ رحلة جوية يومية إلى كل ركن من أركان العالم بأمان، تعتمد دوما على مدى نجاح الدول في أن تتعاون لمنفعتها المشتركة. ومن دواعي اعتزاز المنظمة أنها قادرة على التعاون مع الدول وجميع منظماتها في اعتماد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

السيد دا سيلفا (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الجمعية العامة على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). لقد ألزمنا أنفسنا بمهمة ضخمة تبدأ بالالتزام التاريخي بعدم الاكتفاء بالحد من الفقر والجوع وسوء التغذية ولكن القضاء عليها أيضا على نحو مستدام. وتقر الخطة الجديدة بوضوح بالأهمية المحورية للأمن الغذائي والتغذية والتنمية الزراعية المستدامة، غير أنه لا يمكن تحقيق النطاق الكامل لأهداف التنمية المستدامة من دون إحراز تقدم سريع في القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠. وأحرزنا بعض التقدم خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، ولكن ما زالت أمامنا العديد من التحديات.

فقد تراجع عدد الذين يعانون الجوع بما يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة منذ عام ١٩٩٠، وحقق ٧٣ بلداً نامياً من أصل ١٢٠ دولة رصدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الغاية المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في القضاء على الجوع. غير أن هنالك الكثير الذي يتعين القيام به. فلا يزال حوالي ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع المزمن. وهذا أمر غير مقبول. ونحن لن يهدأ لنا بال حتى نقضي على الجوع تماماً. ولتحقيق ذلك، يجب أن نستثمر ونستجيب لاحتياجات فقراء العالم بمسؤولية ونعزز النمو الشامل للجميع. والزراعة والتنمية الريفية أمران أساسيان في هذا الجهد، حيث أن ما يزيد على ٧٠ في المائة من فقراء العالم

والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعيشون في المناطق الريفية في البلدان النامية.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى بناء نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة وقادرة على تحمل الضغوط وأقدر على مواجهة آثار تغير المناخ والاستجابة لها. ولكن اسمحوا لي أن أضيف أن الاستثمار في التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية، ولكنه غير كاف. إذ يتطلب القضاء على الجوع والفقر كذلك نظم حماية اجتماعية جيدة التصميم. والجمع بين الدعم الإنتاجي والحماية الاجتماعية هو السبيل الوحيد لضمان الأمن الغذائي والتغذوي للسكان الأكثر فقرا الذين يعانون من الجوع. وقد قدرت الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها الاستثمارات الإضافية اللازمة لوضع نهاية للجوع بـ ١٦٠ دولاراً فقط سنوياً لكل فرد يعيش في فقر مدقع خلال السنوات الـ ١٥ القادمة. ويمثل هذا أقل من ٠,٥ في المائة من الدخل العالمي في عام ٢٠١٤، كما لا يمثل سوى جزء صغير من التكلفة التي تتحملها مجتمعاتنا نتيجة الجوع وسوء التغذية.

أمامنا مهمة هائلة، غير أنه بإمكاننا التصدي لها بنجاح إذا ما عملنا معا. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسنظل جزءا من هذا الجهد من خلال دعم الحكومات والعمل مع الجهات من غير الدول لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. لقد آن الأوان لتوحيد قوانا للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد موخيسا كيتوي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

السيد كيتوي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقف أمام أعضاء الجمعية اليوم أثناء مؤتمر القمة التاريخي هذا بالنيابة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فيما نجتمع للتصديق على أشمل خطة عمل من أجل التنمية العالمية، نشهدها خلال وجود الأمم المتحدة المستمر منذ ٧٠ سنة.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تمثل رؤية جماعية جريئة وشاملة للجميع لتحويل العالم الذي نعيش فيه من أجل تحقيق المستقبل الذي ننشده جميعا. وإنني أشعر بعظيم الارتياح الشخصي لحقيقة أن الخطة المعروضة علينا تمثل توافق آراء عالميا على احترام كرامة الجميع وإيجاد كوكب أفضل للجميع وعلى الرخاء للجميع. وجميعها أمور وثيقة الصلة بالرؤية المؤسسية للمنظمة التي أتولى رئاستها.

وكما نعلم جميعا، فإن المجتمع الدولي يعمل على أفضل وجه عندما يكون هناك تكامل بين جهاته الفاعلة ذات الصلة بدلاً من أن تتنافس مع بعضها بعضا. وفي ضوء الاتفاق التاريخي بشأن أهداف التنمية المستدامة، يسعدني أنه تم الاعتراف بالدور المحوري الذي تؤديه التجارة والتنمية في مجال التنمية المستدامة. وأؤكد للجميع أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على استعداد لتقديم إسهام دائم لإنهاء الفقر المدقع وتحويل اقتصادنا العالمي إلى اقتصاد قليل الانبعاث الكربوني في المستقبل.

ونحن في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نقدر على نحو فريد الثقة التي أولتها خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لخبرتنا وتجربتنا التي تمتد لخمسين عاما. والتحدي الماثل أمامنا الآن هو الانتقال من القرارات إلى الأفعال ومن المفاوضات إلى التنفيذ. إن دور المؤتمر وكامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد تعزز في عملية تمويل التنمية وبوسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونحن في مؤتمر التجارة والتنمية ندعم بالفعل الدول الأعضاء في الإعداد لرصد نحو ٥٠ غاية من أهداف التنمية المستدامة وضمان المساءلة بشأنها.

وبالنسبة لنا جميعا في منظومة الأمم المتحدة، فإن نطاق عملنا والكفاءة التي نؤدي بها واجباتنا ينبغي الآن أن يسفرا عن

إيجاد أوجه تآزر جديدة مع الخطة المعروضة علينا وبما يتناغم معها. ويجب ألا يفوت علينا أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب دفعة استثمارات ضخمة في غضون الـ ١٥ إلى الـ ٢٠ عاما المقبلة على نطاق مجموعة من القطاعات والصناعات أوسع مما سبق أن اضطلعنا به على صعيد عالمي على الإطلاق. ووفقا لحساباتنا في مؤتمر التجارة والتنمية، هناك حاجة لم يتم تلبيتها في البلدان النامية وحدها تقدر ب ٢,٥ تريليون دولار سنويا. ومع ذلك فإن الوضع القاتم للاقتصاد العالمي اليوم يعرض للخطر فرص حدوث دفعة استثمارية من هذا النوع. فبطء النمو في التجارة العالمية يدفع بنا صوب الفترة الأكثر تباطؤاً في النمو التجاري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهذا أمر غير مقبول ويتعارض مع البيئة المواتية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وستكون أقل البلدان نمواً محك الاختبار لأهداف التنمية المستدامة. وسيتوقف نجاح خطة أهداف التنمية المستدامة أو فشلها على أقل البلدان نموا. وإذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه يجب تلبية احتياجات ضخمة، لا سيما في مجال الاستثمار والهياكل الأساسية. ومما يجعل الأمر أكثر إثارة للقلق أن الاقتصاد العالمي اليوم، ولا سيما في الأسواق الناشئة، يعاني من حالة من عدم اليقين أكثر مما كان عليه الوضع قبل ستة أشهر، ناهيك عن ست سنوات، في وقت بدأنا نأمل فيه أن نكون قد تجاوزنا أسوأ مراحل الأزمة المالية.

إن النمو في الاقتصادات الناشئة هو دعامة الأهداف الإنمائية للألفية، ليس بسبب ما يترتب عليه من الحد من الفقر في الأسواق الناشئة نفسها فحسب، ولكن أيضا بسبب استمرار طفرة التداول في السلع الأساسية التي يغذيها في جميع المناطق النامية. وتحويل آفاق النمو غير المؤكدة اليوم إلى إنجازات لأهداف التنمية المستدامة في الغد يرفع كثيرا من سقف التحدي أمام جميع البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، وبالتحديد في وقت يواجه فيه العالم النامي مخاطر متزايدة بسبب اضطراب الأسواق والمعاناة الإنسانية والصراعات العنيفة.

ولكن التعاون فيما بين شعوب جميع الدول يكون أهم في أحلك الساعات. وأعتقد أن أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تنشط الطموحات بالتعاون الدولي، وسيساعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجال خبرتنا الفنية على إنجاز ذلك الهدف. ولدينا الأدوات اللازمة لإيجاد القدر الكبير من الاستثمارات اللازمة لكفالة عدم إغفال اي أحد وتنشيط روح تعددية الأطراف. وفيما ننتقل الآن إلى الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنني على ثقة بأننا يمكن أن نضطلع بهذه الجهود على نفس المستوى من الطموح الذي التزمنا به اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماري – بول روديل، مديرة مكتب الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في نيويورك والممثلة لدى الأمم المتحدة.

السيدة روديل (اليونسكو) (تكلمت بالفرنسية): إنه حقاً لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن السيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

(تكلمت بالإنكليزية)

إن هذه لحظة تاريخية. فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ترسم مساراً جديداً للتصدي للتحديات التي تواجهها جميع الدول. وهي نتيجة لمشاورات لم يسبق لها مثيل مع الحكومات والمجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم. وهي بالفعل خطة الناس، من قِبَل الناس ومن أجل الناس.

لدينا خارطة طريق جريئة؛ ونحن الآن نشرع في مسيرة جماعية عظيمة. ولكي ننجح، يجب أن نستمر في الاسترشاد بالبوصلة الأخلاقية التي كانت وما زالت في صميم الأمم المتحدة طوال ٧٠ سنة. إن حقوق الإنسان وكرامة كل رجل وامرأة هي نقطة البداية لجميع الأعمال ومقياس النجاح. لقد صيغت خطة عام ٢٠٣٠ باستخدام طرائق جديدة؛ ويجب أن يكون تنفيذها مبتكراً وذا قدرة على التحويل بالقدر نفسه. ولكي ننجح، علينا أن نعزز قدرة كل ما يزيد من التنمية، وكل ما يسرّع شمول الجميع والقضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة.

ونحن جميعاً مدعوون إلى المساهمة في تلك الخطة العالمية بكل الوسائل المتاحة. واليونسكو ملتزمة التزاماً كاملاً، من خلال عملها المعياري، بالحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات وبناء القدرات والشراكات الشاملة وعملها الميداني. وذلك يدعو إلى تمويل جديد ومستدام وحسن التوجيه، بما في ذلك من المصادر المحلية، والترتيبات الجديدة للتنفيذ الفعال والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

وهذه هي أهمية التعليم، كحق من حقوق الإنسان، فهو قوة من أجل المساواة بين الجنسين وقوة تحويلية للمجتمع. ويحدد الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية إطاراً جديداً، مع التركيز على نوعية التعليم، والتعلم مدى الحياة، والمهارات، والتدريس، والتعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية. واستناداً إلى إعلان إنشيون، تصوغ اليونسكو إطار عمل للتعليم لعام ٢٠٣٠ للمضي بذلك إلى الأمام. وينطبق ذلك على العلم كذلك. إن خطة عام ٢٠٣٠، مع برنامج عمل أنشطة أديس أبابا، تدعو إلى جهود جديدة لبناء السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والنظم لتيسير نقل التكنولوجيا والحلول – بما في ذلك الإدارة المستدامة للمياه والمحيطات – التي تلتزم اليونسكو بها التزاماً كاملاً.

(تكلمت بالفرنسية)

وللمرة الأولى، تقرّ خطّة عام ٢٠٣٠ بقوة الثقافة والتنوع الثقافي كمحرك للتنمية المستدامة. إنها فرصة تاريخية لإحياء أهم مورد متجدد لدينا من أجل الابتكار ومشاركة الشعوب. ويجب أن نعزز قدرات البلدان على جمع بيانات شفافة وموثوق بها من أجل فهم آليات التنمية وتعزيز فعالية الاستثمارات. ويملك معهد اليونسكو للإحصاء موجودات قيمة متاحة للجميع. ويجب أن تكون مشاركة جميع أصحاب المصلحة عن طريق وسائط الإعلام الحرّة والمستقلة والتعددية هي المبدأ الذي يسترشد به تنفيذ البرنامج الجديد. إن حرية التعبير بما في ذلك إمكانية الوصول والتداول الحر للمعلومات هي وسائل لتحسين الحوكمة وتعزيز سيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان، الأمر الذي يعزز الاستدامة.

إن التحديات هائلة، لكن الإمكانيات مثلها أيضاً. وقد عقدت اليونسكو العزم على وضع كل شيء في خدمة هذا البرنامج، وهي تعتقد أن التعليم والعلم والثقافة والمعلومات والاتصالات تشكل ”القوة الناعمة“ التي يحتاج إليها العالم للتخلص من الفقر وبناء مستقبل كريم للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة جان بيغل، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

السيدة بيغل (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)) (تكلمت بالإنكليزية): دعونا نتخيل، بعد ١٥ سنة من الآن، عالماً يكون فيه لكل شاب إمكانية الحصول على تعليم ثانوي ذي مستوى جيد، وحيث تكون السياسات والتشريعات المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين تحمي النساء والفتيات وتمكّنهن. وفيه نكون قد زدنا بشكل كبير حصة

الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي؛ والفقراء يحصلون على الخدمات المالية ويصلون إلى الأسواق والوفيات الناجمة عن حوادث الطرق قد انخفضت إلى النصف. وفيه سيكون وباء الإيدز قد انتهى وانتهى معه قدر هائل من المعاناة والخسائر في الأرواح. وفيه سيتم تفادي ٢٨ مليون إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و ٢١ مليون وفاة متصلة بالإيدز، في حين سيعود الاستثمار والاستجابة بمبلغ قدره ٣,٢ تريليون دولار من الفوائد الاقتصادية.

هذا هو العالم الذي التزمنا اليوم به. والآن تقع علينا المسؤولية لدعم الشعوب على الخطوط الأمامية من التنمية بوسائل التنفيذ من أجل تحقيق الالتزامات المتعهد بها. ولحسن الحظ، لدينا ميزة الأسبقية. فمنذ بداية وباء الإيدز، طالب الأشخاص المصابون بالفيروس بالتغيير على نطاق تحويلي. وقد رفض الأشخاص المتأثرون بالوباء الوضع الراهن وعملوا على جميع مستويات الحكومات والأوساط الأكاديمية والعلوم والمجتمع المدني والقطاع الخاص لجلب أدوية منقذة للحياة للناس في جميع أنحاء العالم بأسعار معقولة.

وقبل أربع سنوات، تعهد المجتمع الدولي بتأمين العلاج لـ ١٥ مليون شخص من المصابين بالفيروس بحلول عام ٢٠١٥. وقال المتشككون إن ذلك سيكون مستحيلاً. وقالوا إن العقبات التي تعترض التقدم كانت أعلى من أن يتم تخطيها، ولكنهم كانوا على خطأ. فقد تم تحقيق هذا الهدف. وقد شهد العالم في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ انخفاضاً بنسبة ٣٥ في المائة في الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة المكتسب وتراجعت الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة ٤٢ في المائة. كان مسار الوباء قد تغير. ويمكننا اليوم أن نرفع رؤوسنا عالياً ونقول إن بإمكاننا الوفاء بالوعود، ويمكننا أن نحقق الهدف قبل الموعد المحدد لأن حياة كل إنسان تهمّنا. ولكن المهمة لم تكتمل بعد، ولا مجال للرضا عن النفس.

لقد التزمت الجمعية العامة اليوم بالقضاء على وباء الإيدز بوصفه تهديداً للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. ويُثبت العلم إمكانية تحقيق ذلك. ولدينا الأدوات والمعارف اللازمة لتحقيق ذلك. ولتحقيق ذلك، يجب التعجيل بالاستجابة للإيدز الآن. وعلينا تعزيز برامج التركيبة الوقائية والتصدي للوصم والتمييز بجميع أشكالهما، والوصول إلى الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ المميز في علاج فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠٢٠. ويجب أن نهيئ عالماً ينعم فيه جميع الأشخاص بالنطاق الكامل من حقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويجب أن تحمي القوانين والسياسات والممارسات في جميع البلدان حقوق الفئات السكانية الرئيسية.

إن برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وهو في حد ذاته مشاركة متعددة القطاعات، يفخر بأن يكون من أولى المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي توائم استراتيجيها مع أهداف التنمية المستدامة. وفي الشهر المقبل، سيعتمد مجلس برنامج الأمم المتحدة المشترك استراتيجية جديدة من شأنها الاستفادة من المعرفة بأن الرحلة إلى القضاء على الإيدز تتطلب إجراءات متكاملة عبر الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة.

ولذلك السبب يضطلع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدور ريادي في خطة العمل هذه برمتها. ويتيح الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي سيعقد في عام ٢٠١٦ الفرصة للدول الأعضاء لتجديد التزامها على أعلى مستوى سياسي بالتصدي القوي لمرض الإيدز، فضلا عن توفير الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف ٣,٣ من أهداف التنمية المستدامة. ولنعمل على تجديد ذلك الحماس الذي أطلق حركة مكافحة الإيدز في وقت شرع فيه المجتمع

العالمي في المضي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة هذه. ولنعمل على توسيع نطاق تلك الطاقة لنشعل حركة ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية والبيئية وتتخذ من السكان محورا، لها فضلا عن كفالة تحقيق الرفاه للجميع. فلا شيء دون ذلك يجدي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من السيدة سوزان هوبغود، رئيسة الرابطة الدولية للتعليم.

السيدة هوبغود (الرابطة الدولية للتعليم) (تكلمت بالإنكليزية): إنني فخورة بأن أمثل الحركة النقابية العالمية في هذه اللحظة الحاسمة. وتكمن علة وجود الحركة النقابية بالذات في مكافحة الفقر وإنهائه، وفي التخفيف من أوجه انعدام المساواة. وهي تسعى أيضا إلى توفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية وصون حقوق المرأة، فضلا عن حماية الخدمات العامة والبنى التحتية وتحسين السياسات المالية وسياسات الأجور. وفي كثير من الأحيان نتولى نحن زمام القيادة في وقت تتخلف فيه الحكومات عن الركب.

إن ألفاظا مثل ”طموحة“ و ”شاملة“ و ”لم يسبق لها مثيل“ ليست سوى بعض العبارات التي استمعنا إليها في وصف أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، هذه هي المرة الأولى، الذي يسجل فيها العالم رقما قياسيا في الدعوة إلى حرية التعليم الابتدائي والثانوي ذي النوعية الجيدة للجميع، على أن يتوفر لذلك الغرض معلمون أكفاء في بيئة آمنة. وستجزل لنا الأجيال القادمة الشكر على الوفاء بهذا الوعد الذي نقطعه على أنفسنا اليوم.

ولكننا نواجه الآن المهمة الأكثر صعوبةالمتمثلة في بلوغ تلك الأهداف. ولا شيء يجدي سوى الأفعال – وليس الكلمات – حين تفتقر أهداف التنمية المستدامة إلى الالتزامات بتنفيذ تلك الأهداف عبر التمويل والسياسة العامة المستمرة، فضلا عن توفر إطار سليم للمساءلة. ومن الواضح بالنسبة لنا أن وسائل التنفيذ الحالية ما تزال قاصرة. ولن تكون الالتزامات حقيقية إلا حين تكون ملزمة فعلا. ولا سبيل إلى حماية المصلحة العامة ما دام القطاع الخاص يتمتع بقدرة غير مشروطة على الوصول إلى الموارد العامة. ويجب أن تشمل البيئة المؤاتية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العدالة الضريبية، بما في ذلك فرض الضرائب التصاعدية، ونظم فعالة للصحة العامة والمياه والصرف الصحي، فضلا عن توفير التعليم الجيد.

وأمامنا أهداف وضعت بغرض تحقيق توافق الآراء عليها، وهذا أمر جيد. فلنمض على وجه السرعة لإضافة الهياكل التي تبرهن للعالم أن تلك الأهداف قد وضعت أيضا لكي تحقق النجاح. ولا ريب أن توفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية علاوة على الحوار الاجتماعي يمثلان جزءا لا يتجزأ من الوسائل والغايات اللازمة لتحقيق الخطة الجديدة. وإن الحوار الاجتماعي الذي يجمع الشركاء الاجتماعيين وأرباب العمل ومنظمات العمال من الأمثلة الممتازة على ملكية عمليات وضع السياسات على الصعيد الوطني. كما أن حرية التجمع والحق في التفاوض الجماعي أمران رئيسيان إن كان لهذه الشراكة أن تنجح. وبصفتنا نقابات عمالية، فإننا ملتزمون بأداء دورنا في هذا الصدد. ونحن بحاجة إلى أن تنهض الحكومات كي تفي بالتزاماتها – أي أن نرى أفعالا لا أن نسمع أقوالا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من السيدة سيلفيا بيلس، ممثلة الرابطة الدولية لمساعدة المسنين.

السيدة بيلس (الرابطة الدولية لمساعدة المسنين) (تكلمت بالإنكليزية): إنني هنا لأتكلم عن الشيخوخة وكبار السن. إسمي سيلفيا بيلس، وأبلغ من العمر ٦٠ عاما، وأعمل مع الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، وهي شبكة عالمية توجد في

جميع مناطق العالم. وعبر العمل مع مجموعة أخرى من أصحاب المصلحة معنية بالشيخوخة، فإننا نمثل ٨٠٠ مليون شخص من كبار السن من النساء والرجال في جميع أنحاء العالم.

ونهنئ الجمعية العامة على إدراج السن في الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونشيد بصورة خاصة، بالتعهد بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب. ونتطلع إلى أن تكفل الجمعية الوفاء بتلك الوعود. وندعو الجمعية العامة إلى الأخذ بنا في الحسبان، على أن يشمل ذلك جميع الأشخاص من لحظة الميلاد وحتى الوفاة، بل إن إدراج من هم أبعد أولا إنما يعني إدراجنا جميعا، شبابا ومسنين بوصفنا شركاء. وكما قال رئيس الأساقفة دزموند توتو ذات مرة:

”أود أن أقول للعالم أنني هنا أُحسب بين البشر، وأن جميع كبار السن يحسبون أيضا بينهم في كل مكان، وأنه ينبغي إدراج الأشخاص من جميع الأعمار في أهداف التنمية المستدامة“.

ونحن جميعا، الموجودين في هذه القاعة وخارجها نشيخ. ونود أن نشيخ جميعا في أحسن حال وفي جو من الأمان والكرامة. وما دمنا نود المصير ذاته لأطفالنا، فإن من الصائب أن تأخذ أهداف التنمية المستدامة بالأشخاص المسنين وكبار السن في الحسبان. ويجب التصدي لوتيرة الشيخوخة المتسارعة وسعة نطاقها. وأود موافاتكم ببعض الحقائق ذات الصلة. فاليوم، يبلغ عمر الـ ٦٠ عام شخصان في كل ثانية. وفي كل ثلاث ثوان، هناك حالة جديدة من الخرف في العالم. وبحلول عام ٢٠٣٠ ستبلغ نسبة من يتجاوزون سن الـ ٦٠ عاما ١٦ في المائة من مجموع سكان العالم. وقد بلغ عدد النساء اللواتي تجاوزن سن الـ ٥٠ ربع كثافة النساء في العالم سلفا. وتبلغ نسبة المعاقين من الذين تجاوزوا الـ ٦٥ عاما ما يقرب من ٤٧ في المائة. ويبلغ عدد الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية ومكافحتها بين فئة من تجاوزوا الـ ٦٠ عاما ثلاثة أرباع تلك الوفيات.

وعلى الرغم من أن الشيخوخة تحدث بوتائر أسرع في بلدان العالم النامي، لا تتوفر بعد الاحتياجات الأساسية اللازمة للعيش الكريم في المراحل المتأخرة من الحياة هناك. فنقص الإيرادات العادية يلحق الضرر بحياة الملايين من الأشخاص. وهناك شخص واحد فقط بين كل أربعة أشخاص يتمتع بمعاش تقاعدي في البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل، في حين يُرفض منح القروض المخصصة للأعمال التجارية على أساس السن. وما تزال النساء المسنات ضحايا مروعة خفية للعنف والانتهاكات. فهن يعانين من الأثر المزدوج للسن والتمييز الجنساني. وتتاح لهن فرص أقل للحصول على التعليم والخدمات الصحية الجيدة. وعلاوة على ضعف قدرتهن على الكسب، تفرض عليهن القيود فيما يتعلق بملكية الأرض.

ولدينا من الأسباب ما يجعلنا نحن المسنين نشعر بالخوف – من جراء سوء الصحة والمرض وسوء الرعاية. وقد حدثتنا منذ أسبوعين فحسب، هنا في الأمم المتحدة، السيدة المسنة إيستر البالغة من العمر ٧٨ عن وفاة زوجها ذي الـ ٧٥ عاما على كرسيه ذي العجلات بعد أن أرغم على الانتظار لأكثر من خمس ساعات لكي يعرض على الطبيب. ووصفت ذلك بأنه أمر غير عادي، وأعربت عن يأسها واستيائها من استبعاد المسنين واحتجاب مأساتهم.

وإن في الشيخوخة لفرصة وتحديا لنا في آن، في سياق طموحنا إلى عدم السماح بتخلف أحد عن الركب. ولدينا بعض التوصيات إلى الجمعية العامة في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن ندرك أن شيخوخة السكان تعد نجاحا؛ وليست عبئا. بل إنها انتصار للإنسانية والتنمية. علينا الاحتفال بالشيخوخة، لا أن نخشاها. ثانيا ينبغي للدول الأعضاء الاضطلاع بأعمال التحليل في مجال شيخوخة السكان

وكبار السن والاستعداد له والاستثمار فيه في إطار تخطيطها الوطني. ثالثا، يجب على الدول الأعضاء إنشاء وتمويل برامج تلبي احتياجات المسنين وتحمي حقوقنا الإنسانية. وهذا يعني إنهاء التمييز على أساس السن، والقضاء على الفقر في سن الشيخوخة وكفالة قدر لائق من الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وفرص العمل والتعلم مدى الحياة. رابعا، نود أن نرى الدول الأعضاء تعمل على إدماجنا كأصحاب مصلحة أساسيين في الآليات الوطنية والإقليمية والعالمية المنشأة لتنفيذ إطار التنمية المستدامة.

وندعو الدول الأعضاء إلى الاستثمار الآن وبناء القدرات من أجل سد الثغرات فيما يتعلق بالبيانات الناقصة. فالبيانات القابلة للمقارنة المتعلقة بالفقر في سن الشيخوخة غير متوفرة لـ ٩٣ بلدا، لا سيما بلدان أفريقيا. ومجموعة البيانات التي تفرض حدودا عمرية عند سن ٤٩ أو ٦٤ سنة لا تفي بالغرض. وتلك الحدود تعني أن أعمال العنف ضد المسنات لا تسجل.

ويجب إنهاء التمييز ضد المسنين الآن وإلى الأبد. ومرة أخرى، كما يقول الأسقف توتو: ”بينما نتقدم في العمر، فإن حقوقنا لا تتغير. بينما نتقدم في العمر، لا نصبح أقل إنسانية وينبغي ألا نصبح فئة غير مرئية“ الرجاء اعتبارنا مشاركين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.